



مجلس النواب الأردني

مجلس الأعيان

الدورة العادية الأولى لمجلس الأمة التاسع

محضر الجلسة السادسة

المعقودة يوم الأحد ٢٠ ذي القعدة ١٣٨٧ هـ . الموافق ١٨ شباط ١٩٦٨ م .
(الجلد ١٣)

جدول الأعمال

مؤرخة

٣٧٥ (مؤرخة) ٣٧٥

٢ - تلاوة كتاب عطوفة رئيس مجلس النواب رقم (٤٤) بشأن القانون المؤقت (ووافق على ما ورد فيه) ٣٧٥
رقم (١٠٤) لسنة ١٩٦٦ الملحق لقانون محكمة أمن الدولة .
وأرسل القانون للحكومة
مرفوعاً

• وقف المجلس دقيقة حداد واحدة وتليت الفاتحة على ارواح الشهداء .

هذا من الأعمال

هكذا من المجلد

٣٧٢	جدول الأعمال	صفحة
٣٧٦	٣ - عطلة فقد ... بشأن القانون المؤقت نية الاجبارية .	(ووفق على ما ورد فيم وأرسلت القوانين للحكومة مرفوعة)
٣٨٦	٤ - تلاوة كتاب عطوفة رئيس مجلس النواب رقم (١٥٤) بشأن القانون المؤقت رقم (٩٧) لسنة ١٩٦٦ المعدل لقانون عام الصلح .	
٣٨٧	٥ - استكمال البحث في القانون المؤقت رقم (٣١) لسنة ١٩٦٥ قانون حظر تربية الماعز .	
٣٨٩	٦ - مقررات اللجنة القانونية : ...	
٣٨٩	أ - استكمال البحث في القرار رقم (٧) بشأن القوانين المؤقتة التالية : -	
٣٩١	(١) القانون المؤقت رقم (٣٨) لسنة ١٩٦٥ قانون الأمن العام .	(ووفق عليها مع
٤١٢	(٢) القانون المؤقت رقم (٥٠) لسنة ١٩٦٥ المعدل لقانون الأمن العام .	بعض التعديل واعيدا لمجلس النواب)
٤١٧	ب - قرار رقم (٨) بشأن مشاريع القوانين والقوانين المؤقتة التالية : -	
٤٢١	(١) القانون المؤقت رقم (٦٧) لسنة ١٩٦٧ المعدل لقانون البلديات .	(ووفق على القرار برضاها واجبات مرفوعة)
٤٢٨	(٢) مشروع قانون مؤسسة لمقاييس والمواصفات الاردنية لسنة ١٩٦٦ .	
٤٣٥	(٣) القانون المؤقت رقم (٢٣) لسنة ١٩٦٧ قانون تصديق اتفاق امتياز بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وشركة (عالية) الخطوط الجوية الملكية الاردنية المساهمة المحدودة .	
٤٣٥	(٤) القانون المؤقت رقم (٣٠) لسنة ١٩٦٧ المعدل لقانون البلديات .	(ووفق عليه وأرسل للحكومة)
٤٣٧	(٥) القانون المؤقت رقم (٩٨) لسنة ١٩٦٦ المعدل لقانون تعديل الاحكام المتعلقة بالاموال غير المتقولة .	(ووفق عليه واعيد لمجلس النواب مرفوعا)

٣٧٣	جدول الأعمال	صفحة
٤٤١	ج - قرار رقم (٩) بشأن مشاريع القوانين والقوانين المؤقتة التالية : -	
٤٤٣	(١) مشروع القانون المعدل لقانون المالكين والمستأجرين لسنة ١٩٦٤ .	
٤٤٩	(٢) القانون المؤقت رقم (١٦) لسنة ١٩٦٥ المعدل لقانون استقلال القضاء .	
٤٥٦	(٣) القانون المؤقت رقم (٤٧) لسنة ١٩٦٥ قانون مؤسسة الاسكان .	
٤٦٠	(٤) القانون المؤقت رقم (٤١) لسنة ١٩٦٦ قانون صندوق قروض البلديات والقرى .	
٤٧٣	(٥) القانون المؤقت رقم (٥١) لسنة ١٩٦٦ قانون الآثار القديمة .	
٤٧٥	(٦) القانون المؤقت رقم (٥٢) لسنة ١٩٦٦ قانون مؤسسة تلفزيون المملكة الاردنية الهاشمية .	
٤٧٦	(٧) القانون المؤقت رقم (٥٥) لسنة ١٩٦٦ قانون مناطق الانشاء خارج حدود البلديات .	
٤٧٨	(٨) القانون المؤقت رقم (٥٨) لسنة ١٩٦٦ المعدل لقانون البلديات .	
٤٨٨	(٩) القانون المؤقت رقم (٦٦) لسنة ١٩٦٦ المعدل لقانون التربية والتعليم .	
٤٩٠	(١٠) القانون المؤقت رقم (٨٢) لسنة ١٩٦٦ المعدل لقانون الحرف والصناعات .	
٤٩٤	(١١) القانون المؤقت رقم (٨٥) لسنة ١٩٦٦ قانون صيانة الاشجار والمزروعات .	
٤٩٤	(١٢) القانون المؤقت رقم (٩٩) لسنة ١٩٦٦ المعدل لقانون أصول المحاكمات الحقوقية .	

(ووفق على ما ورد فيم وأرسلت القوانين للحكومة مرفوعة)

£9V

899

0.4

0.7

o.v

21.

81.

022

044



السيد الامين العام

الرقم ٤٤/١٠٠/٥٣

التاريخ ١٩٦٨/١/١٥

دو - رئيس مجلس الاعيان الافخم

بالاشارة الى كتاب دولتكم رقم ١٠٥٩/١٠٠/٢ المؤرخ في ١٩٦٧/ ٢/٢٥ .

نظر مجلس النواب في الاسباب التي ابداهها مجلسكم الموقر في رفض القانون المؤقت رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٦ المعدل لقانون محكمة امن الدولة والمعاد الى مجلس النواب برفق كتابكم المشار اليه أعلاه. وعلى ضوء هذه الاسباب - قرر مجلس النواب في جلسته الثامنة من الدورة العادية الاولى المتعقدة بتاريخ ١٣/١/٦٨ تأييد قرار مجلس الاعيان المتضمن رفض هذا القانون . فأرجو أن أحيط دولتكم علماً بذلك . رجاء التكرم بأجراء المتقضى .

وقبلوا فائق الاحترام

رئيس مجلس النواب
كامل عريقات

السيد الرئيس :

هل يوافق المجلس على ما ورد بكتاب مجلس النواب برفض القانون ؟

الجميع : موافقون .

(وهذا هو نص القانون كما رفضه المجلس وكما سيرفع الى الحكومة مرفوضاً)

الاسباب الموجبة

ردعاً لمن تسول له نفسه الاعتداء على الوزراء والموظفين ورجال الجيش والامن العام والمخابرات العامة اثناء قيامهم بواجباتهم . فقد اقتضت المصلحة العامة وضع هذا التعديل .

قانون مؤقت رقم (١٠٤) لسنة ١٩٦٦
قانون معدل لقانون محكمة امن الدولة

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون محكمة امن الدولة لسنة ١٩٦٦) ويقرأ مع القانون رقم (١٧) لسنة ١٩٥٩ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (٣) من القانون الاصلي باضافة الفقرة التالية الى اخرها . -

ح - الجنائيات والجناح التي تقع على الوزراء والموظفين ورجال الجيش والامن العام والمخابرات العامة اثناء قيامهم بواجباتهم .

٣ - تلاوة كتاب مجلس النواب رقم (٤٣) بشأن القانون المؤقت رقم (١٨) لسنة ١٩٦٨ قانون الخدمة الوطنية الاجبارية

السيد الرئيس

يتلى كتاب عطوفة رئيس مجلس النواب رقم ٤٣

السيد الامين العام

الرقم ٤٣/٢٦٩/٢

التاريخ ١٩٦٨/١/١٤

دولة رئيس مجلس الاعيان الافخم

بالاشارة الى كتاب دولتكم رقم ١٠٦١/٦٢٩/٢ المؤرخ في ١٩٦٧/١٢/٢٥ .

نظر مجلس النواب في الاسباب التي ابداهها مجلسكم الموقر في رفض القانون المؤقت رقم (١٨) لسنة ١٩٦٧ قانون الخدمة الوطنية الاجبارية والمعاد

السيد الرئيس

هل يوافق المجلس الكريم على ما ورد ب

مجلس النواب الموقر بموافقتنا على د. س القانون ؟

الجميع موافقون

(وهذا هو نص القانون كما رفضه المجلس وكما سيرفع الى الحكومة مرفوضاً)

الى مجلس النواب برفق كتابكم المشار اليه أعلاه، وعلى ضوء هذه الاسباب - قرر مجلس النواب في جلسته الثامنة من الدورة العادية الاولى المتعقدة بتاريخ ١٣/١/٦٨ تأييد قرار مجلس الاعيان المتضمن رفض هذا القانون . فأرجو أن أحيط دولتكم علماً بذلك ، رجاء التكرم بأجراء المتقضى .

واقبلوا احتراماً

رئيس مجلس النواب
كامل عريقات

الاسباب الموجبة

وضع هذا القانون لاستدراك بعض النواقص في القانون المؤقت رقم (١٠٢) لسنة ١٩٦٦ فيما يتعلق بأوراد الخدمة الوطنية الاجبارية .

قانون مؤقت رقم (١٨) لسنة ١٩٦٧

قانون الخدمة الوطنية الاجبارية

الفصل الاول

التعريف

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون الخدمة الوطنية الاجبارية لسنة ١٩٦٧) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للعبارات والالفاظ التالية المعاني المخصصة لها فيما يلي ما لم تدل القرينة على خلاف ذلك : -

المملكة - المملكة الاردنية الهاشمية .

الجيش العربي - جميع التشكيلات والوحدات البرية والبحرية والجوية والقوات الاحتياطية والقوات الاخرى التي تقتضي الضرورة انشاءها والتي ترتبط بوزارة الدفاع .

الوزير - وزير الدفاع او من ينوبه .

القائد العام - القائد العام للجيش العربي أو نائبه أو رئيس هيئة الأركان .
المديرية - مديرية التعبئة العامة أي الفرع المختص في القيادة العامة للجيش العربي الذي يتولى الاشراف على شؤون القوة الاحتياطية والمكلفين بالخدمة الوطنية الاجبارية طبقاً لاحكام هذا القانون .

المدير - مدير التعبئة العامة
ضابط التعبئة - الضابط الذي يمثل المدير في المحافظات والألوية .
الضابط - كل من كان حاضراً على رتبة ضابط بإرادة ملكية سامية أو مرشح ضابط القسرد - كل من كانت رتبته أقل من رتبة ضابط .
المكلف - كل اردني ذكر ترتبت عليه الخدمة الوطنية الاجبارية بمقتضى هذا القانون
الخدمة الوطنية - هي الخدمة في الجيش العربي على النحو الوارد بهذا القانون .
مدير الخدمات الطبية - هو الضابط المعين للاشراف على ادارة الخدمات الطبية الملكية بالجيش العربي .
الجنة الطبية - آية لجنة طبية عسكرية يعينها مدير الخدمات الطبية .
الابن الوحيد - هو الذي لا يوجد له اخوة ذكور من أبيه .

الفصل الثاني

فرض الخدمة الوطنية الاجبارية ومدتها

المادة ٣ - تفرض الخدمة الوطنية الاجبارية على كل اردني اتم الثامنة عشرة ولم يتجاوز الاربعين من عمره .
المادة ٤ - أ - مدة التدريب العسكري تسعون يوماً .
ب - يجوز للقائد العام بعد انتهاء مدة التدريب الحاق من ينسبهم المدير من المكلفين للخدمة في وحدات الجيش العربي لزيادة تدريبهم العسكري لمدة اخرى لا تزيد على ستة شهور .
ج - تبدأ مدة الخدمة الوطنية الاجبارية اعتباراً من تاريخ التحاق المكلفين بمسكرات التدريب .

الفصل الثالث

الاستثناء من الخدمة الوطنية الاجبارية والاعفاء منها

المادة ٥ - أ - يستثنى من احكام المادة الثالثة من هذا القانون :-
١ - الوزراء وموظفو الحكومة والاعيان والنواب ورؤساء البلديات .
٢ - المستخدمون في الجيش العربي والامن العام والمخابرات العامة والدفاع المدني أو أية مؤسسة أخرى أو من سبق لهم الخدمة في إحدى هذه المؤسسات مدة لا تقل عن سنة .

٣ - طلبة الكليات والمدارس العسكرية المؤهلة لتخريج الضباط والأفراد أو المؤسسات ذات النظام العسكري شريطة أن ينهي الطالب دراسته وإذا لم ينه دراسته حسب له مدة الدراسة خدمة وطنية اجبارية شريطة أن لا تقل عن سنة .

٤ - رجال الدين بشرط أن يقدموا شهادة من قاضي القضاة أو رئيسهم الديني تثبت اشتغالهم وظيفه دينية .

٥ - من يصدر باستثنائهم قرار من مجلس الوزراء بتنصيب الوزير إذا اقتضت المصلحة العامة ذلك .

ب - يجوز قبول الذين يتطوعون للخدمة الوطنية الاجبارية ممن ورد ذكرهم في البندين (٤ و ١) من الفقرة (أ) من هذه المادة .

المادة ٦ - يعنى من الخدمة الوطنية الاجبارية نهائياً :-

أ - من لا تتوفر فيه شروط اللياقة الطبية .

ب - من كان لديه عذر مشروع يقبله الوزير بناء على تنصيب المدير مقابل دفع مبلغ مائة دينار اردني على أن يخصص ما يدفع بموجب هذه الفقرة لتعزيز الدفاع عن الخطوط الامامية ولاغراض التعبئة العامة حسب ما يقرره القائد العام .

ج - الابن الوحيد لأبيه المتوفى أو غير القادر نهائياً على الكسب .

د - أحد أخوة الضابط أو الفرد أو المكلف الذي يتوفى بسبب الخدمة أو أنهت خدمته بسبب مرض أو عاهة نتيجة الخدمة وكان من شأنها أن تجعله عاجزاً عن الكسب .

هـ - أحد أخوة الاردني الذي استشهد أو أصيب إصابة تعجزه عن الكسب نهائياً بسبب العمليات الحربية .

و - اكبر المستحقين للتجنيد من ابناء الضابط أو الفرد أو المكلف أو الاردني المذكورين بالفقرتين (٥ د، هـ) السابقتين .

المادة ٧ - أ - يعنى من الخدمة الوطنية الاجبارية مؤقتاً :-

١ - الابن الوحيد لأبيه .

٢ - العائل الوحيد لأبيه العاجز عن الكسب .

٣ - العائل الوحيد لأخوته القاصرين أو اخواته غير المتزوجات .

٤ - العائل الوحيد لأمه إذا كانت أرملة أو مطلقة طلاقاً بائناً .

٥ - من كان جميع اخوته مستخدمين في الجيش العربي .

٦ - المكلفون الذين يعملون خارج البلاد عند تقاض هذا القانون شريطة حصولهم على شهادة اعفاء مؤقتة من الخدمة بصرفها الممثلون الدبلوماسيون الاردنيون في الخارج بعد اثبات ذلك وعلى الممثلين اعلام المديرية في كل الأحوال .

هذا من المجلد

- ب - اذا كان الاعفاء مؤقتاً زال بزوال اسبابه وتوجب اشعار ضابط التبعة خلال (٣٠) يوماً .
ج - يحدد وزير الدفاع شروط العجز عن الكسب النهائي والمؤقت .

الفصل الرابع

تأجيل الخدمة الوطنية الاجبارية

- المادة ٨ - أ - تؤجل الخدمة الوطنية الاجبارية لطلاب الجامعات والكليات والمدارس بناء على طلبهم ولحين انتهاء دراستهم .

ب - على عداء الكليات ومدرسي المدارس ومن في حكمهم داخل المملكة وممثلي المملكة الدبلوماسيين في الخارج ابلاغ المديرية بانتهاء دراسة الطالب من الكلية او المدرسة التي اجلت خدمته بسبب التحاقه بها .

المادة ٩ - يجوز تأجيل الخدمة الوطنية الاجبارية وقت السلم لموظفي ومستخدمي وعمل الشركات والمؤسسات الأهلية شريطة ضمان دعوة هؤلاء الموظفين والمستخدمين والعمال بالطريقة التي يتفق عليها مع المدير لتدريبهم .

المادة ١٠ - أ - على المكلفين الذين تنطبق عليهم احكام الفقرات (ج، د، هـ، و) من المادة (٦) والمادة (٧) ان يتقدموا بكافة المستندات البوتية لضباط التبعة وممثلي المملكة الدبلوماسيين خلال المدة التي تحددها في اعلان الدعوة ولا ينظر في اي طلب بعد انتهاء المدة المقررة .

ب - تشكل لجنة بناء على امر المدير يشترك فيها مندوب عن الأمن العام للتحقيق في هذه الطلبات وعليها تقديم توصياتها للمدير وله صلاحية البت فيها وتكون قراراته نهائية .

الفصل الخامس

تنظيم التدريب

المادة ١١ - تقسم المملكة لأغراض تدريب المكلفين الى مراكز تتبع المديرية تحدد من قبل القائد العام .

المادة ١٢ - يجري تدريب المكلفين في هذه المراكز بالاوراق التي يحددها القائد العام على ان تؤمن الاعاشة واللباس والايواء والخدمات الصحية اللازمة لهم دون مقابل .

المادة ١٣ - يقوم المدير بدعوة المكلفين للاحاقهم في مراكز التدريب بالطريقة التي يراها مناسبة .

المادة ١٤ - على كل مكلف يبلغ سن الخدمة الوطنية الاجبارية واغفلت دعوته ان يقدم نفسه الى ضابط التبعة خلال شهر من تاريخ توجيه الدعوة وفقاً للمادة (١٣) من هذا القانون .

المادة ١٥ - يجوز قبول متطوعين للخدمة الوطنية الاجبارية ممن لا تسري عليهم احكام هذا القانون .

الفصل السادس

الفحص الطبي

المادة ١٦ - أ - تقوم اللجان الطبية بتقرير لياقة المكلفين للخدمة .

ب - ويجوز عند الاقتضاء اعادة فحص المكلفين والمنصوص عليهم في المادة (٦) فقرة (أ) .

المادة ١٧ - يحدد مدير الخدمات الطبية بالاشتراك مع المدير مكان ومواعيد الفحص الطبي للمكلفين وشروط اللياقة الطبية للخدمة الوطنية الاجبارية .

الفصل السابع

التسجيل والحصر

المادة ١٨ - أ - يصرف لكل اردني بلغ سن السابعة عشرة من عمره بطاقة تسمى (بطاقة تسجيل الخدمة الوطنية الاجبارية) ويتعين عليه حملها بصفة دائمة ولا يحق له ان يحصل على أكثر من بطاقة واحدة .

ب - وفي حالة فقدانها او تلفها فعلى صاحبها اعلام ضابط التبعة خلال سبعة ايام من تاريخ فقدانها او التلف للحصول على بطاقة جديدة مقابل (٢٥٠) فلساً .

المادة ١٩ - يحدد المدير نموذج البطاقات والبيانات الواجب تقديمها من الطالب والجهة التي تصدرها ومدة العمل بها .

المادة ٢٠ - على كل اردني اتم السابعة عشر من عمره ان يقدم نفسه ومعه وثائق اثبات الشخصية الى ضابط التبعة خلال شهر من تاريخ بلوغه تلك السن . وعلى ضابط التبعة بعد التحقق من الوثائق المتقدمة تسليمه بطاقة تسجيل الخدمة الوطنية الاجبارية وابلاغه بموعد طلبه للفحص الطبي .

المادة ٢١ - على كل اردني اعتباراً من تاريخ تسلمه بطاقة تسجيل الخدمة الوطنية الاجبارية حتى بلوغه السن المقرر في المادة (٣) اعلام ضابط التبعة عندما يغير محل سكنه من مكان الى آخر .

المادة ٢٢ - على دائرة الاحوال المدنية او من يقوم مقامها موافاة المديرية شهرياً بكشوفات تحتوي على اسماء جميع المواليد والوفيات المذكور مع التفاصيل المبينة في النموذج المقرر .

المادة ٢٣ - على المختار والمهينة الاختيارية في كل علة او قرية مساعدة ضباط التبعة في الامور التالية :-

أ - تنظيم كشوفات باسماء المكلفين الذين تشملهم الدعوة .

ب - تبليغ هؤلاء المكلفين اوقات واماكن التجمع .

ج - تعقيب المتخلفين عن الدعوة .

د - المحافظة على ما يودع اليهم من قبل ضباط ومدرسي الخدمة الوطنية الاجبارية من تجهيزات واسلحة ومهمات .

كل من التمس

الفصل الثامن

انتهاء الخدمة الوطنية الاجبارية

المادة ٢٤ - تنتهي مدة الخدمة الوطنية الاجبارية بالا حالة على الاحتياط وتجري هذه الاحالة بالنقل على دفعات وكل من انتهت خدمته استنادا لاحكام هذه المادة يصبح خاضعا لاحكام قانون القوة الاحتياطية رقم (٣٣) لسنة ١٩٤٧ او اي قانون آخر يمل عمله .

المادة ٢٥ - يجوز بناء على قرار اللجنة الطبية احالة اي مكلف على الاحتياط اذا فقد لياقته للخدمة كما يجوز اعفاؤه من خدمة الاحتياط للسبب ذاته .

الفصل التاسع

احكام عامة

المادة ٢٦ - أ - تصدر المديرية الشهادات والبطاقات التالية او اية شهادات اخرى تقتضي الضرورة اصدارها تنفيذا لاغراض هذا القانون .

١ - شهادة الاعفاء النهائي من الخدمة الوطنية الاجبارية طبقا للمادة (٦) من القانون

٢ - شهادة الاعفاء المؤقت من الخدمة الوطنية الاجبارية طبقا للمادة (١/٧) من القانون .

٣ - شهادة تأجيل الخدمة الوطنية الاجبارية طبقا للمادتين (١/٨) و (٩) من القانون .

٤ - شهادة خدمة الاحتياط .

٥ - شهادة انتهاء الخدمة الاحتياطية .

٦ - شهادة الخدمة الوطنية الاجبارية .

ب - لا تصرف هذه الشهادات الا بعد اعادة بطاقة تسجيل الخدمة الوطنية الاجبارية .

المادة ٢٧ - لا يسمح للمكلف الملن عن دعوته بمغادرة البلاد للخارج الا :-

أ - بتصريح صادر عن المديرية او من يقوم مقامها .

ب - او ان يكون مجوزته احدى الوثائق التالية :-

١ - شهادة الاعفاء النهائي من الخدمة الوطنية الاجبارية .

٢ - شهادة انتهاء او انتهاء خدمة الاحتياط .

٣ - شهادة انتهاء او انتهاء الخدمة العسكرية للضباط والافراد .

المادة ٢٨ - لا يجوز قبول اي طالب باحدى الكليات او المعاهد او المدارس في المملكة او الانتساب اليها او المداومة فيها بعد بلوغه من السابعة عشرة من عمره ما لم يكن حاملا بطاقة تسجيل الخدمة الوطنية الاجبارية .

المادة ٢٩ - لا يجوز استخدام اي مكلف بعد اتمام من الثامنة عشرة او ابقائه في وظيفته او عمله او منحه ترخيصا في مزاولة اية مهنة حرة ما لم يكن حاملا بطاقة تسجيل الخدمة الوطنية الاجبارية وكذلك بالنسبة الى اي من المكلفين الذين تم الاعلان عن دعوتهم ما لم يقدموا احدى الشهادات المنصوص عنها في المادة (٢٦) من هذا القانون .

المادة ٣٠ - أ - يجوز نقل المكلفين للخدمة في الجيش العربي او قوة الامن العام او اية مؤسسة عسكرية اخرى بناء على طلب المكلفين وموافقة الجهات المختصة .

ب - وفي حالة التحاقه لمسكرات التدريب لا يجوز نقله الا بعد ان ينهي التدريب المقرر .

المادة ٣١ - أ - يحق لكل اردني بلغ السابعة عشرة من عمره ان يتقدم بطلب للخدمة في الجيش العربي او الامن العام او اية مؤسسة عسكرية اخرى شريطة ان يكون حائزا على بطاقة تسجيل الخدمة الوطنية الاجبارية

ب - لا يجوز قبول تجنيد من سبق اعفاؤه من الخدمة الوطنية الاجبارية في الجيش او في قوة الامن العام او اية مؤسسة عسكرية اخرى بسبب عدم اللياقة الطبية واذا وجد لائقا للخدمة وجب الحاقه بالخدمة الوطنية الاجبارية .

ج - على الجهات المختصة اعلام المديرية في حالة الموافقة على طلب تجنيد اي اردني في دوائرها .

المادة ٣٢ - يحق للمكلف الذي اتم التدريب او الخدمة الوطنية الاجبارية ان يتقدم للتوظيف في الدوائر الحكومية والشركات والمؤسسات العامة والخاصة ويكون له الاولوية في التعيين على غيره من الطالبين والذين يتساوون معه في المؤهلات . واذا كان التعيين بالوظيفة بامتحان مسابقة فيكون للمكلف الاولوية في التعيين على غيره من الناجحين معه .

المادة ٣٣ - يعطى للمكلف الذي يشترك في العمليات الحربية وبلي بلاه حسنا فيها الاولوية في التعيين بوظائف الدولة ومصالحها متى كان مستوفيا شروط التعيين شريطة ان يتقدم بطلب خلال ستة اشهر من تاريخ انتهاء مدة خدمته الوطنية الاجبارية .

المادة ٣٤ - على ديوان الموظفين والوزارات والمصالح والمؤسسات العامة اعلام الوزير بالوظائف الشاغرة لليبيا والمراد املأها وذلك قبل عقد امتحان المابقة او التعيين فيها بمدة شهر على الاقل .

المادة ٣٥ - على الشركات والمؤسسات العامة الخاصة التي يزيد عدد مستخدميها عن عشرة ان تحتفظ لمن يجند منهم في الخدمة الوطنية الاجبارية بوظيفته او عمل مماثل لما طيلة مدة وجوده في الخدمة على ان لا تتجاوز تلك المدة اربعة اشهر .

كل من الشغل

المادة - ٣٦ يدفع للمستخدم اثناء وجوده في الخدمة الوطنية الاجبارية ما يستحقه من رواتب وعلاوات مع حفظ حقه في الترقية من الجهة التي كان يعمل فيها كما لو كان يؤدي عمله فعلا . وتضم مدة خدمته فيها لمدة عمله ونحسب له خدمة فعلية عند تسوية حقوقه من حيث المكافأة والتقاعد . وتعتبر هذه المدة قد قضيت بنجاح اذا كان التعيين تحت الاختبار .

المادة ٣٧ - يعاد المستخدم المحتفظ له بالعمل الى عمله اذا تقدم بطلب خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تسريحه من الخدمة ويجب اعادته للعمل خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديم الطلب ، واذا اصبح غير لائق بسبب الخدمة فيؤمن له عمل مناسب مثل عمله السابق من حيث المستوى والراتب واذا لم يتقدم المستخدم بطلب في الموعد المحدد او لم يباشر عمله خلال عشرة ايام من تاريخ استلامه الموافقة على اعادته للعمل فيجوز رفض طلب اعادته .

المادة ٣٨ - للقائد العام او من ينيبه ان ينسب حملة الشهادات العالية ممن تسرى عليهم احكام هذا القانون لدورات ضباط التعزيز للجيش العربي وفقا لاحكام قانون ضباط التعزيز رقم (٦) لسنة ١٩٥٠ او اي تشريع اخر ينل محله .

المادة ٣٩ - تحدد الرتب والرواتب التي تمنح للمكلفين في الخدمة الوطنية الاجبارية بنظام خاص يصدر بمقتضى احكام هذا القانون .

المادة ٤٠ - أ - لتايات هذا القانون تكون شهادة الولادة هي الوثيقة المتمدة في تقدير عمر المكلف .

ب - اذا عجز المكلف عن ابراز شهادة الميلاد يجري تقدير سنه من قبل اللجان الطبية وتكون قراراتها نهائية .

الفصل العاشر

العقوبات

المادة ٤١ - تجري محاكمة المكلفين امام المجالس العسكرية المختصة وفق قانون العقوبات العسكري رقم ٤٣ لسنة ١٩٥٢ او اي قانون آخر ينل محله .

المادة ٤٢ - يوضع المكلفون لكافة القوانين والانظمة المعمول بها في الجيش العربي اعتبارا من اليوم المحدد لحضورهم الى مراكز التدريب .

المادة ٤٣ - أ - يصدر المستشار الحقوقي في القيادة العامة للجيش العربي مذكرة توقيف لمدة (١٥) يوما قابلة للتجديد بحق كل من يدعى الخدمة الوطنية الاجبارية ويتخلف عن الحضور ويودع في احد السجون لاتخاذ الاجراء القانوني بحقه .

ب - يصدر المستشار الحقوقي مذكرة توقيف بحق المكلفين اذا ارتكبوا اية جريمة اثناء وجودهم بالخدمة الوطنية الاجبارية وفق احكام القانون .

ج - يمارس مساعد المستشار الحقوقي في القيادة العامة للجيش العربي والجبهات والمديرية نفس صلاحيات المستشار الحقوقي .

المادة ٤٤ - كل مكلف دعي للخدمة الوطنية الاجبارية وتغلف عن الحضور في غضون المدة المبينة في الاعلان يعاقب بالحبس من قبل المجلس العسكري المختص بمدة لا تقل عن سبعة ايام ولا تزيد على ثلاثة اشهر او بغرامة لا تقل عن عشرة دنانير ولا تزيد عن خمسين ديناراً او بكلتا العقوبتين .

المادة ٤٥ - كل مختار او عضو في الهيئة الاختيارية يتهاون في مساعدة السلطات المختصة لتنفيذ احكام هذا القانون يحاكم امام المحاكم النظامية ويعاقب بالحبس من اسبوع الى ثلاثة اسابيع او بغرامة لا تتجاوز عشرين ديناراً او بكلتا العقوبتين .

المادة ٤٦ - مع مراعاة ما ورد في المادتين (٤٥ و ٤٤) السابقتين والقوانين الخاصة يعاقب كل من ارتكب مخالفة لاحكام هذا القانون بالحبس حتى ثلاثة اشهر او بغرامة حتى مائة دينار او بكلتا العقوبتين .

المادة ٤٧ - لمجلس الوزراء اصدار الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون .

المادة ٤٨ - يلغى قانون الخدمة الوطنية الاجبارية المؤقت رقم (١٠٢) لسنة ١٩٦٦ .

المادة ٤٩ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

هذا من الشرائع

٤ - تلاوة كتاب مجلس النواب رقم (١٥٤) بشأن القانون المؤقت رقم (٩٧) لسنة ٦٦ المعدل لقانون محاكم الصلح

السيد الرئيس

يثل كتاب عطوفة رئيس مجلس النواب رقم (١٥٤)

السيد الامين العام

الرقم ١٥٤/٨٨/٢

التاريخ ١٩٦٨/٢/١٧

دولة رئيس مجلس الاعيان الافخم

بالاشارة الى كتاب دولتكم رقم ١٠٦٠/٨٨/٢ بتاريخ ١٩٦٧/١٢/٢٥

نظار مجلس النواب في الاسباب التي ابداهها مجلسكم الموقر في رفض القانون المؤقت رقم (٩٧) لسنة ١٩٦٦ المعدل لقانون محاكم الصلح والمصاد الى مجلس النواب يرفق كتابكم المشار اليه اعلاه ، وعلى ضوء هذه الاسباب قرر مجلس النواب في جلسته العاشرة من الدورة العادية الاولى المنعقدة بتاريخ ١٩٦٨/٢/١٤ تأييد قرار مجلس الاعيان المفضلين رفض هذا القانون .

فأرجو ان احيط دولتكم علما بذلك ، رجاء التكرم بأجراء مقتضى .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

رئيس مجلس النواب
كامل هريقات

السيد الرئيس

هل يوافق المجلس الكريم على ما ورد بكتاب مجلس النواب الموقر ورفض هذا القانون .

(وهذا هو نص القانون كما رفضه المجلس وكما سيرفع الى الحكومة مرفوضاً)

الاسباب الموجبة

قانون محاكم الصلح

ان قانون محاكم الصلح رقم (١٥) لسنة ١٩٥٢ كما عدل بالقانون رقم (٢٢) لسنة ٩٦٠ قد انطاط بقضاء الصلح النظر في الجنيح التي لا تتجاوز اقصى العقوبة فيها السجن مدة سنتين عدا الجنيح المبينة في الباب الاول من الكتاب الثاني من قانون العقوبات والجنيح الاخرى التي ورد نص خاص بان تنظر فيها محكمة اخرى غير محاكم الصلح .

على ضوء اعمال محاكم السابقة تبين انه لا ضير من ان يتحول قضاء الصلح صلاحية رؤية دعواوي الجنيح في القضايا الجزائية وذلك تخفيفا على محاكم بداية الجزاء ولان الاصول المتبعة لدى قضاة الصلح استمر من تلك التي تتبع امام محاكم البداية .

هذا ، فضلا عن ان الحد الاقصى للعقوبة الجنحية هو الحبس لمدة ثلاث سنوات وعلى ذلك فليس في هذا التعديل اي تغيير هام للمبادئ النافذة الان .

قانون مؤقت رقم (٩٧) لسنة ١٩٦٦
قانون معدل لقانون محاكم الصلح

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون محاكم الصلح لسنة ١٩٦٦) ويقرأ مع القانون رقم (١٥) لسنة ١٩٥٢ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى ما جاء في المادة الخامسة من القانون الاصيل ويستعاض عنه بما يلي : -

٥ - لقضاة الصلح النظر في جميع الجنيح والمخالفات ما عدا التي ورد نص خاص على ان تنظر فيها محكمة اخرى غير محكمة الصلح .
المادة ٣ - تستمر محكمة البداية في النظر في القضايا الجنحية المحالة اليها قبل تاريخ نقض احكام هذا القانون .

٥ - استكمال البحث في القانون المؤقت
رقم (٣١) لسنة ١٩٦٥
قانون حظر ربيعة الماعز

السيد الرئيس :

تأتي الآن للهيئة الخامسة من جدول الاعمال وهي استكمال البحث بالقانون المؤقت لحظر ربيعة الماعز .

السيد وزير الاشغال العامة :

ما المانع ان يبحث هذا القانون ؟ هذا القانون قد استكمل جميع مراحلته القانونية من مجلس النواب ويؤجل من هذا المجلس مرتين او ثلاث مرات لا

ادري ما هو السبب في هذا التأجيل ، مع العلم ان الغاية من سرعة التصديق على القرار وتنفيذه اولى لانه قانون مؤقت وساري المفعول . والغاللة جليلة مس تصديق قرار مجلس النواب برفضه . وانا بنفسى لمست الضرر الذي لحق الاهلين من هذا القانون .

تأملوا ان بعض العائلات تعيش مسن حبيب عنزتين ، العنزين ستياد او تباع والضرر الذي سيحصل لهذه العائلة من هذا القانون .

لذا اطالب من حضرات الاعيان الكرام تصديق القانون بالرفض .

السيد الواكد مقرر اللجنة القانونية :

ارى بالنسبة لما قاله معالي الوزير انه ضد احكام هذا القانون . معناه ان الحكومة تريد منه . . لذلك انا اقترح التصويت عليه . . يعني الحكومة تريد الموافقة على قرار النواب فاقترح التصويت عليه علماً بان قرار لجنتنا القانونية برده كما رده مجلس النواب .

السيد الرئيس :

هل يوافق المجلس على رفض هذا القانون ؟
(فوافق المجلس بالاكثريّة الساحقة على رفضه) .

السيد التل :

انا غير موافق .

(وهذا هو نص القانون المؤقت رقم (٣١) لسنة ١٩٦٥ قانون حظر ربيعة الماعز كما رفضه المجلس وكما سيعاد الى الحكومة مرفوضاً) .

هذا من المأهل

الاسباب الموجبة

بما أن المحافظة على ثروة البلاد الحرجية تقتضي منع تربية الماعز نظراً لما يلحقه بأشجار الحراج من اضرار فادحه ، لذلك قد وجد من المناسب وضع مشروع هذا القانون لتحقيق هذه الغاية ومن أجل تنمية الثروة الحيوانية.

قانون حظر تربية الماعز المؤقت

رقم ٣١ (لسنة ١٩٦٥)

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون حظر تربية الماعز لسنة ١٩٦٥) ويعمل به بعد مرور شهرين على نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعني لفظة الماعز « حينما وردت في هذا القانون جميع أنواع الماعز باستثناء الانواع المحسنة التي تربي خصيصاً لإنتاج الحليب والشعر المرعى في حظائر مغلقة .

المادة ٣ - يمنع استيراد أناث الماعز الى المملكة اعتباراً من تاريخ العمل بهذا القانون ويسمح باستيراد الذكور منها لأغراض الذبح شريطة أن تنقل مباشرة بوسائط النقل من المحاجر البيطرية في مراكز الحدود الى حظائر مغلقة خارج المناطق الحرجية ، حيث تحفظ حتى يتم ذبحها .

المادة ٤ - تتولى دائرة البيطرة والمجالس البلدية والقروية تنظيم عملية الذبح خلال المدة الواقعة بين تاريخ نفاذ هذا القانون والتاريخ المحدد لمنع اقتناء الماعز وتقوم بتعيين أنواع واعداد المواشي المسموح ببيعها لتمكين أصحاب الماعز من بيعها لغايات الذبح .

المادة ٥ - أ - يحظر اقتناء الماعز في لواء إربد باستثناء المناطق الواقعة شرق سكة الحديد بعد مضي سنة ونصف من تاريخ نفاذ هذا القانون .

ب - يحظر دخول الماعز الى لواء إربد لغايات التربية بعد مضي ستة أشهر من تاريخ نفاذ هذا القانون .

المادة ٦ - أ - يحظر اقتناء الماعز في لوائي نابلس وجنين بعد مضي سنتين من تاريخ نفاذ هذا القانون .

ب - يحظر دخول الماعز الى لوائي نابلس وجنين لغايات التربية بعد سنة من نفاذ هذا القانون .

المادة ٧ - أ - يحظر اقتناء الماعز بعد مضي سنة من تاريخ نفاذ هذا القانون في محافظة القدس ولواء الخليل باستثناء مناطق النبي موسى وعرب السواجره وبني عبيده والتعامره والرشايدة ضمن حدودها المبنية على خريطة فهرس القرى المنظمة من قبل دائرة الاراضي والمساحة .

ب - يحظر دخول الماعز لغايات التربية الى محافظة القدس ولواء الخليل بعد ستة أشهر من نفاذ هذا القانون باستثناء المناطق المشار اليها فيها .

المادة ٨ - أ - يحظر اقتناء الماعز في لواء البلقاء بعد سنة من تاريخ نفاذ هذا القانون .

ب - يحظر دخول الماعز الى لواء البلقاء لغايات التربية بعد ستة أشهر من نفاذ هذا القانون .

المادة ٩ - أ - يحظر اقتناء الماعز في محافظة العاصمة ولواء الزرقاء باستثناء منطقة بني حسيبة والاراضي الواقعة شرق خط سكة الحديد بعد ثلاث سنوات من نفاذ هذا القانون .

ب - يحظر دخول الماعز لغايات التربية الى محافظة العاصمة ولواء الزرقاء بعد سنتين من نفاذ هذا القانون باستثناء المناطق المشار اليها فيها .

المادة ١٠ - أ - يحظر اقتناء الماعز بعد ثلاث سنوات من تاريخ نفاذ هذا القانون في لوائي الكرك ومعمان ويستثنى من ذلك الاراضي الواقعة شرق خط سكة الحديد ومنطقة وادي عربه .

ب - يمنع دخول الماعز لغايات التربية الى لوائي الكرك ومعمان بعد ستة أشهر من بدء العمل بهذا القانون باستثناء المناطق المشار اليها فيها .

المادة ١١ - يحظر اقتناء الماعز في المناطق الحرجية أو اية مناطق أخرى تحددها دائرة الحراج من وقت لآخر لغايات التحريج أو لتحسين المراعي الطبيعية .

المادة ١٢ - كل من يخالف أحكام هذا القانون يعاقب بالحبس لمدة سنة أو بغرامة قدرها مائة دينار أو بكلا العقوبتين في حالة تكرار المخالفة خلال سنة واحدة .

المادة ١٣ - يجوز لمجلس الوزراء إصدار الانظمة لتطبيق أحكام هذا القانون :

المادة ١٤ - يلغى ما جاء في أي تشريع سابق الى المدى الذي تتعارض فيه أحكامه مع أحكام هذا القانون .

المادة ١٥ - رئيس الوزراء ووزراء الداخلية والمالية والعدل والزراعة مكلفون بتنفيذ أحكام هذا القانون .

٦ - مقررات اللجنة القانونية

السيد الرئيس :

أتالي الآن لمقررات اللجنة القانونية ، راجياً من معالي المقرر السيد عبد الرحيم الواكد التفضل الى المنصه لتلاوة قرارات اللجنة .

(١)

السيد المقرر :

قرار رقم (٧)

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس الاعيان بنصائها القانوني بتاريخ ١٦/١٢/١٩٦٧ بحضور كل من المقرر معالي السيد عبد الرحيم الواكد والاعضاء معالي السيد عبد الرحمن خليفه ومعالي السيد انسطاس حنايا . ونظرت في القوانين المؤقتة المحالة عليها من قبل دولة رئيس المجلس وبعد دراستها قررت توصية المجلس الكريم بما يلي :-

١ - الموافقة على القانون المؤقت رقم (٣٨) لسنة ١٩٦٥ قانون الامن العام بالصيغة التي ورد فيها من مجلس النواب مع ادخال التعديلات التالية عليه وهي :-

- أ - اضافة كلمة (مختص) بعد كلمة (رئيس) الواردة في آخر الفقرة (٣) من المادة (٩) .
ب - اضافة عبارة (وموافقة الوزير) بعد عبارة (بأمر من المدير) الواردة في الفقرة (أ) من المادة (٣١) .
ج - صياغة الفقرة (أ) من المادة (٨٥) على الشكل التالي :-

هـ - أ - يشكل المدير محكمة تسمى (محكمة الشرطة) من رئيس وعضوين على الاقل على أن لا تقل رتبة رئيس المحكمة عن رئيس أول ، وأن يكون احد اعضائها مجازا في الحقوق .
وتختص هذه المحكمة في الجرائم الجنائية التي تقع بين افراد القوة هـ .

د - حذف الفقرة (د) الواردة في المادة (٨٠) من القانون الاصيل وذلك لان اعضاء محاكم المجالس العسكرية ، لا يختصون برؤية القضايا المدنية ولذلك لا يكسبون خبرة في القانون المدني وبقية القوانين الحقوقية .

٢ - الموافقة على القانون المؤقت رقم (٥٠) لسنة ١٩٦٥ المعدل لقانون الامن العام بالصيغة التي ورد فيها من مجلس النواب مع ادخال التعديلات التالية عليه وهي :-

- أ - استبدال نص الفقرة (٤) الواردة في المادة (١٦) من القانون المعدل بالنص التالي :-
٤ - باضافة الفقرتين التاليتين اليها برقم ٨ و ٩ :-

٨ - الاحالة على التقاعد - ويجري احالة الضباط على التقاعد على اساس الراتب الاساسي للرتبة التي تلي رتبته مباشرة وفي ادنى مربوطها على الاسس التالية :-

- أ - من رتبة مقدم فما فوق اذا امضى في رتبته مدة ست سنوات .
ب - من رتبة رائد فما دون اذا امضى في رتبته مدة اربع سنوات .
٩ - الطرد من الخدمة بحكم من قبل محكمة الشرطة .

ب - حذف العبارة (أما القضايا الاخرى فيحيلها الى المستشار المدني) الواردة في اخر الفقرة (ج) من المادة (١٨) من القانون المعدل واطافة عبارة (التي تقع بين افراد القوة) بعد كلمة (والجنح) اليها .

ج - اضافة عبارة (التي تقع بين افراد القوة و) بعد كلمة (والجنح) الواردة في الفقرة (ب) من المادة (١٩) من القانون المعدل .

٣ - بعد موافقة المجلس الكريم على هذين القانونين المؤقتين مع التعديلات التي ادخلت عليها اعلاه يلمج التعديل بالقانون الاصيل ويرفض القانون المؤقت رقم (٥٠) لسنة ١٩٦٥ المعدل لقانون الامن العام .

وتوصي المجلس الكريم بالموافقة على قرارها .

اللجنة القانونية

السيد الرئيس :

- ١ -

السيد الرئيس :

اضع تعديلات اللجنة القانونية على القانون رقم ٣٨ فهل يوافق المجلس عليها ؟

هل هناك من اعتراض على قرار اللجنة القانونية ؟
(فلم يعترض احد)

السيد الرئيس :

الجميع : موافقون

هل يوافق المجلس على ما ورد بقرار اللجنة القانونية رقم (٧) ؟

الجميع : موافقون

(وهذا هو نص القانون المؤقت رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٥ قانون الامن العام) كما عدله مجلس الاعيان وكما سيعاد لمجلس النواب معدلا .

هذا من الشاغل

قانون الامن العام المؤقت

رقم (٣٨) لسنة ١٩٦٥

○●●○

صادر بمقتضى الفقرة الثانية من المادة ١٢٧ من الدستور

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون الامن العام لسنة ١٩٦٥) ويعمل به بعد مرور شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

الباب الاول

التعاريف

المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات التالية الواردة في هذا القانون دلالاتها المخصصة لما أدناه مما لم تدل القرينة على خلاف ذلك .

- ١ - القوة : - قوة الامن العام المشكلة بموجب هذا القانون .
- ٢ - الوزير : - وزير الداخلية .
- ٣ - المدير : - مدير الامن العام .
- ٤ - الضابط : - كل من كان حائزاً أعلى هذه الرتبة بأرادة ملكية .
- ٥ - ضابط صف : - كل فرد من أفراد الامن ، ممن ليس بضابط والحائز على رتبة ليست أدنى من رتبة عريف .
- ٦ - الشرطي : - كل من كانت رتبته دون رتبة ضابط صف .
- ٧ - الفرد : - الضابط وضابط الصف والشرطي .
- ٨ - المنطقة : - منطقة جغرافية تدار كوحدة شرطة .
- ٩ - قائد المنطقة : - الضابط المعين لقيادة وإدارة منطقة شرطة أو مساعدته في حالة غيابه .
- ١٠ - اللجنة الطبية : - اللجنة المنصوص عليها بتعليمات اللجان الطبية في وزارة الصحة .
- ١١ - اللجنة الطبية المختصة : - اللجنة الطبية المختصة المنصوص عليها بتعليمات وزارة الصحة .
- ١٢ - ضابط الفرع : - الضابط الذي ينيط به المدير بعضاً من صلاحياته بأمر خطي يصدره بهذا الشأن ويكون مسؤولاً أمامه عن القيام بهـ
الصلاحيات .

الباب الثاني

قوة الامن العام وتشكيلها وواجباتها

الفصل الاول

تشكيل القوة

المادة ٣ - أ - قوة الامن العام هيئة نظامية مرتبطة بوزارة الداخلية ، وتتألف من الفئات التالية :

١ - الضباط

٢ - ضباط الصف

٣ - الشرطيين

ب - يتولى قيادة القوة وإدارتها مدير بعين بأرادة ملكية سامية بناء على تنصيب الوزير وموافقة مجلس الوزراء .

الفصل الثاني

واجبات القوة

المادة ٤ - واجبات القوة الرئيسية كما يلي :

- ١ - المحافظة على النظام والامن وحماية الارواح والاعراض والاموال
- ٢ - منع الجرائم ، والعمل على اكتشافها وتعقبها والقبض على مرتكبيها وتقديمهم للعدالة .
- ٣ - ادارة السجون وحراسة السجناء .
- ٤ - تنفيذ القوانين والانظمة والامور الرسمية المشروعة ، ومعاونة السلطات العامة بتأدية وظائفها وفق احكام القانون .
- ٥ - استلام القطعات والاموال غير المطالب بها ، والتصرف بها وفق احكام القوانين والانظمة .
- ٦ - مراقبة وتنظيم النقل على الطرق .
- ٧ - الاشراف على الاجتماعات والمراكب العامة في الطرق والاماكن العامة .
- ٨ - القيام بآلة واجبات اخرى تفرضها التشريعات المرعية الاجراء .

هذا من المجلد

المادة ٥ - يتولى المدير المسؤولية المباشرة لادارة شؤون القوة بمختلف وحداتها وفروعها واقسامها ومؤسساتها وكل ما يتعلق بتنظيمها وتدريبها وتسليحها وتجهيزها ومراقبة نفقاتها .

المادة ٦ - للمدير مساعد او اكثر تحدد واجباتهم بتعليمات خاصة يصدرها المدير .

المادة ٧ - يتولى مهام المدير في حال غيابه الضابط الاقدم الذي يليه رتبة .

المادة ٨ - ابقاء لغايات هذا القانون . يعتبر افراد القوة في الوظيفة بشكل مستمر وتحت الطلب للعمل في اي وقت . ويرتب على كل منهم ان يخدم في اي مكان .

المادة ٩ - لافراد الامن العام اللجوء الى استعمال القوة بالقدر اللازم لاداء واجباتهم بشرط ان يكون استعمالها هو الوسيلة الوحيدة لذلك . ويقتصر استعمال السلاح على الاحوال وللاسباب التالية :-

اولا- القبض على

١ - كل محكوم عليه بعقوبة جنائية او جنحه او بالحبس مدة تزيد على ثلاثة اشهر اذا قاوم او حاول الهرب .

٢ - كل متهم بجنائية او متلبس بجنحه . لانتقل عقوبتها عن ستة اشهر اذا قاوم او حاول الهرب .

ثانياً - عند حراسة السجناء في الاحوال والشروط المنصوص عليها في قانون السجون .

ثالثاً - لفض التجمهر او التظاهر الذي يحدث من سبعة اشخاص على الاقل ، اذا عرض الامن العام للخطر ، ويصدر امر استعمال السلاح في هذه الحالة من رئيس مختص يجب طاعته ويراعى في جميع الاحوال السابقة ان يكون اطلاق النار هو الوسيلة الوحيدة لتحقيق الاغراض السالفة ، ويبدأ رجل الامن بالانذار الى انه سيطلق النار ، ثم يلجأ بعد ذلك الى اطلاق النار ، ويجري الانذار تفخفاً بالزق او الصقارة او بآية وسيلة اخرى من هذا النوع او باطلاق مسدس تنبثق منه اشاره ضوئية .

الباب الثالث

التعيين والترقيع والنقل

الفصل الاول

التعيين

المادة ١٠ - أ - الرتب النظامية للضباط في القوة هي :-

فريق

أمير لواء

زعيم

عقيد

مقدم

رئيس اول

رئيس

ملازم اول

ملازم ثان

ب - الرتب النظامية للافراد دون رتبة ضابط هي :-

وكيل

نطاقه نطاق ضابط

رقيب

يحمل شارة من ثلاثة اشربة .

عريف

يحمل شاره من شريطين .

شرطي

المادة ١١ - لا يجوز تعيين أي شخص في القوة برتبة ضابط مباشرة . الا اذا كان حائزاً على شهادة جامعية على ان تتوفر فيه الشروط المنصوص عليها في الفقرة (ب) من المادة (١٢) التالية ، بعد ان ينتهي دورة كاملة في كلية الشرطة الملكية وفق المنهاج المقرر ولمدة لا تقل عن ستة اشهر .

المادة ١٢ - أ - يعين خريج كلية الشرطة الملكية من التلاميذ . برتبة ملازم ثان ، تحت التجربه لمدة سنة واحدة في خدمة فعليه . ويستغنى عنه في أي وقت خلال مدة التجربه اذا ظهرت عدم كفاءته او سوء سلوكه .

هكذا من الأشهر

ب - يشترط فيمن يعين بقوة الامن العام برتبة ضابط ان تتوفر فيه الشروط التالية : -

١ - ان يكون اردنياً .

٢ - ان يكون قد اكمل السابعة عشرة من عمره ، ولم يتجاوز السابعة والعشرين ، وثبت السن عند التعيين بشهادة الميلاد ، وفي الاحوال التي لا يتيسر الحصول فيها على هذه الشهادة يقدر العمر من قبل اللجنة الطبية الواثية ، واذا كان يوم الولادة غير معروف ، اعتبر الضابط من مواليد اليوم الاول من شهر كانون الثاني من سنة ولادته .

٣ - ان يكون لائقاً للخدمة من الوجهة الصحية بقرار من اللجنة الطبية المختصة .

٤ - أن لا يقل طوله عن (١٦٨) سنتراً .

٥ - ان يكون حائزاً على شهادة الدراسة الثانوية او ما يعادلها من الشهادات المعترف بها من وزارة التربية والتعليم ما لم يكن ذا مهنة فنية ، تحتاج القوة لخدماته .

٦ - ان يكون حسن السيرة والسلوك .

٧ - ان لا يكون محكوماً بجنابة او جنحة غله بالشرف والاخلاق .

٨ - ان لا يكون منتسباً لاي حزب او هيئة سياسية او جمعية غير مشروعة ، حسب قناعة سلطة التعيين .

ج - مدة الدراسة في كلية الشرطة الملكية ، لا تقل عن سنتين .

المادة ١٣ - يعين الضباط بموافقة مجلس الوزراء بتنسيب من الوزير ، بناء على توصية المدير ، على ان يقرن ذلك بالارادة الملكية :

المادة ١٤ - أ - للمدير ان يعين أي شخص برتبة ضابط صف مباشرة اذا توافرت فيه الشروط المبينة في الفقرة (ب) من المادة (١٢) من هذا القانون .

ب - للمدير تعيين أي شخص برتبة شرطي اذا توافرت فيه الشروط المبينة في الفقرة (ب) من المادة (١٢) من هذا القانون ، باستثناء البند (٥) منها ، غير انه يشترط ان يكون حاصلاً على شهادة الدراسة الاعدادية او ما يعادلها .

ج - يجوز للمدير اذا اقتضت الضرورة ان يأمر بتعيين شرطين بغض النظر عما ورد في الفقرة السابقة من هذه المادة وذلك لأغراض البادية فقط .

د - يقضي الافراد المجندون على الصورة المبينة في هذه المادة دورة تدريبية لمدة لا تقل عن اربعة اشهر .

المادة ١٥ - على كل فرد في القوة ان يقسم اليمين التالية قبل مباشرته اعماله : « اقسم بالله العظيم ان اكون خالصاً للوطن والملك وللستور ، وأن أحافظ على القوانين والانظمة وأعمل بها وأن أقوم بجميع واجبات وظيفتي بشرف وأمانة واخلاص دون تحيز او تحيز وأن انقل كل ما يصدر إلي من الاوامر المشروعة » .

المادة ١٦ - يقسم الضباط اليمين المبينة اعلاه امام المدير ، وأمام اصحاب الرتب الاخرى فيقسمون هذا اليمين امام قادة وحداتهم .

المادة ١٧ - على كل فرد في القوة دون رتبة ضابط ان يوقع على نموذج القسم امام ضابطه .

المادة ١٨ - يعطى لكل فرد في القوة شهادة تعيين .

المادة ١٩ - يعين الضباط لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد .

المادة ٢٠ - يعين ضباط الصف والشرطيون لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد .

المادة ٢١ - أ - للمدير - بموافقة الوزير - تعيين كتيبة وفئتين ومهنيين برواتب مقطوعة وله زيادة رواتبهم سنوياً بالنسب التي يقررها .

ب - لا تشمل الفقرة السابقة الافراد الذين يجندون لأعمال اللاسلكي او العهدة او الموسيقى او الابحاث الجنائية او السواقين .

ج - للمدير تعيين اشخاص يعقود وفق الانظمة السارية المفعول في الدولة .

المادة ٢٢ - تسري احكام هذا القانون فيما يتعلق بالنظام والانضباط المنصوص عليها في الباب الرابع من هذا القانون على المذكورين في الفقرتين (أوج) من المادة السابقة . ولا تسري عليهم احكام المادة (٧٦) فقرة (١) من هذا القانون .

المادة ٢٣ - أ - تعتبر خدمة الفرد مجددة تلقائياً عند انتهاء المدة السابقة ، ما لم يقرر المدير خلاف ذلك .

ب - اذا رغب الفرد بعدم تجديد مدة خدمته ، فعليه ان يشمر المدير خطياً بذلك قبل شهر واحد من تاريخ انتهاء مدة خدمته على الاقل وتعتبر مدة الشهر من تاريخ وصول الاشعار الى مديرية الامن العام .

الفصل الثاني

الترفيح

المادة ٢٤ - يجري الترفيح بمراعاة الاسس التالية بالتسلسل .

١ - انقضاء المدة المقررة في هذا القانون للترفيح .

٢ - الكفاءة وقابلية القيادة .

٣ - الاقدمية .

هذا من المجلد

المادة ٢٥ - تقرر الكفاءة وقابلية القيادة بما يلي : -

- ١ - التقارير السنوية السرية .
- ٢ - النجاح بالفحص المقرر لجميع الرتب حتى رتبة رئيس .
- ٣ - الانجازات التي حققها الفرد خلال خدمته .
- ٤ - الاحداث التي مرت بالفرد .
- ٥ - آراء المسؤولين من كبار الضباط .

المادة ٢٦ - تكون مراتب تقدير التقرير السنوي هي ممتاز ، جيد ، متوسط ، ضعيف . ولا يرقى الفرد اذا كان تقريره السنوي السري الاخير بدرجة ضعيف . فاذا تكرر هذا التقرير في العام التالي ينقل هذا الفرد للعمل تحت إمرة رئيس آخر ويلفت نظره الى نواحي ضعفه بكتاب يتضمن توجيهاً كافياً لتحسين حالته ومعالجة ضعفه . فاذا تكرر مثل ذلك التقرير مرة أخرى ، وجب فصله مع حفظ حقه في التقاعد أو المكافأة .

المادة ٢٧ - يجري ترفيع ضباط الصف من رتبة وكيل الى رتبة ضابط بعد اجتيازهم دورة في كلية الشرطة الملكية لا تقل مدتها عن سنة واحدة شريطة ان لا يكونوا قد تجاوزوا الاربعين من عمرهم وان يكونوا حائزين على شهادة الدراسة الاعدادية أو ما يعادلها .

المادة ٢٨ - أ - يرفع الفرد رتبة رتبة ، والى أدنى مربوط الرتبة الأعلى .

ب - لا يجوز ترفيع الضابط الى رتبة أعلى ، قبل مضي ثلاث سنوات على وجوده في رتبته الأخيرة .

ج - لا يجوز ترفيع الوكيل الى ضابط إلا بعد مضي أربع سنوات على وجوده في رتبته .

د - لا يجوز ترفيع ضابط الصف أو الشرطي قبل مضي أربع سنوات في رتبته الأخيرة .

هـ - لا يرفع الفرد دون رتبة وكيل إلا بعد اجتيازه دورة الترفيع الخاصة في كلية الشرطة الملكية ولمدة لا تقل عن ثلاثة أشهر .

و - يجوز ترفيع أي فرد من الثنات المذكورة أعلاه بغض النظر عن المدد المذكورة في هذه المادة في حالات خاصة واستثنائية .

المادة ٢٩ - يرفع الضابط بموافقة مجلس الوزراء ، بتنسيب من الوزير ، بناء على توصية المدير على ان يفترن ذلك بأرادة ملكية . ويرفع الفرد دون رتبة ضابط بأمر من المدير .

الفصل الثالث

النقل والتدب والاعارة

المادة ٣٠ - تجري تنقلات ضباط الامن العام مرة واحدة خلال شهري تموز وآب من كل عام . ويجوز عند الضرورة القصوى لإجراء حركات التنقلات أكثر من مرة خلال العام .

المادة ٣١ - أ - يتم نقل قادة المناطق ومساعدتهم وقادة الوحدات ورؤساء الفروع والضباط من وحدة الى أخرى بأمر من المدير وموافقة الوزير .

ب - ينقل الضباط الآخرون ضمن المنطقة أو الوحدة من قبل قادة المناطق أو قادة الوحدات بموافقة المدير .

ج - ينقل الافراد دون رتبة ضابط من وحدة الى أخرى بأمر من المدير ويجري نقلهم داخل الوحدات بأمر من قادة الوحدات .

المادة ٣٢ - أ - يجوز تدب الضابط للقيام مؤقتاً بأي عمل رسمي خارج نطاق أعباء وظيفته الاصلية .

ب - يتم تدب الضابط بأمر من المدير . أما اذا كان التدب لاداء عمل خارج نطاق القسوة فيكون التدب بموافقة مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير .

المادة ٣٣ - أ - يجوز إعارة أي ضابط الى وظيفة مدنية أو عسكرية خارج نطاق القوة . سواء أكان ذلك داخل البلاد أو خارجها ، بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير ، على أن يعين مجلس الوزراء مدة الاعارة وشروطها .

ب - لا يتقاضى الضابط للمعار أي جزء من راتبه أثناء إعارته ، ما لم ير مجلس الوزراء أن هنالك ظروفاً خاصة تستدعي منحه راتبه أو جزء منه وذلك علاوة على ما يستوفيه الضابط من رواتب من الجهة المعار إليها .

ج - تضاف مدة الخدمة التي يقضيها الضابط معاراً على الوجه المذكور الى مدة خدمته المقبولة للتقاعد . كما تحسب هذه المدة لأغراض استحقاق الزيادة السنوية والترقية ، ولا تحول إعارته دون ترفيعه خلال مدة إعارته .

د - يجوز إعادة الضابط الى الخدمة قبل انتهاء مدة الاعارة اذا انتضت الضرورة ذلك ، بقرار من مجلس الوزراء .

هـ - عند انتهاء مدة الاعارة ، يعاد الضابط الى القوة برتبة معادلة للرتبة التي اكتسبها عند انتهاء إعارته .

هذا من المجلد

الباب الرابع

النظام والانضباط

الفصل الاول

الواجبات

المادة ٣٤ - على الفرد ان يقيم في البلد الذي به مقر عمله لكن يجوز لقائده وحده ولظروف استثنائية أن يسمح له بالاقامة في بلد آخر قريب من محل عمله .

المادة ٣٥ - على الفرد مراعاة أحكام هذا القانون وتنفيذها وعليه : -

١ - أن يحافظ على كرامة وظيفته طبعاً للعرف العام وان يسلك في تصرفاته مسلكاً يتفق والاحترام الواجب لها .

٢ - أن يؤدي العمل المنوط به بنفسه بدقة وامانة وان يخصص وقت العمل الرسمي لاداء واجبات وظيفته .

٣ - أن يتعاون مع زملائه في أداء الواجبات العاجلة اللازمة لتأمين سير العمل وتنفيذ الخدمة العامة .

٤ - أن ينفذ ما يصدر اليه من أوامر وتعليمات في حدود القوانين والانظمة المعمول بها ، ويتحمل كل ضابط مسؤولية الاوامر التي تصدر عنه ، وهو المسؤول عن حسن سير العمل في حدود اختصاصه .

٥ - أن يتصرف بأدب وكياسة بصلته برؤسائه وفي معاملته لافراد الجمهور وان يحافظ على شرف الخدمة وحسن سمعتها .

الفصل الثاني

المحظورات

المادة ٣٦ - يحظر على كل فرد : -

١ - ترك عمله الرسمي أو التوقف عنه لأي سبب من الأسباب دون تصريح رسمي من رئيسه .

٢ - إفشاء أو نشر أو نقل أية معلومات رسمية دون موافقة المراجع المختصة كما يحظر عليه بعد تركه الخدمة إفشاء أو نشر أو نقل أية معلومات رسمية اكتسبها أثناء وجوده في الخدمة إلا بأذن خاص من المراجع المختصة .

٣ - ان ينتمي الى أي حزب من الأحزاب السياسية أو ان يتشبع أو ان يشترك في أية مظاهرات أو اضطرابات أو أية اجتماعات حزبية أو سياسية أو أية دعايات انتخابية أو ان يعقد اجتماعات لانتقاد أعمال الحكومة السياسية أو ان يشترك بأية صورة من الصور في إجراءات تهدف الى الغايات المذكورة .

٤ - ان يكون محرراً لمطبوعة دورية أو ان يكون مشتركاً بصورة مباشرة أو غير مباشرة في ادارتها ، باستثناء المجلة العسكرية .

٥ - ان يوزع أية مطبوعات سياسية أو ان يوقع استعاءات تبحث في أعمال الحكومة .

٦ - ان يحتفظ لنفسه بأصل أية وثيقة أو ورقة من الوثائق أو الاوراق والمخابرات الرسمية أو صورة عنها .

٧ - ان يغشى بمعلومات أو إفصاحات عن المسائل التي ينبغي ان تظل سرية بطبيعتها أو صدرت بشأن سريتها تعليمات خاصة .

٨ - ان يتعاطى التجارة أو الصناعات والاشتراك بصناعات تجارية باسمه أو بأسماء أخرى أو القيام بالمضاربات على كافة أنواعها أو تولى أعمال مالية مباشرة أو غير مباشرة أو الاشتراك فيها أو الارتباط بعلاقات مع أية شركة أو القيام بأي عمل آخر يتعارض وعمله الرسمي أو يؤثر بأية حال من الأحوال في قيامه بواجباته الرسمية . ولا تنطبق أحكام هذه الفقرة على شراء الاسهم في الشركات المساهمة وفي جميع الأحوال المشكوك في انطباق أحكام هذه الفقرة عليها يجب رفع الأمر للمدير لاعطاء قراره بذلك .

٩ - قبول هدايا أو اكراميات أو منح من اصحاب المصالح أو من يتسب اليهم سواء اكان ذلك مباشرة ام بالواسطة أو قبول أية مساعدات مالية أو اقتراض المال أو الوقوع تحت مئة أي شخص من الاشخاص الذين لهم أية شركة من الشركات التجارية المرتبطة بفقد او ذات علاقة بالدوائر التي ينتمي اليها .

١٠ - الاشتراك في مشترى وبيع الطوايع البريدية أو الازام والمهمات والغارات والاملاك الحكومية بقصد الربح أو المضاربة .

١١ - ان يتولى وكالة خصوصية في أمر من الأمور التي لها علاقة بواجباته الرسمية .

١٢ - ان يقبل أي عمل مهما كان خارجاً عن أعماله الرسمية بالنيابة عن أو مع أي فرد من الافراد أو بيت من البيوتات التجارية الا بتصريح من الوزير بناء على تنسيب المدير على ان لا تنشأ من جراء ذلك عرقلة لأعمال الفرد الرسمية .

هذه من الأعمال

١٣ - ان يقبل تعييناً من قبل أية محكمة كحارس قضائي او محكم دون موافقة المدير على أنه يجوز له ان يتولى يمرتب او مكافأة اعمال القوامه والوصاية والوكالة عن الغائبين اذا كان المشمول بالقوامه او الوصاية او كان الغائب ممن تربطه به صلة قريى او نسب كما ويجوز له ان يتولى يمرتب او مكافأة النظاره على الوقف اذا كان مستحقاً فيه او كانت النظارة مشروطه له من الواقف او ان يتولى الحراسة على الاموال التي يكون شريكاً او له مصلحة فيها او مملوكة لمن تربطه به صلة القريى او النسب. وفي جميع هذه الاحوال يجب اخبار المدير وحفظ ذلك في ملفه الخاص .

١٤ - كل من يخالف اي حكم من احكام هذه المادة يحاكم امام محكمة الشرطة على الوجه المبين في الباب السابع من هذا القانون .

الفصل الثالث

الانضباط

المادة ٣٧ - اذا ارتكب اي فرد احدى المخالفات التالية :

- ١ - التنبيع عن اداء الواجب دون سبب معقول .
- ٢ - النوم اثناء تأدية الواجب .
- ٣ - السلوك الضار بحسن النظام والانتظام .
- ٤ - اظهار الجبن اثناء تأدية الواجب
- ٥ - عصيان أنظمة القوة او اوى امر من اوامرها سواء اكان ذلك شفوياً ام خطياً
- ٥ - التمرد .
- ٧ - تعاطي المشروبات الروحية او المخدرات
- ٨ - الاهمال في اداء الواجب
- ٩ - اعطاء بيانات كاذبه اثناء تأدية الواجب
- ١٠ - ممارسة لسلطة غير قانونية نشأ عنها ضرر لاي شخص او للدولة .
- ١١ - اتلافه عمداً اموالاً للدولة او اعماله اياها او الحاق الضرر بها ، او التسبب في فقدانها .
- ١٢ - سلوكه سلوكاً شائناً

يعاقب باحدى العقوبات التالية :

- ١ - تنزيل الرتبة .
- ٢ - حسم الراتب لمدة لا تزيد على ثلاثة اشهر .
- ٣ - الحبس او الحبس لمدة لا تتجاوز ثلاثة اشهر .

المادة ٣٨ - بالرغم مما ورد في قانون العقوبات العسكري يحاكم كل فرد (دون رتبة ضابط) ارتكب المخالفات المبينة في المادة السابقة من قبل قائد وحدته ، ويعاقب بالعقوبات المدرجة فيها . اما الضباط فتجري محاكمتهم من قبل المدير .

المادة ٣٩ - للمدير ان يستغني عن خدمة الفرد دون رتبة ضابط بالاضافة الى اية عقوبة من العقوبات التي فرضت عليه بموجب المادة السابقة .

الباب الخامس

الاجازات

الفصل الاول

النوع الاجازات

المادة ٤٠ - انواع الاجازات هي :

- أ - اجازة سنوية
- ب - اجازة عرضية
- ج - اجازة مرضية .
- اجازة امومه
- هـ - اجازة دراسية .

الفصل الثاني

الاجازة السنوية

المادة ٤١ - يستحق الضابط اجازة سنوية مدتها ثلاثون يوماً عن كل سنة .

١ - تقتصر الاجازة السنوية في السنة الاولى من خدمة الضابط على خمسة عشر يوماً ولا يستحقها إلا بعد انقضاء سنة أشهر على تعيينه .

المادة ٤٣ - يتقاضى الضابط المجاز اجازة سنوية راتبه كاملاً مع الملاوات خلال مدة الاجازة وتعويض تلك المدة خدمة فعلية .

هكذا من المصلحة

المادة ٤٤ - للضابط في الاحوال العادية أن يستعمل كامل مدة إجازته السنوية دفعة واحدة غير أنه إذا لم تسمح ظروف وظيفته في حالات استثنائية من استعمال كامل إجازته فله عندئذ أن يستعمل قسماً منها وإن يستعمل للمدة الباقية في موعد يكون أكثر ملاءمة له ، ونحسب أيام الاعياد والعطل الرسمية ضمن الاجازة إذا وقعت في خلالها ، ولا تحسب إذا جاءت قبل الاجازة أو بعدها.

المادة ٤٥ - لا يجوز جمع الاجازات السنوية لأكثر من مستين .

المادة ٤٦ - يستحق الضابط الذي تنتهي خدمته في القوة لأي سبب كان ، الرواتب والعلاوات عن مدة الاجازة التي كان يستحقها فيما لو بقي على رأس عمله وتؤدي هذه الرواتب والعلاوات دفعة واحدة عند انتهاء خدمته . وإذا أعيد إلى الخدمة قبل انتهاء مدة الاجازة المذكورة فتقتطع من رواتبه المبالغ التي كان قد استفادها عن المدة الباقية من الاجازة .

المادة ٤٧ - يعطى الضابط الذي تنتهي خدمته بالتقاعد علاوة على ما ذكر بالفقرة السابقة راتب شهرين مع العلاوات .

المادة ٤٨ - يستحق الفرد الذي تنتهي خدمته لأي سبب كان عدا العزل والاستقالة مكافأة تساوي حاصل ضرب راتبه الشهري الأخير مع كافة العلاوات في مجموع سنوات خدمته العامة ، بشرط أن لا تقل مدة خدمته عن خمس سنوات وان لا يكون خاضعاً لاحكام قانون التقاعد .

المادة ٤٩ - يستحق ورة الفرد المتوفى ، تعويضاً يعادل راتبه الكامل مع علاواته عن المدة التي تكون قد انقضت من الشهر الذي حصلت فيه الوفاة كما يستحق أيضاً تعويضاً يعادل راتبه الكامل مع العلاوات عن شهر كامل . ويستحق بالإضافة لما ذكر تعويضاً يعادل راتبه الكامل مع العلاوات عن مدة الاجازات السنوية المستحقة له عند الوفاة .

المادة ٥٠ - تعطى الاجازات للضباط بموافقة المدير أو من ينوبه .

المادة ٥١ - لقادة المناطق والوحدات منح اجازات قصيرة لا تتجاوز الاسبوع داخل البلاد للضباط الذين تحت إمرتهم .

المادة ٥٢ - إذا أراد الضابط أن يقضي إجازته في الخارج ، فيجوز منحه مدة أخرى لا تزيد على نصف مدة الاجازة السنوية التي استحقها لغاية تاريخ تقديم طلب تلك الاجازة .

المادة ٥٣ - يجوز في الاحوال التي يكون الضابط قد استفاد فيها جميع الاجازات السنوية والمرضية منحه في أحوال خاصة إجازة بدون راتب لمدة أقصاها ثلاثة أشهر .

الفصل الثالث

الاجازات المرضية

المادة ٥٤ - أ - يجوز منح الضابط في حالة عدم استحقاقه الاجازة السنوية . أجازة عرضية براتب كامل مع العلاوات لا تتجاوز مدتها أربعة عشر يوماً في السنة . ويشترط في ذلك موافقة المدير .

ب - بالإضافة إلى الاجازة السنوية . يعطى الضابط إجازة لمدة اسبوع في حالة زواجه للمرة الاولى . ويتقاضى راتبه كاملاً مع العلاوات خلال مدة هذه الاجازة .

ج - للمدير ان يمنح الفرد لاداء فريضة الحج أجازة مدتها شهر واحد براتب كامل مع العلاوات . بالإضافة إلى الاجازة السنوية التي يستحقها ، وتمنح هذه الاجازة مرة واحدة طيلة مدة الخدمة .

الفصل الرابع

الاجازات المرضية

المادة ٥٥ - يستحق الفرد إجازات مرضية مقطوعة براتب كامل مع العلاوات ولا تحسم من اجازاته السنوية . وتعطى تلك الاجازات بناء على تقارير طبية رسمية .

المادة ٥٦ - إذا حصل الفرد على اجازة مرضية بعد ان استفاد جميع اجازاته السنوية فلا تحسم هذه الاجازات أو أي اجزاء منها من الاجازة السنوية التي يستحقها في السنة التالية .

المادة ٥٧ - أ - تعطى الاجازة المرضية لمدة لا تزيد على الاسبوع بناء على تقرير من طبيب الحكومة . ب - تعطى الاجازة المرضية لمدة أكثر من اسبوع ولا تتجاوز شهراً واحداً من اللجان الطبية اللوائية .

المادة ٥٨ - على اللجان الطبية أن تحدد في تقريرها المدة التي ترى أنها كافية لشفاء الفرد من مرضه ، فإذا قررت اللجنة الطبية إعادة فحص الفرد بعد انقضاء تلك المدة . فلا يسمح له بمزاولة أعماله قبل إعادة ذلك الفحص .

المادة ٥٩ - أ - يتقاضى الفرد المجاز إجازة مرضية راتبه كاملاً مع العلاوات عن الأشهر الستة الاولى ونصف راتبه مع نصف العلاوات عن الأشهر الثلاثة التي تليها باستثناء علاوة غلاء المعيشة العائلية ، فتدفع كاملة عن المدة التي يقضيها في المرض ويعتبر بدء مدة الاجازة المرضية من التاريخ الذي ينقطع فيه الفرد عن العمل .

هذا من الأشهر

ب - اذا لم يشف الفرد من مرضه بعد انتهاء التسعة اشهر ، تماد معاينته من قبل اللجنة الطبية المختصة .

ج - اذا وجدت اللجنة الطبية المختصة لدى معاينة الفرد وفقاً للفقرة السابقة أن مرضه غير قابل للشفاء ، فتوصي بإنهاء خدماته .

د - اذا وجدت اللجنة الطبية المختصة لدى معاينتها للفرد وفقاً للمادة (٧) أن مرضه قابل للشفاء ، ولكنه ليس قادراً على استئناف عمله ، فللوزير بناء على تنسيب المدير بمديد اجازته المرضية لمدة أخرى لا تتجاوز ثمانية أشهر بنصف الراتب مع نصف العلاوات على أن تدفع علاوة غلاء المعيشة كاملة .

هـ - بعد انقضاء الاجازة المذكورة في الفقرة (د) تنتهي خدمات الفرد اذا لم يتمكن من العودة الى عمله بسبب عدم شفاؤه .

المادة ٦٠ - اذا أصيب الفرد بعمالة تمنعه من أداء واجباته أو بأحد الامراض التي تحتاج معالجتها الى مدة طويلة . فيجب إحالته على اللجنة الطبية المختصة لتتخذ بشأنه القرار المناسب .

المادة ٦١ - اذا أصيب الفرد بمرض وهو خارج المملكة في مهمة رسمية أو كان غائباً عنها بصورة رسمية فانه يستحق اجازة مرضية لمدة لا تتجاوز (١٤) يوماً بناء على تقرير طبي من طبيب ، وعلى الفرد أن يبرق بالسرعة الممكنة ، وان يرسل للمدير التقارير الطبية التي حصل عليها في أول بريد .

المادة ٦٢ - اذا قررت اللجنة الطبية أن الفرد قد أصيب بمرض أو بعمالة أخرى أو بحادث في أثناء قيامه بواجباته أو لسبب ناشئ عن طبيعة واجباته فيمنح اجازة مرضية براتب كامل مع العلاوات طيلة المدة اللازمة لشفائه الى ان تقرر اللجنة الطبية عدم قابلية إصابته للشفاء وعندها ، توصي بإنهاء خدماته .

المادة ٦٣ - ينقطع راتب الفرد باستثناء علاوة العائلة طيلة مدة غيابه عن العمل لمرض ناشئ عن خطأ منه ويعتبر الفرد مخطئاً عند اهماله أو سوء تصرفه أو قيامه بأعمال لا تليق بشرفه وظيفته كالمسك والمقامرة وتماطي المخدرات أو ما شابه ذلك من سوء السلوك .

الفصل الخامس

اجازات الامومة

المادة ٦٤ - تستحق الفرد الحامل اجازة . أمومة أقصاها شهر . وللمدير بمراتب كامل مع العلاوات بناء على تقرير طبي مصدق من اللجنة الطبية ولا تشكل تلك الاجازة جزءاً من الاجازات المرضية ، أما اذا تعلل عليها استئناف أعمالها بعد انتهاء اجازة الامومة لسبب مرضي ، فيجوز منحها اجازة مرضية وفقاً للاحكام الخاصة بذلك .

الفصل السادس

الاجازة الدراسية

المادة ٦٥ - يعمل بأحكام نظام الموظفين المدنيين المعمول به فيما يتعلق بالاجازات الدراسية الى أن يصدر نظام خاص بها .

الفصل السابع

احكام متفرقة في الاجازات

المادة ٦٦ - طلبات الاجازة بجميع انواعها والاجرة عليها تكون خطية وتبدأ الاجازة من يوم انفكاك الضابط عن العمل وتنتهي بنهاية اليوم السابق لاستئنافه العمل .

المادة ٦٧ - ١ - يجب ألا يترك الضابط عمله قبل أن يستلم إشاراً خطياً بالموافقة على اجازته . غير أنه في الحالات الاضطرارية يجوز إبلاغ موافقة المدير أو من ينوبه أو قائد الوحدة الى الضابط شفهاً قبل تصدير الموافقة الخطية .

٢ - يبين الفرد في طلب الاجازة المدة والتاريخ الذي يرغب أن تبدأ اجازته فيه ، والمكان الذي يود ان يقضي فيه اجازته وعنوانه في اثناء الاجازة .

المادة ٦٨ - تحدد المراجع المختصة مدة كل اجازة توافق عليها .

المادة ٦٩ - لا يجوز تصدير الاجازة أو تأجيلها أو إلغاؤها أو قطعها بعد الموافقة عليها وإبلاغها للفرد . إلا لاسباب قوية تقتضيها حالة العمل .

المادة ٧٠ - يجوز للفرد المجاز أن ينوب من يشاء لقبض رواتبه التي يستحقها في اثناء وجوده في الاجازة بتفويض خطي يصدق من قائد وحدته أو من يمثل المملكة في الخارج .

المادة ٧١ - ضباط الصف والشرطيون بمنحون اجازة سنوية لا تتجاوز (١٤) يوماً بقرار من قادة الوحدات .

الباب السادس

انتهاء الخدمة

المادة ٧٢ - تعتبر خدمة الفرد منتهية بعد صدور قرار من المرجع المختص عملاً بأحكام هذا القانون أو أي تشريع آخر في إحدى الحالات التالية : -

١ - بلوغ السن المقررة لترك الخدمة بموجب قانون التقاعد العسكري .

٢ - عدم اللياقة للخدمة صحياً .

٣ - الاستقالة .

كل من الأشهر

٤ - الاستثناء أو الاحالة على التقاعد .

٥ - قسود الجنسية .

٦ - الحكم بعقوبة جنائية أو جنحوية مخلة بالشرف والامانة .

٧ - الوفاة .

المادة ٧٣ - يستغنى عن خدمة الفرد دون رتبة ضابط بقرار من المدير ، ويستغنى عن خدمة الضابط بقرار من مجلس الوزراء ، وتنسب الوزير بناء على توصية المدير على أن يقرن ذلك بالارادة الملكية وذلك لأحد الاسباب الآتية :-

١ - عدم الكفاءة أو عدم اللياقة لأسباب مقنعة وعادلة .

٢ - سوء السلوك . استناداً للتقارير التي ترفع نحوه .

٣ - صدور حكم عليه بالحبس (لمدة تزيد على ٨٩ يوماً) .

٤ - صدور حكم عليه بالطرود .

المادة ٧٤ - لا يجوز لأي فرد أن يستقيل من الخدمة قبل انقضاء مدة التعيين الاولى المقررة بموجب هذا القانون . غير أنه يجوز له أن يستقيل من الخدمة خلال مدة التجديد شريطة أن يبلغ المدير ذلك خطياً بواسطة مرجعه المختص وتقبل استقالة الفرد دون رتبة ضابط بموافقة المدير . وتقبل استقالة الضابط بقرار من مجلس الوزراء وتنسب الوزير بناء على توصية المدير على أن يقرن ذلك بالارادة الملكية .

المادة ٧٥ - للمدير ، قبول استقالة التلاميذ والمجندين في أثناء التدريب ، على أن يعيدوا الى خزائن الدولة جميع المصاريف التي أنفقت عليهم في أثناء مدة التدريب بالقدر الذي يقرره المدير على هذا الراتب .

المادة ٧٦ - أ - يزود كل فرد باللبسة والاسلحة والعتاد والتجهيزات الضرورية لقيامه بواجباته .

ب - لا تسري أحكام هذه المادة على الافراد دون رتبة ضابط من الكتبة والفنيين والعاملين في قسم الابحاث الجنائية والمهنيين وغيرهم ممن كانوا في خدمة القوة عند بدء العمل بهذا القانون أو الذين سيجننون بعد نفاذه .

ج - لا يشمل الاستثناء بالفقرة السابقة ، الافراد بالاسلحة والمهنة والموسيقى والسواكين .

المادة ٧٧ - تسرد الملابس والتجهيزات والاسلحة وكسافة ما يهذه الافراد من الاموال الاميرية المقرر اعادتها عند انتهاء خدماتهم وفقاً للأنظمة والتعليمات الموعية .

المادة ٧٨ - عند إعادة أي ضابط الى الخدمة تسري عليه الاحكام التالية :-

أ - اذا كان قد استقال أو أحيل على التقاعد بناء على طلبه - فيعاد برتبته السابقة - على أن تعتبر أقدميته من تاريخ إعادة الخدمة .

ب - اذا استغنى عن خدماته أو أحيل على التقاعد لأي سبب آخر فيعاد برتبته السابقة وأقدميته بها ، شريطة أن لا تزيد مدة انفصاله عن الخدمة عن سنتين . فإذا زادت على ذلك فيعود برتبته السابقة - وتعتبر أقدميته من تاريخ إعادة .

المادة ٧٩ - أ - في حالة تنزيل رتبة الضابط أو ضابط الصف يعتبر الاقدم في الرتبة التي نزل اليها ويتقاضى أعلى مربوط تلك الدرجة .

ب - لا يجوز التزويل إلا للرتبة التي دونها مباشرة .

الباب السابع

النيابة العامة ومحكمة الشرطة

الفصل الاول

النيابة العامة

المادة ٨٠ - أ - يتولى النيابة العامة للقوة - المستشار العدلي والمدعون العامون وهيئات التحقيق فيها .

ب - يعين المدير أو من ينوبه أعضاء النيابة العامة المار ذكرهم .

ج - تقوم النيابة العامة للقوة باقامة دعوى الحق العام ومباشرتها على الافراد .

المادة ٨١ - أ - تشكل هيئة التحقيق من عدد من الضباط يختارهم المدير أو من ينوبه .

ب - على هيئات التحقيق أن تودع الى المدير بلا إبطاء كافة الاوراق وخاشر الضبط مسج خلاصة وافية لنتيجة التحقيق .

ج - يجوز للمدير أو من ينوبه أن يثبت في القضية اذا كانت من الجرائم الانضباطية أو الجنح وإلا ، فيحيلها الى المستشار العدلي لبيان مطالعته على الاوراق التحقيقية .

المادة ٨٢ - أ - يجوز لقائد منطقة أو قائد وحدة المشتكى عليه في جرائم المخالفات والجنح أن يشكل له هيئة تحقيق على أن تملو رتبة رئيس هيئة التحقيق رتبة المتهم .

ب - يجوز لقائد المنطقة أو الوحدة أن يثبت في القضية من صلاحياته القانونية .

المادة ٨٣ - على النيابة العامة للقوة إقامة دعوى الحق العام اذا أقام المتضرر أو من ينوبه نفسه مدعياً شخصياً . ولا يجوز تركها أو وقفها أو تعطيل سيرها إلا في الاحوال المبينة في القانون .

هكذا من الأشغال

المادة ٨٤ - أ - اذا ارتكبت جريمة وكان جميع أطرافها من افراد القوة ، فتولى النيابة العامة للقوة إجراء التحقيق فيها وفي حالة مباشرة الادعاء العام المدني التحقيق فان عليه أن يسودع الاوراق التي نظمها الى النيابة العامة للقوة عند حضورها .

ب - في حالة وجود طرف من المدنيين مع أحد أفراد القوة في تهمة واحدة يتولى المدعي العام المدني التحقيقات المختصة بالمدنيين وتولى النيابة العامة للقوة التحقيق لافراد القوة .

الفصل الثاني

محكمة الشرطة

المادة ٨٥ - أ - يشكل المدير محكمة تسمى (محكمة الشرطة) من رئيس وعضوين على الأقل على أن لا تقل رتبة رئيس المحكمة عن رئيس أول وان يكون أحد أعضائها مجازاً في الحقوق وتختص هذه المحكمة في الجرائم الجنائية التي تقع بين افراد القوة .

ب - يتولى المرافعة أمام محكمة الشرطة المدعي العام .

ج - تجري المحاكمة أمام محكمة الشرطة وفقاً لقانون اصول المحاكمات الجزائية .

المادة ٨٦ - في الحالات التي يكون فيها المتهم برتبة أعلى من رتبة رئيس المحكمة ، يعين المدير رئيساً آخر يكون برتبة أعلى من رتبة المتهم .

المادة ٨٧ - إنشاء بنابات هذا القانون ، تطبق على أفراد القوة أحكام قانون العقوبات العسكري المعمول به على أن يستعاض عن كلمة (الجيش) و(عبارتي مجلس عسكري) و (رئيس الأركان) أينما وردت في القانون الحالي أو أية كلمة أو عبارة تحمل مجلها بقانون لاحق بعبارة (قوة الامن العام) و (محكمة الشرطة) و (مدير الامن العام) على التوالي .

المادة ٨٨ - أ - يحق للمتهم المحكوم عليه وللمستشار العدلي أن يطلب تمييز كافة الاحكام الجنائية التي تصدر عن محكمة الشرطة خلال مدة ثلاثين يوماً من تاريخ تفهيمه الحكم .

ب - حينما تولف محكمة التمييز للنظر في التمييز المرفوع اليها ، تشكل من أربعة قضاة من قضائها يضاف اليهم عضو خامس ينتدبه مدير الامن العام من بين الضباط ، على أن لا تقل رتبته عن عقيد .

ج - تعتبر محكمة التمييز في مثل هذه الحالة محكمة موضوع يجوز لها أن تصديق الحكم بناء على البيانات الواردة في اضبارة القضية أو أن تقضه وتبريء المتهم أو تدينه ولها أن تحكم بما كان يجب على محكمة الشرطة أن تحكم به .

المادة ٨٩ - أ - اذا كان حكم محكمة الشرطة بالبراءة فلا يجوز لمحكمة التمييز ان تدين المتهم الا اذا اعادت سماع البينة .

ب - اذا تبين لمحكمة التمييز ان هنالك خطأ في الاجراء او مخالفة جوهرية فسي القانون ، فيجوز لها ان تنقض الحكم وتعيده لمحكمة الشرطة للسير به وفقاً للتعليمات التي تقررها .

ج - في جميع الاحوال يكون قرار محكمة التمييز قطعياً .

الباب الثامن

احكام متفرقة

المادة ٩٠ - يعتبر كل فرد مسؤولاً عن جميع الاموال العامة التي في عهده او التي تقع في حوزته وما يعهد اليه من الاسلحة والعدد الحربية والملابس والارزاق التي تصرف لتستعملها القوة تحت امرته او لاستعماله الخاص ، ويكون مسؤولاً عنها تجاه المدير في حالة فقدانها او تفريغها او اتلافها ما لم يكن الضرر الذي لحق بها قد نجم عن حادث لم يكن بالامكان تجنبه او عن سرقة لم تنشأ عن اهماله او عن استعمالها فعلاً في الخدمة .

المادة ٩١ - أ - على كل فرد انفصل من الخدمة ان يسلم فوراً جميع ما يعهده من الاسلحة والملابس وغيرها من العهدة والحاجات اللازمة للقيام بواجباته ، فاذا عجز عن تسليمها يجازي بعد ادانته من قبل محكمة الشرطة بغرامة لا تتجاوز عشرين ديناراً او الحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة اشهر ويضمن قيمتها .

ب - كل فرد أتلّف او أضاع اسلحة او البسة اوسواها من الاموال العامة . يجوز للمدير ان يقرر الحسم من راتبه الى ان يسدد ثمنها او قيمة اصلاحها ، فضلاً عن أية عقوبة يستحقها بمقتضى هذا القانون .

المادة ٩٢ - أ - لا يستحق الفرد راتب أي يوم تغيب فيه بلا إجازة .

ب - لا تعتبر مدة التغيب يوماً كاملاً ، ما لم تكن قد استغرقت ست ساعات متوالية او أكثر سواء أكانت كلها في يوم واحد أم قسم منها في اليوم الواحد والآخر في اليوم الثاني .

ج - اذا تجاوزت مدة التغيب ست ساعات متوالية ولكنها لم تتجاوز اربعاً وعشرين ساعة ، فلا تحسب أكثر من يوم واحد ، أما اذا تجاوزت المدة الاربع والعشرين ساعة لكل أربع وعشرين ساعة لاحقة او اي قسم منها يعتبر يوماً كاملاً .

كل من الشغل

المادة ٩٣ - لمجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير اصدار أنظمة لتنفيذ أحكام هذا القانون ، ولتحديد رواتب الافراد وتنظيم القوة وتدريبها وتجهيزها وتعيين العلاوات وغير ذلك من الامور التي يجدها ضرورة لمصلحة القوة ، بما في ذلك انشاء الجمعيات الخيرية وصندوق الرفاه واقامة المساكن لافراد الامن العام ودكان الشرطي على ان تقتزن بالارادة الملكية .

المادة ٩٤ - يلغى قانون الامن العام رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٨ وتعديلاته وجميع القوانين الاخرى الى المدى الذي تتعارض فيه احكامها مع احكام هذا القانون .

المادة ٩٥ - رئيس الوزراء ووزير الداخلية - مكلفان بتنفيذ احكام هذا القانون .

- ٢ -

السيد الرئيس :

اضع تعديلات اللجنة القانونية على القانون المؤقت المعدل رقم (٥٠) لسنة ٦٥ قانون الأمن العام فهل يوافق المجلس عليها ؟

الجميع : موافقون

(وهذا هو نص القانون المؤقت رقم (٥٠) لسنة ١٩٦٥ للمعدل لقانون الأمن العام كما عدله مجلس الاعيان وكما سيعاد لمجلس النواب معدلاً)

الاسباب الموجبة

لقانون الامن العام المعدل المؤقت

وضع هذا التعديل لتلافي الاشكالات التي يمكن حدوثها في حالة استمرار الغاء وتبقي تقييد وجندي اول من ملاك الامن العام الذي نص عليها القانون الاصلي ولازالة الغموض من بعض المواد وتحديد ملاحقات مدير الامن العام بصورة اوفى وبوجه عام جعل القانون اكثر قابلية للتطبيق .

قانون الامن العام المعدل المؤقت

رقم (٥٠) لسنة ١٩٦٥

○○○○○○

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون الامن العام المعدل لسنة ١٩٦٥) ويقرأ مع قانون الامن العام المؤقت رقم (٣٨) لسنة ١٩٦٥ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ العمل بالقانون الاصلي .

المادة ٢ - تعدل المادة (٢) من القانون الاصلي باضافة الفقرة التالية اليها برقم (١٣) . -
١٣ - محكمة التمييز - هي المحكمة التي نص عليها في قانون تنظيم المحاكم النظامية وقانون اصول المحاكمات الجزائية .

المادة ٣ - تعدل المادة (٣) من القانون الاصلي بالغاء ما جاء في الفقرة (أ) منها والاستعاضة عنه بما يلي . -
أ - قوة الامن العام هيئة نظامية ذات شخصية اعتبارية مرتبطة بوزارة الداخلية ويشغلها المدير وتتألف من الفئات التالية . -

١ - الضباط

٢ - ضباط الصف

٣ - الشرطيين

المادة ٤ - تعدل المادة (١٠) من القانون الاصلي على الوجه الاتي . -

١ - بالغاء ما جاء في الفقرة (ب) منها والاستعاضة عنه بما يلي . -

ب - الرتب النظامية لافراد دون رتبة ضابط هي / -

١ - وكيل

٢ - رقيب

هذا من الشغل

٣ - عريف

٤ - شرطي

٢ - باضافة الفقرتين (ج ود) التاليتين اليها /

ج - اشارات الرتب المخلفة تبين بقرار من المدير وموافقة الوزير

د - الرتب الحالية والموجودة عند نفاذ هذا القانون تبقى كما هي حتى يتم تصفيتهما عن طريق الترفيع او انتهاء الخدمة .

المادة ٥ - تعدل المادة (١٢) من القانون الاصلي بحذف عبارة -

(حسب قناعة سلطة التعيين) الواردة في البند (٨) من الفقرة (ب) منها .

المادة ٦ - تعدل المادة (٢٢) من القانون الاصلي باعتبار ما جاء فيها فقرة (أ) واطافة الفقرة (ب) التالية اليها .

ب - ينطبق على هؤلاء قوانين العمال فيما يتعلق بالمكافأة والاجازات وغيرها .

المادة ٧ - تعدل المادة (٢٥) من القانون الاصلي على الوجه التالي .

١ - باضافة الجملة التالية الى آخر الفقرة (١) منها .

(الذي يكتبها قائد الوحدة بشأن من هم تحت امرته)

٢ - بحذف الفقرتين (٤ و٣) منها واعادة ترقيم فقرته (٥) برقم (٣) .

٣ - باضافة العبارة التالية الى آخر فقرته (٣) منها .

« بحيث لا يقل عددهم عن ثلاثة »

المادة ٨ - تعدل المادة (٢٦) من القانون الاصلي بشطب عبارة (وجب فصله) الواردة فيها والاستعاضة عنها بعبارة (يجوز فصله) .

المادة ٩ - يلغى ما جاء في المادة (٢٧) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بما يلي .

٢٧ - يجري ترفيع ضباط الصف من رتبة وكيل الى رتبة ضابط بعد اجتيازهم دورة فسي

كلية الشرطة الملكية لا تقل مدتها عن ستة اشهر ، شريطة ان لا يكونوا قد تجاوزوا الخامسة

والاربعين من عمرهم وان يكونوا حائزين على شهادة الدراسة الابتدائية على الاقل .

المادة ١٠ - تعدل المادة (٣٥) من القانون الاصلي بحذف عبارة -

(مراعاة احكام هذا القانون وتنفيذها وعليه) الواردة في مستهلها .

المادة ١١ - تعدل المادة (٣٦) من القانون الاصلي باضافة العبارة التالية الى آخر فقرته (١٤) منها .

(ويعاقب بالحبس لمدة لا تزيد على ثلاثة اشهر او بغرامة لا تزيد على خمسين ديناراً) .

المادة ١٢ - تعدل المادة (٣٧) من القانون الاصلي كما يلي : -

١ - بحذف الفقرات (٣ و٦ و ١١ و ١٢) الواردة تحت عبارة (اذا ارتكب اى فرد احدى المخالفات التالية) منها واعادة ترقيم فقراتها على هذا الاساس .

٢ - بالغاء ما جاء في الفقرات (٣ و ٢ و ١) الواردة تحت عبارة (يعاقب باحدى العقوبات التالية) منها والاستعاضة عنه بما يلي . -

١ - تنزيل الرتبة لمن هم دون رتبة وكيل

٢ - حسم الراتب لمدة لا تزيد على شهرين

٣ - الحبس او الحجز لمدة لا تتجاوز شهرين .

المادة ١٣ - تعدل المادة (٣٩) من القانون الاصلي بشطب كلمة (ضابط) الواردة فيها والاستعاضة عنها بكلمة (وكيل)

المادة ١٤ - تعدل المادة (٤٧) من القانون الاصلي بحذف كلمة (بالتقاعد) الواردة فيها .

المادة ١٥ - يلغى ما جاء في المادة (٤٨) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بما يلي . -

٤٨ - يستحق الفرد الذى تنتهى خدمته لاي سبب عدا الاستقالة او الاحالة على التقاعد مكافأة

تساوى حاصل ضرب راتبه الشهرى الاخير مع كافة العلاوات فى مجموع سنوات

خدمته العامة بشرط ان لا تقل خدمته عن خمس سنوات .

المادة ١٦ - تعدل المادة (٧٢) من القانون الاصلي كما يلي . -

١ - بحذف عبارة (او الاحالة على التقاعد) الواردة فى (٤) منها .

٢ - باضافة عبارة (عن الخدمة) بعد كلمة (الاستثناء) الواردة فى الفقرة (٤) منها .

٣ - باضافة العبارة التالية الى آخر الفقرة (٦) منها . -

(من قبل محكمة الشرطة اذا كان الحكم يزيد عن الحبس لمدة ٨٩ يوماً .

٤ - باضافة الفقرتين التاليتين اليها برقم (٨ و ٩) . -

٨ - الاحالة على التقاعد (وتجرى احالة الضباط على التقاعد على اساس الراتب

الاساسى للرتبة التي تلى رتبته مباشرة وفى اذن مربوطها .)

أ - من رتبة مقدم فما فوق اذا امضى في رتبته ست سنوات

ب - من رتبة رائد فما دون اذا امضى في رتبته مدة اربع سنوات .

٩ - الطرد من الخدمة بحكم من قبل محكمة الشرطة .

هكذا من الأشهر

المادة ١٧ - يلغى ما جاء في المادة (٧٣) من القانون الاصلى ويستعاض عنه بما يلي -

٧٣- أ - يستغنى عن خدمة الفرد اذا كانت هنالك اسباب مقنعة وعادلة .

ب - ويكون الاستغناء عن خدمة الفرد دون وثبة ضابط بقرار من المدير ، ويستغنى عن خدمة الضابط بقرار من مجلس الوزراء بتسبب الوزير بناء على توصية المدير على ان يقتزن ذلك بالارادة المالكية السامية .

المادة ١٨ - تعدل المادة (٨١) من القانون الاصلى بإلغاء ما جاء في الفقرة (ج) منها والاستعاضه عنه بما يلي . -

ج - يجوز للمدير ان يت في قضايا المخالفات والجنح ، التي تقع بين افراد القوة

المادة ١٩ - تعدل المادة (٨٢) من القانون الاصلى على الوجه التالي . -

أ - بشطب كلمة (المتهم) الواردة في الفقرة (أ) منها والاستعاضه عنها بعبارة (المشتكى عليه) .

ب - بإلغاء ما جاء في الفقرة (ب) منها والاستعاضه عنه بما يلي . -

ب - يجوز لقائد المنطقة او الوحدة ان يت في جرائم المخالفات والجنح التي تقع بين افراد القوة التي لا تزيد العقوبة فيها عن الحبس مدة شهرين او الغرامة خمسة وعشرين ديناراً :

المادة ٢٠ - تعدل المادة (٨٥) من القانون الاصلى بإضافة العبارة التالية الى آخر الفقرة (ج) منها . -
(لاسياً ما يتعلق منها بالاصول المتبعة لدى محاكم البداية)

المادة ٢١ - تعدل المادة (٨٨) من القانون الاصلى على الوجه التالي . -

١ - بإلغاء ما جاء في الفقرة (أ) منها والاستعاضه عنه بما يلي .

أ - يحق للمدير بواسطة المستشار العدل ، وللمتهم المحكوم عليه ان يطلب تمييز كافة الاحكام الجنائية التي تصدر عن محكمة الشرطة خلال مدة ثلاثين يوماً من تاريخ تفهمه او تبليغه بالحكم .

٢ - بالاستعاضه عن كلمة (تؤلف) الواردة في اول الفقرة (ب) منها بكلمة (تتخذ).

(ب)

السيد المقرر :

قرار رقم (٨)

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس الاعيان بنصابها القانوني بتاريخ ١٩٦٨/١/١٠ بحضور كل من المقرر معالي السيد عبد الرحيم الراكد والاعضاء معالي السيد عبد الرحمن خليفة ومعالي السيد انس طاس حنايا . ونظرت في القوانين المؤقتة ومشاريع القوانين الواردة من مجلس النواب المقرر والمخالفة عليها من قبل دولة رئيس المجلس ، وبعد دراستها قررت توصية المجلس الكريم بما يلي :-

١ (رفض القانون المؤقت رقم (٦٧) لسنة ١٩٦٦ المعدل لقانون البلديات للاسباب التالية :-
وجسدت اللجنة أن تصوير الاراضي المكتشفة غير ضروري ومرهق للمالكين واما ما يتعلق بالتنظيف والتجميل فان قانوني البلديات وتنظيم المدن وانظمتها المعمول بها تساعد على تحقيق اهداف البلديات في هذا الموضوع .

٢ (رفض مشروع قانون مؤسسة المقاييس والمواصفات الاردنية لسنة ٦٦ للسبب التالي :-
و ان الحكومة تنوى وضع مشروع قانون جديد اشمل واوفى من المشروع الحالي هذا .

٣ (رفض القانون المؤقت رقم (٢٣) لسنة ١٩٦٧ قانون تصديق اتفاق امتياز بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وشركة (عاليه) الخطوط الجوية الملكية الاردنية المساهمة المحدوده للسبب التالي :-
و ان هذا القانون يتعلق بتصديق اتفاقية بين الحكومة وشركة عالية . وبما أن شركة عالية قد حلت ودفعت للمساهمين من القطاع الخاص حقوقهم في الشركة واصبحت هذه المؤسسة للدولة فلم يعد لزوماً لهذا القانون .

٤ (الموافقة على القانون المؤقت رقم (٣٠) لسنة ١٩٦٧ المعدل لقانون البلديات بالصيغة التي ورد فيها من الحكومة .

٥ (الموافقة على القانون المؤقت رقم (٩٨) لسنة ١٩٦٦ المعدل لقانون تعديل الاحكام المتعلقة بالاموال غير المنقولة بالصيغة التي ورد فيها من مجلس النواب المقرر مع اجراء التعديلات التالية وهي :-

أ - اضافة فقرة (د) الى البند (ب) بعد الفقرة (ج) المضافة بالنص التالي :-
(د - تختص محكمة البداية دون غيرها بدعاوى الاولوية والشفعة مهما كانت قيمتها) .

والسبب في اضافة هذه الفقرة والصيغيات التي يجدها المتقاضون في معرفة من هي المحكمة المختصة بالنسبة لقيمة الدعوى لاسياً في قضايا الاولوية اذ أن الثمن المسعى الذي يتم بمعرفة دائرة التسجيل ليس هو المقدار الذي تحكم به المحاكم في قضايا الاولوية ، وانما تحكم بيد المدعى الذي قد يزيد .
ينقص عن الثمن المسعى ، وبذلك يضع وقت المتقاضى بين محكمتي الصلح والبداية .

ب - استبدال عبارة (خلال خمسة عشر يوماً) بعبارة (خلال شهرين) والسبب في ذلك هو اعطاء وقت كاف للمحكوم له ليتدبر تهيئة القيمة المطلوبة .
وتوصي المجلس الكريم بالموافقة على قرارها .

اللجنة القانونية

هذا من اهل

هكذا من المأهول

السيد الرئيس :

هل يوافق المجلس على ما ورد بقرار اللجنة القانونية رقم (٨) ؟

الجميع : موافقون

- ١ -

السيد وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية

دولة الرئيس

بالنسبة للقانون رقم ٦٧ ان كان بالامكان تاجيابه لجلسة قادمة لاني فوجئت به الآن

السيد المقرر :

لقد رده المجلس وانتهى ...

السيد التسل

ياسيدي فيما يتعلق بهذا القانون يعني مع احترامي الكلي للمجلس الكريم اعتقد انه يجب ان نفكر قليلا في معنى هذا الرفض .. عمان مسن اسوأ المدن في الدنيا لما تخطر والسبب في هذا السوء ان التراب والحجار والطين الموجود في الاراضي المكشوفة ينزل على الشوارع ويسد الحيازي ويكلف الدولة اموال باهظة فيما تسوير قطعة ارض في جبل عمان ثمنها عدة الوف مسن الدنانير لا يكلف المالك شيء وبالعكس يحفظ ارضه ويحفظ البلد من الطين والتراب والحجار الذي يسد الحيازي ويعطل الترفك ويجرب الدنيا ، واظن ان الشهر عاتينا من هذه التجربة .

فعملية السوير بعضه عملية ضرورية ولا يمكن ان تصلح عمان اذا ما كل قطعة ارض مكشوفة بالفعل منعنا انجراف التربة منها ...

السيد الرئيس :

الا يوجد انظمة تقوم مقام هذا القانون ...

السيد التسل

... يعني اذا بلدنا نوفر على الملاكين جزءه محدود من المال بينما نحمل هذا المال على الدولة وعلى الامانة والمواطنين والامانة بصورة خاصة

السيد وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية

دولة الرئيس :

ان هناك امكانية ... المكره فيها شيء مسن الوجاهة وتحتاج الى شيء من الدراسة ، فاذا وجدتم امكانية تأجيله فقط من اجل دراسته مع اللجنة القانونية لنحضر المبررات الواسعة لانه لا يوجد لدينا ما يؤمن ذلك ...

السيد المقرر :

... انتهى القانون الان فلتقدم الحكومة بمشروع جديد .

السيد وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية

لا ياسيدي فالمشروع موجود الآن واسهل بمحه الآن ان تأجل لجلسة واحدة فقط

السيد اللوزي

يؤجل لجلسة واحدة فاذا وجد ان هناك مسا يوجب بان يرد ، اما اذا وجد هناك نقاط وجب حفظ مصلحة البلد والامانة والمواطنين عندما يصار اما ان تعليله

السيد خليفة

سؤال : كم نسبة القانون يطبق ؟

السيد وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية

منذ ١٩٦٧

السيد الرئيس

ما رأي المقرر ؟

السيد المقرر :

انا من رأي اللجنة برفضه والرأي الاخير يعود للمجلس وامام مجلس النواب يمكن ان تدافع عنه الحكومة .

السيد بجمعة

المجلس قرر قبل قليل رده ولا يجوز ان نغير ذلك خلال دقائق هذا غير لائق .

السيد التابلسي

يرفض وهو سيداد مجلس النواب .

السيد الرئيس :

هل يوافق المجلس على رفضه ؟

الجميع : موافقون

السيد التسل

ارجو ان تسجل مخالفتي على رده

(وهذا هو نص القانون كما رفضه مجلس الاعيان وكما سبها الى مجلس النواب مرفوضاً)

هكذا من الله على

ملحوظات مجلس الاعيان حول القانون المؤقت رقم (٦٧) لسنة ١٩٦٦ المعدل لقانون البلديات

المادة كما وردت من مجلس النواب	اخر اراء اللجنة القانونية مجلس الاعيان
موافقة كما وردت من الحكومة	انظر قرار اللجنة القانونية رقم (٨) المؤرخ في ١٩٦٨/١/١٠ البند (١)
المادة كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد	تعديل المادة (٤١) من القانون الاصيل باضافة البند التالي الى الفقرة (أ) منها بعد البند (٢٨) مباشرة ويرقم البند (٣٩) اطلاقاً برقم (٤٠) :- ٣٩ - مراتبه الاراضي الشكوة والاعتراضات واسطحتها واجانبها وتكليف اصحابها بتنظيفها او تجميلها واقامة الاسوار حولها والتسيار بذلك على نفقتهم اذا تخلفوا عن ذلك . وتكون الشهادة التي يصدرها رئيس البلدية بالنسبة لتقدير النفقات غير خاضعة للطعن .
المادة المعمول بها الان	ليس لها اصل بالقانون الاصيل .

الاسباب الموجبة

وضع هذا التعديل لتمكين البلديات من وضع انظمة تكلف فيها اصحاب الانشاءات الواقعة داخل مناطق تجميلها وتنظيفها والقيام بذلك على نفقتهم في حالة تخلفهم عن ذلك اسوة بالقانون رقم (٥٥) لسنة ١٩٦٦ الذي وضع للمناطق التي تقع خارج مناطق البلديات .

قانون مؤقت رقم (٦٧) لسنة ١٩٦٦
قانون معدل لقانون البلديات

المادة ٢ - تعديل المادة (٤١) من القانون الاصيل باضافة البند التالي الى الفقرة (أ) منها بعد البند (٣٨) مباشرة ويرقم البند (٣٩) اطلاقاً برقم (٤٠) :-

(٣٩) - مراقبة الاراضي المكشوفة والانشاءات واسطحتها وواجهاتها وتكليف اصحابها بتنظيفها او تجميلها واقامة الاسوار حولها والتسيار بذلك على نفقتهم اذا تخلفوا عن ذلك . وتكون الشهادة التي يصدرها رئيس البلدية بالنسبة لتقدير النفقات غير خاضعة للطعن .

- ٢ -

السيد الرئيس :

هل يوافق المجلس على رفض مشروع قانون المؤسسة المقاييس والمواصفات الاردنية لسنة ١٩٦٦ ؟
الجميع : موافقون

(وهذا هو نص المشروع كما رفضه المجلس وكما سيعاد الى مجلس النواب مرفوضاً) .

مشروع قانون مؤسسة المقاييس والمواصفات الاردنية

لما كانت المصلحة العامة للدولة تقتضي حماية الصناعة المحلية والانتاج الزراعي وحاربة الغش والمحافظة على الصحة العامة للمستهلك ، وتمشيا مع الانظمة العالمية التي ترمي الى تنظيم تجارة المنتجات الصناعية والزراعية على مقياس دولي في الاسواق العالمية وتطبيق قانون توحيد المقاييس والمكاييل والاوزان رقم (٨) لسنة ١٩٥٣ فان وضع قانون مؤسسة تحقق هذه الاهداف يعتبر ضروريا وغاية في الاهمية :

مسادة ١ - يسمى هذا القانون « قانون مؤسسة المقاييس والمواصفات الاردنية » ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

هذا من المجلد

مادة ٢ - يكون للالفاظ التالية الواردة في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على غير ذلك.

تعني لفظة « المملكة »	المملكة الاردنية الهاشمية
تعني لفظة « المؤسسة »	مؤسسة المقاييس والمواصفات الاردنية
تعني لفظة « المجلس »	مجلس المقاييس والمواصفات الاردنية
تعني لفظة « الرئيس »	رئيس المجلس
تعني لفظة « المدير »	مدير المؤسسة
تعني لفظة « المواصفات القياسية »	الصفات التي تحدد طريقة صناعة وتعبئة وعرض وبيع وتداول وحفظ السلع مع تحديد المواصفات الطبيعية او الكيماوية لكل سلعة تتطلب ذلك ، وكل ذلك بشكل واضح لا غموض فيه .
تعني لفظة « المقاييس »	الادوات او الآلات او الاجهزة او التركيب التي تستعمل لتحديد نسب او مواصفات او ابعاد الاشياء او مساحتها او احجامها او وحللتها او درجاتها او نسبها المئوية او النورية او غير ذلك على اساس الوحدات المترية الا اذا تعلم ذلك .
تعني لفظة « المكاييل »	الادوات او الآلات التي تستعمل لتحديد سعة الاشياء ووحلتها الثمر او مضاعفاته او اجزائه .
تعني لفظة « الاوزان »	الادوات او الآلات التي تستعمل لتحديد ثقل الاشياء ووحلتها الكيلو غرام او مضاعفاته او اجزائه .
تعني لفظة « قياسي »	ان المادة او السلعة مطابقة للمواصفات القياسية الموضوعة لها .
تعني لفظة « المقاييس والمواصفات الوطنية »	اية نصوص يوافق عليها مجلس الوزراء تحدد صفات وانواع مفاهيم المقاييس والمواصفات كما هي مفسرة في هذه المادة .
تعني لفظة « انتاج او بضاعة »	المادة التي يتناولها الناس للتجارة او الاستهلاك بقصد البيع او الشراء .

مادة ٣ - تنشأ في المملكة هيئة تسمى « مؤسسة المقاييس والمواصفات الاردنية » وتعرف دولياً بالتسمية الانكليزية (Jordan Standards Institution) التي يرمز لها بالاحرف اللاتينية (J. S. I.) ويكون مركزها الرئيسي في عمان . ويحق لها ان تشهر لها فيوزعها اجري في انحاء المملكة وتقيم المختبرات اللازمة لها وتتخذ الاجراءات التي تمكنها من تنفيذ غاياتها .

مادة ٤ - ترتبط المؤسسة برئيس الوزراء الذي يحق له بقرار منه ان ينزل صلاحياته المنصوص عليها في هذا القانون الى اي شخص آخر .

مادة ٥ - للمؤسسة شخصية معنوية واستقلال مالي واداري ويعزز ان تقاضي وتقاضى بهذه الصفة وان تنيب عنها في الاجراءات القضائية المتعلقة بها او لاية غاية اخرى النائب العام او اي شخص آخر تعينه لهذه الغاية وتمارس الصلاحيات المنصوص عليها في هذا القانون او في اية انقطة او تعليمات تصدر بمقتضاه .

مادة ٦ - تكون اهداف المؤسسة وصلاحياتها كما يلي -

- أ - وضع المقاييس والمواصفات والعمل على تعميم استعمالها وتعديلها كلما دعت الضرورة الى ذلك ، ونشر المعلومات المتعلقة بها والتي من شأنها ان تساعد على تحقيق اهداف المؤسسة
 - ب - المساهمة في رفع مستوى الانتاج عن طريق تسويق الجهود المتعلقة بشروط الانتاج وتحسين المواد والاجهزة والادوات والمنتجات .
 - ج - اعتماد علامة خاصة يستعملها المنتجون والمصدرون لاسلع الموصوفة بمقاييس ومواصفات وطنية للدلالة على مطابقة انتاجهم أو بضائعهم لهذه المقاييس والمواصفات وذلك وفقاً لاحكام هذا القانون .
 - د - انشاء ورعاية العلاقات الودية المتبادلة مع المنظمات المماثلة في البلدان الاخرى وتمثل المملكة دولياً في مجال المقاييس والمواصفات .
 - هـ - وضع مشروعات الانظمة المتعلقة بالمقاييس والمكاييل والاوزان .
 - و - اعتماد المختبرات وطرق التحليل والمراقبة والتفتيش الوطنية .
 - ز - اتخاذ اية تدابير اخرى يكون من شأنها ان تمكن المؤسسة من تحقيق اهدافها .
- مادة ٧ - تكون المؤسسة المرجع الوحيد في المملكة في كل ما يتصل بالمقاييس والمكاييل والاوزان والمواصفات
- مادة ٨ - تدار اعمال المؤسسة من قبل مجلس ومن جهاز اداري ينشأ وفقاً لاحكام هذا القانون .
- مادة ٩ - يشكل المجلس كما يلي :-

رئيس الوزراء او من ينوب عنه	رئيسا
مندوب عن كل من -	
وزارة الاقتصاد الوطني	مجلس الاعمار
وزارة الدفاع	مكتب التسويق الزراعي
وزارة الاشغال العامة	دائرة التموين والاستيراد والتصدير
وزارة الصحة	نقابة المهنيين
وزارة الزراعة	نقابة الصيادلة
وزارة المواصلات	نقابة الاطباء
وزارة الداخلية	
غرفة التجارة	غرفة الصناعة

ويعين كل من اعضاء المجلس الذين يمثلون الحكومة بقرار من رئيس الوزراء بناء على تنسيب من الوزير المختص ويعين بقية الاعضاء بتنسيب من الهيئات التي يمثلونها في المجلس وبموافقة رئيس الوزراء ويجوز للمجلس بقرار منه ان ينسب زيادة عدد اعضائه الى رئيس الوزراء اذا دعت الحاجة الى ذلك .

مادة ١٠ - نائب الرئيس يعين بقرار من الرئيس وبارادة منكبة سامية وتكون مدة نيابته للرئاسة سنتين قابلة للتجديد . ويكون له بموافقة رئيس الوزراء صلاحيات تنظيم أعمال المؤسسة وإدارة أعمالها والإشراف على تنظيم مكاتبها وجهازها .

مادة ١١ - يجتمع المجلس أربع مرات في السنة على الأقل ، ويحق للرئيس او نائبه اذا شاء او بناء على طلب يقدمه له ثلاثة من اعضاء المجلس بان يدعو المجلس الى الانعقاد في اي وقت آخر ويبلغ الاعضاء عن موعد برنامج الاجتماع قبل اسبوع على الأقل من تاريخ انعقاده .

مادة ١٢ - تعتبر جلسات المجلس قانونية اذا حضرتها الاكثية المطلقة من الاعضاء واذا لم يكتمل النصاب تؤجل الجلسة الى تاريخ يعينه الرئيس على الا تزيد مدة التأجيل على عشرة ايام ، ويعتبر النصاب حاصلا اذا حضر خمسة اعضاء .

مادة ١٣ - يرأس الجلسات الرئيس ، وفي حالة غيابه نائبه وفي حال غيابهما اكبر الاعضاء سنا .

مادة ١٤ - تتخذ قرارات المجلس باكثرية الاصوات وعند تعادلا يكون لرئيس الجلسة صوت مرجح .

مادة ١٥ - يكون من صلاحيات المجلس الامور التالية -

أ - يقر المخطط العام لأعمال المؤسسة وإدارتها .

ب - يدرس التقارير والتوصيات التي ترفع اليه من مختلف اللجان او الهيئات او اية مواضيع اخرى ، ويتخذ قراره بشأنها .

ج - يصادق على الانظمة الداخلية لإدارة اعمال المؤسسة .

د - ينشر المراسمات والمقاييس والمكاييل والاوزان التي يقرها ويوافق عليها مجلس الوزراء .

هـ - يصدر المطبوعات والنشرات والوثائق المتصلة بأعمال المؤسسة .

و - يقر الموازنة العامة ويشرف على نفقات المؤسسة ويحدد الرسوم التي يحق لها ان تستوفى من اصحاب العلاقة .

ز - يعين اللجان الفنية المنصوص عنها في هذا القانون .

ح - يحدد الوظائف الادارية والفنية للمؤسسة وشروط التعيين فيها .

ط - يعدل المقاييس والمواصفات والانظمة الداخلية كلما دعت الحاجة الى ذلك .

ي - يمنح مكافآت مالية لاعضاء المجلس بالصورة التي يعينها بموجب قرارات رسمية .

مادة ١٦ - يجري تصريف الشؤون العامة للمؤسسة بواسطة جهاز اداري وفني يعين المجلس مديرا عاما له ، ويشمل هذا الجهاز ما يلزم من موظفين حسب مقتضيات احتياجات المؤسسة .

مادة ١٧ - يتولى المدير ادارة اعمال المؤسسة تحت اشراف المجلس وضمن الصلاحيات التي يمنحها له .

مادة ١٨ - يقوم المدير بالاضافة الى وظيفته بمهام امانة سر المجلس ، كما يعتبر بحكم منصبه عضوا في جميع اللجان الفنية المنصوص عليها في هذا القانون . وللرئيس والمجلس في حال غيابه ان يعين من يقوم مقامه .

مادة ١٩ - يخضع موظفو الجهاز الاداري والفني في جميع الشؤون المتعلقة بهم لاحكام نظام يقرره المجلس وبموافقة مجلس الوزراء .

مادة ٢٠ - يعين المجلس اللجان الفنية التالية -

أ - لجنة التجارة الداخلية

ب - لجنة التجارة الخارجية

ج - لجنة الصحة العامة والوقاية

د - لجنة الصناعة والمهندسة

هـ - لجنة الزراعة والمواد الغذائية

و - لجنة الاشغال العامة

ز - لجنة الارصاد الجوية

ويختار المجلس لعضوية هذه اللجان من يستنبه من المعنيين في اختصاص كل من هذه اللجان : كاله ان يحلها او يعملها ، وللمجلس ايضا ان يعين لجانا فنية اخرى كلما دعت الضرورة الى ذلك .

مادة ٢١ - تتولى كل من اللجان المذكورة بحث ودراسة المسائل الفنية العائدة اليها والمتعلقة بوضع المقاييس والمواصفات . ويحق للمجلس تعيين لجان من اعضائه او غيرهم لبحث اية مسائل اخرى تدخل ضمن اختصاصه .

مادة ٢٢ - توضع المقاييس والمواصفات بناء على اسس علمية تعتمد على المؤسسة من وقت الى اخر .

مادة ٢٣ - يجوز للمؤسسة اصدار مقاييس ومواصفات بصورة مؤقتة لاستدعي نشرها في الجريدة الرسمية وذلك بقية اختبار جدواها من الناحية العملية قبل اقرار صيغتها النهائية .

مادة ٢٤ - تنشر نصوص جميع المقاييس والمواصفات التي يقرها المجلس والموافق عليها من مجلس الوزراء في الجريدة الرسمية وتعتبر مقاييس ومواصفات وطنية من تاريخ نشرها .

هكذا من المأهول

مادة ٢٥ - المقاييس والمواصفات التي تقرها المؤسسة الزامية الا انه يجوز لمجلس الوزراء بانظمة خاصة بضمها لهذا الغرض بناء على اقتراح من المجلس ان يحدد فترة سريان مفعول النظام بحيث لا تتجاوز سنتين بعد اصدار المواصفات . كما يجوز لمجلس الوزراء في هذا النظام ان يعين العقوبات التي تفرض في حالة مخالفة المقاييس او المواصفات الازامية .

مادة ٢٦ - تنقيد جميع الدوائر الحكومية والبلدية (باستثناء وزارة الدفاع في الحالات التي يقرها مجلس الوزراء) بهذه المقاييس والمواصفات .

مادة ٢٧ - تعتمد المؤسسة علامة خاصة بتدورها نظام يستعمله المنتجون والمصدرون للدلالة على مطابقة خصائص منتجاتهم او بضائعهم للمقاييس والمواصفات الوطنية الخاصة بها .

مادة ٢٨ - تستوفي المؤسسة رسماً من الذين ترخص لهم باستعمال الشارة ويعين المجلس مقدار هذا الرسم وفقاً للانظمة التي يصدرها بهذا الشأن .

مادة ٢٩ - يصرح المجلس الراغبين من المنتجين والمصدرين باستعمال العلامة المذكورة بناء على طلب تصرع يقدم الى المؤسسة ولا يمنح هذا التصريح الا بعد تثبيت المؤسسة من ان الانتاج الموصوف في طلب الترخيص مطابق للمقاييس والمواصفات الوطنية الخاصة به وان المنتج او المصدر في وضع يمكنه من التقيد بهذه المقاييس او المواصفات بصورة مستمرة . ويعتبر المنتج بعد حصوله على التصريح المذكور ملتزماً بمتطلباته .

مادة ٣٠ - تخضع الموراد والمنتجات التي تحمل العلامة للتفتيش والمراقبة من قبل المؤسسة بواسطة موظفين تنتدبهم لهذا الغرض .

مادة ٣١ - يعتبر بيع اي انتاج يحمل علامة المؤسسة تعهداً من المنتج او المصدر للمشتري بمطابقة الانتاج للمقاييس او المواصفات الخاصة به ولا تعتبر المؤسسة مسؤولة تجاه المشتري او اية جهة اخرى عن اي عمل يقوم به المنتج بخالف احكام هذا القانون او يتعارض مع نصوص التعاقد بينه وبين المؤسسة .

مادة ٣٢ - اذا انخفض انتاج ما او بضاعة ما عن المستوى الموصوف في المقاييس او المواصفات الوطنية التي منح تصريح استعمال العلامة على اساسها فعلى مدير المؤسسة ان ينذر المنتج او المصدر او المستورد خطياً بوجوب التقيد بالتزاماته تجاه المؤسسة خلال مدة لا تزيد على الاسبوع من تاريخ تبليغه الانذار . واذا تخلف عن ذلك فانه يرتب على المجلس اتخاذ القرار اللازم وتبليغه ذلك وتنشر في الجريدة الرسمية والجرائد الحلية اذا لزم الامر كالة قرارات التصاريح والانفاء .

مادة ٣٣ - أ - كل من يستعمل على منتجاته او بضائعه العلامة المذكورة دون تصريح من المؤسسة او يستمر في استعمالها بعد تبليغه الغاء التصريح الممنوح له بذلك يعتبر انه ارتكب جرماً تطبق عليه احكام قانون العقوبات .

ب - كل من يبيع او يتاجر او يحاول اويكون الوسيط في بيع منتجات او بضائع مخالفة للمقاييس والمعايير او المواصفات الوطنية يعتبر انه ارتكب جرماً تطبق عليه احكام قانون العقوبات .

مادة ٣٤ - يحق للمؤسسة ان تنتج المكاييل والمقاييس والاوزان والتراكيب بالشكل والحجم والوزن والمواصفات التي تراها وتعمم استعمالها بوسائلها الخاصة بموجب نظام او انظمة خاصة بذلك :

مادة ٣٥ - يتألف دخل المؤسسة مما يلي -

أ - موازنة المؤسسة المقررة في الموازنة العامة للدولة .

ب - الرسوم التي تستوفيها المؤسسة بموجب انظمة تصدر بموجب هذا القانون .

ج - عائدات مطبوعات ومنتجات المؤسسة التي يقرر بيعها بما يستل في نطاق اعمالها .

د - منح ومساعدات يقبلها المجلس بقرار منه في كل حالة على حدة ويقرها مجلس الوزراء .

هـ - الاشتراكات المنصوص عليها في الانظمة التي يصدرها المجلس .

مادة ٣٦ - أ - ينظم المجلس موازنته السنوية ويعرضها على مجلس الوزراء للمصادقة عليها قبل شهرين من بدء السنة المالية لادماجها في الموازنة العامة .

ب - يجوز للمجلس ان يدور ارصدة الاعتادات المدرجة في موازنته لسنة ما الى موازنة السنة التالية ، كما يجوز له ان يستمر في الاتفاق من هذه الارصدة على المشاريع التي لم تتم في نهاية السنة المالية .

ج - يجري الاتفاق من اموال المؤسسة وفق نظام مالي خاص يضعه المجلس بموافقة مجلس الوزراء والى ان يتم ذلك يتبع النظام المالي الحكومي المعمول به .

مادة ٣٧ - يحق للمؤسسة ان تعقد اتفاقيات قروض باسمها بضمان الحكومة والشروط التي يوافق عليها مجلس الوزراء والتي تمكنها من تنفيذ غاياتها .

مادة ٣٨ - أ - تودع جميع واردات المؤسسة ومخصصاتها في حساب خاص لدى المصرف الذي يختاره المجلس ويجري الانفاق من هذا الحساب وفق احكام هذا القانون والانظمة التي يصدرها المجلس بموجبه .

ب - تنظم المؤسسة الاجراءات الخاصة بالسحب على اموالها واستثمار الفائض منها .

مادة ٣٩ - تجبى الاموال والقروض العائدة للمؤسسة وفقاً لاحكام قانون تحصيل الاموال الاميرية المعمول به ؛

مادة ٤٠ - يحق للمؤسسة ان تقدر اية عقود او اتفاقيات تتعلق باعمالها مع اي شخص او مؤسسة او شركة في داخل الاردن او خارجه كما ان لها ان تستاجر او تمتلك الاموال المنقولة وغير المنقولة اللازمة لاعمالها .

مادة ٤١ - يفتح للمؤسسة حساب خاص للاموال الاتية -

١ (اموال القروض التي تعقدها المؤسسة .

٢ (اية اموال اخرى تخصصها الحكومة للمؤسسة .

٣ (اية اموال خارجية تقدم للمؤسسة لغايات التوسعات الانمالية بها ؛

هكذا من الأشهر

مادة ٤٢ - يترتب على المؤسسة ان تحتفظ بحسابات رسمية تسجل فيها وارداتها ومصروفاتها وتصدر في نهاية كل سنة ميزان المدفوعات . ويشرف ديوان المحاسبة على تدقيق هذه الحسابات .

مادة ٤٣ - على المجلس ان يقدم الى مجلس الوزراء في نهاية كل سنة مالية تقريراً عن اعمال المؤسسة خلال العام المنصرم .

مادة ٤٤ - للمجلس بموافقة مجلس الوزراء ان يصدر من وقت لآخر الانظمة الضرورية لتنفيذ احكام هذا القانون .

مادة ٤٥ - كل من يخالف اي حكم من احكام هذا القانون او اي نظام يصدر بمقتضاه يغرّم بغرامة لا تتجاوز خمسين ديناراً .

مادة ٤٦ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

- ٣ -

السيد الرئيس

هل يوافق المجلس على رفض القانون المؤقت رقم ٢٢٣ ؟

الجميع موافقون

(وهذا هو نص القانون كما رفضه المجلس وكما سيماد الى مجلس النواب مرفوضاً)

الاسباب الموجبة

وضع هذا القانون لوضع امتياز الاتفاق الملحق به موضع التنفيذ عملاً بالمادة (١١٧) من الدستور .

قانون مؤقت رقم (٢٣) لسنة ١٩٦٧

قانون تصديق اتفاق امتياز

بين

حكومة المملكة الاردنية الهاشمية

وشركة عالية / الخطوط الجوية الملكية الاردنية المساهمة المحدودة

—•—•—•—

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون تصديق اتفاق امتياز بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وشركة عالية / الخطوط الجوية الملكية الاردنية المساهمة المحدودة لسنة ١٩٦٧) ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يعتبر اتفاق الامتياز الملحق بهذا القانون والمعنود بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وشركة عالية / الخطوط الجوية الملكية الاردنية المساهمة المحدودة صحيحاً وناظراً بالنسبة لجميع الغايات المتوخاة منه .

المادة ٣ - رئيس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

اتفاق امتياز

بين

حكومة المملكة الاردنية الهاشمية

وشركة عالية / الخطوط الجوية الملكية الاردنية المساهمة المحدودة

—•—•—•—

تمشياً مع الحاجة الى تسير خطوط جوية منتظمة للعمل داخل البلاد وخارجها تتناسب مع برامج الحكومة في تطوير وتنشيط السياحة في المملكة وفق ما تهدف اليه خطط التنمية الاقتصادية الشاملة بها .

وسعيّاً وراء الفوائد والمكاسب التي تجنيها البلاد مسن إيجاد شركة ذات امتياز تنولى اعمال النقل الجوي .

لقد تم الاتفاق بين الحكومة وشركة عالية - الخطوط الجوية الملكية الاردنية المساهمة المحدودة على ما يلي :-

المادة الاولى

تعريف :

تدل الكلمات والعبارة التالية حيناً وردت بهذا الاتفاق على ما يلي :-

- ١ - الحكومة : حكومة المملكة الاردنية الهاشمية .
 - ٢ - الوزير : وزير الاقتصاد الوطني .
 - ٣ - السلطة : سلطة السياحة .
 - ٤ - الشركة : شركة عالية - الخطوط الجوية الملكية الاردنية المساهمة المحدودة . ومركزها عمان المسجلة تحت رقم (١٤) بتاريخ ١٥/١٠/١٩٦٣ او اى هيئة تحمل محلها .
 - ٥ - مجلس الادارة : هيئة الادارة المخولة بمقتضى احكام القوانين والانظمة النافذة المفعول حق تولى شؤون الشركة وتسيير امورها والمؤلفة بموجب نظام الشركة الداخلي .
 - ٦ - الانشاءات والمنكبات : جميع الاراضي والمقارن والطائرات والسيارات والمعدات والادوات المملوكة للشركة واللازمة لها للقيام بأعمالها .
 - ٧ - الشهر ، السنة : حسب التقويم الشمسي .
 - ٨ - القوة القاهرة : القضاء والقدر والمصيان والحرب والحريق والاضطرابات والعواصف والفيضانات والصواعق والانفجارات والزلازل واى حدث آخر لا يمكن بصورة معقولة منعه او السيطرة عليه .
- ويعتبر المفرد شاملاً للجميع ، والجمع شاملاً للمفرد .

المادة الثانية

منح الامتياز ، مدته ، ومقاصده :

تمنح الحكومة الشركة امتيازاً لمدة خمسة وعشرين عاماً تبدأ من تاريخ نشر هذا الاتفاق بالجريدة الرسمية ويجوز تمديد هذه المدة لفترة عشر سنوات اخرى بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير ويتناول هذا الامتياز الحقوق التالية :-

- ١ - القيام بجميع اعمال النقل الجوي ضمن المملكة وخارجها .
- ٢ - استعمال المطارات في المملكة دون دفع اية رسوم او اجور لقاء خدمات تقدم للطائرات بما في ذلك رسوم الهبوط في المطارات ورسوم الايواء وغيرها ويشمل هذا الاعفاء جميع الرسوم والاجور المتحققة على الشركة قبل نفاذ هذا الامتياز .

- ٣ - القيام بعمليات استقبال وترحيل جميع الطائرات على اختلاف جنسياتها التي تهبط وتقلع في ومن مطارات المملكة على ان يسمح للشركات العاملة حين توقيع هذا الاتفاق بالاستمرار بالقيام بعمليات القيام والترحيل لمدة اقصاها ستة اشهر من تاريخ ابرام هذا الاتفاق .
- ٤ - استعمال اجهزة الرادار واجهزة المواصلات اللاسلكية (التليكمونيكن) بسلا مقابل وكذلك حنطائر الطائرات (الهانكرز) .
- ٥ - استيراد الآلات والمعدات والادوات وقطع الغيار وجميع المواد الاخرى اللازمة لانشأتها واعمالها دون دفع رسوم جمركية او اية رسوم اخرى .
- للأعمال التي تقوم بها الشركة والخاصة بطائراتها او بخدماتها او بخدمات الطائرات والركاب ضمن مطارات المملكة .
- ٦ - اعفاء موظفي الشركة الاجانب من طيارين ومهندسين وميكانيكيين وغيرهم من ضريبة الدخل .
- ٧ - تملك واستئجار الاموال المنقولة وغير المنقولة اللازمة لغايات الشركة في تولي اعمال النقل الجوي .
- ٨ - القيام بكافة الاعمال اللازمة لتحقيق غايات الشركة واهدافها المبينة في عقد تأسيسها .

المادة الثالثة

مسؤوليات الشركة واجباتها :

تعتبر الشركة طيلة مدة الامتياز الشركة الوطنية للنقل الجوي في جميع انحاء المملكة وخارجها ولا تسمح الحكومة خلال سريان مدة الامتياز تأسيس وتسجيل اية شركة اخرى تدخل في غاياتها اعمال النقل الجوي ضمن منطقة الامتياز .

وتلتزم شركة عالية مقابل هذا الحصر بضمان استغلال هذا الامتياز بما يكفل تحقيق مقاصده بشكل عام على الوجه الأكمل . ويتوجب عليها بشكل خاص تنفيذ ما يلي :

- ١ - تأمين الوسائل الكافية لسد حاجات النقل الجوي للمملكة وبشكل خاص الطائرات الحديثة بما يتفق مع تنظيم ورفع مستوى هذه الخدمة على احسن وجه ممكن تتطلبه خطط تنمية الاقتصاد التي تضعها وتعتمدها الحكومة .
- ٢ - تسيير خطوط النقل الجوي وتنظيم الرحلات السياحية بطريق الجو داخل المملكة وخارجها وبمستوى تنسيق هذه الرحلات بموجب برامج يتفق عليها بين الحين والآخر بين السلطة والشركة وفق ما تتطلبه خطط تنشيط السياحة وتنميتها .
- ويحق للسلطة ان تطلب تنظيم رحلات جوية الى الاماكن السياحية والآرية التي تحددها وذلك بعد اجرائها دراسة للجدوى الاقتصادية لهذه الرحلات يوافق عليها الطرفان .

هذه من الأعمال

٣ - ضمان تزويد مكاتب السياحة وشركاتها بجميع ما تحتاجه من طائرات لنقل السياح المرتبطين بهذه المكاتب والشركات وفق الشروط والامس التي تقرها السلطة من وقت لآخر لهذه الغاية ، وذلك بعد الاتفاق مع الشركة .

٤ - الاتصال والتعامل مع منظمات وشركات ومكاتب السياحة العالمية وقبول الحجوزات منها مباشرة .

٥ - القيام بأعمال الدعاية السياحية للمملكة بالإضافة الى الدعاية للشركة وتوفير القدر الأكبر من التسهيلات عن طريق مكاتب الشركة وطائراتها للسلطة للقيام بأعمال الدعاية السياحية وتنشيط الحركة السياحية والاشتراك في برامج مع السلطة ترمي الى تحقيق هذه الاهداف والمساهمة في نفقاتها مع السلطة .

المادة الرابعة

حق الاستملاك :

يحق للشركة استملاك الاراضي وحقوق الارتفاق التي تحتاجها لتنفيذ غاياتها وذلك بالاتفاق مع اصحاب الاراضي والحقوق واذا لم يتم الاتفاق على ذلك ووجد الوزير بناء على تنسيب الشركة ان امتلاك هذه الاراضي والحقوق ضروري لاعداد الشركة فيعمد عندئذ الى استملاكها والاستيلاء عليها او حيازتها حيازة فورية على نفقة الشركة بمقتضى القوانين النافذة المتعول بهذه الامور .

المادة الخامسة

الاشراف المالي :

لوزير الاقتصاد الوطني خلال مدة هذا الامتياز حق الاشراف المالي على اعمال الشركة من اجل ضمان استغلال هذا الامتياز بما يتفق مع الاهداف المتوخاه منه . وعلى الشركة تزويد الوزير بجميع التقارير والمعلومات التي يراها ضرورية لغايات هذا الاشراف وللوزير او من ينوبه حق الاطلاع على جميع محاربات الشركة وملفاتنا لهذا الغرض . ويحق للوزير انتداب موظفين او خبراء لممارسة هذا الاشراف. وتلتزم الشركة بتفقاتهم ورواتبهم التي يقرها الوزير مع تقديم التسهيلات اللازمة لهم .

المادة السادسة

كفاءة الشركة ومسؤوليتها :

ان تولي الوزير الرقابة المالية على الشركة . وفق مقتضيات المادة الخامسة من هذا الامتياز لا يعني الشركة من مسؤولية وجوب قيامها بجميع الالتزامات والواجبات المطالبة منها بموجب هذا الامتياز على اكل وجه .

المادة السابعة

حسابات الشركة :

مع مراعاة احكام اى قانون آخر ، يتوجب على الشركة ان تحفظ في كل الاوقات اثناء مدة هذا الامتياز في مكتبها الرئيسي جميع دفاترها وحساباتها منظمة منسقة بالصورة التي تكفل بيان جميع وارداتها ونفقاتها المالية عن اى عمل ذي علاقة بتنفيذ هذا الامتياز والتي تؤمن تحديد موجوداتها ومطلوباتها بشكل واضح وصحيح ويكون الاطلاع والكشف على هذه الدفاتر والحسابات مباحا بشكل دائم لمتدوبي الحكومة الذين يبينون خطايا هذه الغاية من قبل اية جهة حكومية مختصة .

المادة الثامنة

تغطية اسهم الشركة :

تعميما للفائدة المتوخاه من هذا الامتياز وخلافا لاي احكام قانون آخر يجب ترجيح بيع اية اسهم جديدة تعرضها الشركة للمساهمة الى غير مساهميها السابقين وذلك بعرضها اولاً على الجمهور للاكتتاب بها مدة لا تقل عن شهر كامل يتبدى من تاريخ فتح باب الاكتتاب حسب الاصول القانونية المرعية. وفي حالة عدم تغطية هذه الاسهم من قبل الجمهور خلال المدة المذكورة يحق بعدئذ للمساهمين السابقين الاشتراك بتغطيتها .

المادة التاسعة

عدم تنازل الشركة عن الامتياز :

لا يجوز للشركة ان تحول هذا الامتياز ، كلياً او جزئياً او ان توجره او تباع او ترهن اى حق فيه او ان تتنازل عن اية سلطة مخولة لها بمقتضاه الا بعد موافقة مجلس الوزراء على ذلك بناء على تنسيب مشترك من وزيرى الاقتصاد الوطني والنقل .

المادة العاشرة

حق الحكومة في شراء موجودات :

يحق للحكومة بعد مرور خمسة عشر سنة على بدء نفاذ هذا الامتياز شراء موجودات الشركة بشرى يقرها على اساس قيمتها الفعلية المقدرة وفق الاصول الحسابية المتعارف عليها وتتم عملية تقدير قيمة موجودات الشركة وشهرتها من قبل لجنة تضم عدداً متساوياً من مندوبي الحكومة والشركة ويتفق الطرفان على تعيين رئيس اللجنة وفي حالة اختلافها على تعيينه يقوم رئيس اعلى محكمة قضائية بتعيينه ويكون تقدير هذه اللجنة قطعيًا وملزماً طرفي الامتياز وغير قابل للطعن .

هذا من الأعمال

المادة الحادية عشرة

فسخ الامتياز :

للحكومة بناء على تنسيب مشترك من وزيرى الاقتصاد الوطنى والنقل مع مراعاة احكام ظروف القوة القاهرة ونصوص التحكيم الواردة بهذا الاتفاق وبعد ثلاثة اشهر من اخطار الشركة بذلك كتابيا ان تفسخ الامتياز لاي من الاسباب التالية :-

١ - اذا تنازلت الشركة للغير عن هذا الامتياز او عن اى حق فيه او عن اية صلاحية مخولة لها بموجبه او اذا اجرت او تصرفت فيه بأى شكل آخر دون الحصول على موافقة مجلس الوزراء الخطية حسب ما يقتضيه هذا الامتياز .

٢ - اذا صدر قرار بتصفية الشركة سواء اكان ذلك اختياريا او اجباريا .

٣ - اذا النى تسجيل الشركة لأى سبب قانوني .

٤ - اذا خالفت الشركة الواجبات والالتزامات المفروضة عليها بمقتضى هذا الامتياز شريطة مراعاة ما يلي :-

أ - تبلغ الحكومة الشركة كلما لاحظت منها غفلة او اهمالا او تقصيرا او تهاونا في مراعاة واحترام احكام هذا الاتفاق اخطارا كتابيا تطلب منها به ازالة اسباب المخالفة او الاهمال او التقصير او التعاون في الامر او الامور التي تتيها خلال مدة لا تزيد عن ثلاثين يوما من تاريخ الاخطار .

ب - اذا تخلفت الشركة عن اتخاذ التدابير اللازمة لتفيلما طلبته منها الحكومة في اخطارها لها وخلال المدة المحددة به لذلك ولم تستطع الشركة اقتناع الحكومة ان ذلك التخلف كان لاسباب مشروعة لم يكن بإمكانها تلافيها ، يحق عندئذ للحكومة اما ان تفرض غرامة على الشركة تعادل الممثل والمضرر الحاصل لها مع تمديد مدة الاخطار كما تراه مناسبا . او ان تبلغ الشركة فورا فسخ هذا الامتياز او ان تفرض عليها كلتا العقوبتين معا .

ج - اذا قررت الحكومة فسخ الامتياز بموجب الاحكام المنصوصة عليها به ، لا يحق للشركة ان تطالب بسأى تعويض عن اى عطل أو ضرر حصل لها أو خسارة تتكبدها من جراء ذلك

المادة الثانية عشرة

الاخطارات :

كل اخطار ترغب الحكومة في توجيهه الى الشركة تطبيقاً لاحكام هذا الامتياز يرسل الى الشركة بالبريد المسجل والى مكتبها الرئيسى ، ويعتبر انه تبلغ لما بمجرد تبليغه الى ادارتها .

المادة الثالثة عشرة

التحكيم :

اذا وقع خلاف بين طرفي هذا الامتياز بشأن تفسير او تطبيق اى نص من نصوصه او فيما يتعلق بأي قرار او اجراء اتخذ بمقتضاه ولم يكن من المستطاع تسوية هذا الخلاف بالاتفاق بين الطرفين ، يحال الخلاف اما الى محكم واحد يتفق عليه الطرفين او الى هيئة تحكيم ينتخب فيها كل فريق محكماً واحداً بالاضافة الى محكم ثالث يتفقان عليه واذا اختلف الطرفان على تعيين هذا المحكم الثالث او اذا لم يعتمد احد الطرفين الى تعيين محكم عنه فان رئيس اعلى محكمة قضائية في المملكة يقوم عندئذ بتعيين ذلك المحكم ويجري التحكيم وفقاً للقوانين والانظمة النافذة المفعول .

مدير عام شركة عالية - الخطوط الجوية الملكية الاردنية المساهمة المحدودة وزير الاقتصاد الوطنى

١٩٦٧/٤/٢

- ٤ -

السيد الرئيس

هل يوافق المجلس على القانون المؤقت رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ المعدل لقانون البلديات كما ورد من الحكومة ووافق عليه النواب ولجنتنا القانونية ؟

الجميع موافقون

(وهذا هو نص القانون رقم (٣٠) كما وافق عليه المجلس مادة مادة وبمجموعه وكما سيرفع الى الحكومة)

هكذا من الأشهر

المادة المعدل بها الآن	المادة كما وردت من الحكومة بالمعدل الجديد	المادة كما وردت من مجلس الاعيان
ليس كما اصل القانون الاصلي	تعدل المادة (٣٤) من القانون الاصلي باضافة الفقرتين التاليتين تحت رقم (٤ و ٥) بعد الفقرة الثالثة منها مباشرة . ٤ - عند خلو منصب أمين العاصمة يتولى مجلس الوزراء أن يفوض أحد الوزراء ليطالع بخارسة صلاحيات أمين العاصمة المتعوض عليها في اوقات ان نظام وان يحدد الخصصات والملازمات التي تتيج له مقابل ذلك . ٥ - مجلس الوزراء انهاء هذا التفويض بقرار يصدره بذلك .	أنظر قرار اللجنة القانونية رقم (٨) الم - - - - - مؤرخ في ١٩٦٨/١/١٠ الب - - - - - د (٤)

قانون رقم (٣٠) لسنة ١٩٦٧ قانون معدل لقانون البلديات

•••

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون البلديات لسنة ١٩٦٨) ويقرأ مع قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥ المشار اليه فيما يلي بالنانون الاصلي وما طرأ عليه مع تعديلات كائنسون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (٣٤) من القانون الاصلي باضافة الفقرتين التاليتين تحت رقم (٥ و ٤) بعد الفقرة الثالثة منها مباشرة .

(٤) عند خلو منصب أمين العاصمة يتولى مجلس الوزراء أن يفوض أحد الوزراء ليضطلع بممارسة صلاحيات أمين العاصمة المنصوص عليها في اي قانون

او نظام وان تحدد الخصصات والملازمات التي تفيج له مقابل ذلك بقرار من مجلس الامانة وموافقة رئيس الوزراء .

(٤) لمجلس الوزراء اذناء هذا التفويض بقرار يصدره بذلك .

- ٥ -

السيد الرئيس :

هل يوافق المجلس على التعديلات التي اجرتها اللجنة القانونية على القانون رقم (٩٨) ؟

الجميع : موافقون

وهذا هو نص القانون كما وافق المجلس عليه مادة مادة ومجموعه وبالصيغة التي ميعاد فيها الى مجلس النواب معدلا .

انظر قرار اللجنة القانونية رقم (٨) المؤرخ في ١٠/١/١٩٦٨ البند (٥) .

موافقة كما وردت من الحكومة

تعمل بالمال والنفائين القانن الا اصلي ما على اوجه الخالي :-
 ١ - يقطب ما جاء في البند (ب) من القنن :-
 (١) منها والاراضيات عنه بما يلي :-
 ان يودع في صندوق الحكمة القنن المذكور في عقد البيع أو أن يقدم كخاتمة صورية بقدره وفي حال الاقصاء بأن القنن المذكور في القند يزيد على القنن الحقيقي أو يدل القنن فقلل الحكمة تخدير الملك الواجب ابداعه أو تقديم الكفالة ، على ان لا يؤثر ذلك في صحة أو استرداد ما زاد عن القنن الحقيقي أو يدل القنن .
 ب - بماضية القنن :-
 ١ - بماضية القنن (ج) الحالية الباب :-
 ١ - تقبل دعوى التشفيع دون القيد بأجراءات الزاوية والتقرير والاشهاد .
 ج - بإثناء ما جاء في القنن (٢) منها والاستعانة عنه بما يلي :-
 ٢ - اذا تبين نتيجة الحكم ان القنن أو يدل القنن الواجب دفعه يزيد على المبلغ الودع في صندوق الحكمة أو القيد به كخاتمة فقلل للملي أن يدفع الزيادة خلال خمسة عشر يوما تاريخ احكام الحكم وبقية التماسه ولا يسقط صفه في تنفيذ الحكم .

نفس الفقرتين (٢٠ و ٢١) من المادة (٢) من القانون الأصلي : —

١ - على الرغم من وجود في المادتين (٤٤١ و ٤٤٢) من القانون الاراضي الشرائي والدالة (١٦٦٠) من المجلة . -

٢ - لا عار من كون الارضية او التفتحه تقتضي اى من المواد المذكورة اعلاه من جانب اى شخص ويحرم ورثة اشهر على نتائج الفراغ القطعي للبيع في دوائر السجل .

ب- اذا كانت اية مدة ما عينتها الفقرة (أ) من المادة السادسة من قانون الاراضي المملكت لسنة ١٩٣٣ المتصور في المصنفه (١٩٦٦) من الجبل العالي للترابطين وطينين كخطة بانقري عند بدء العمل عليها القانون فستبقى تلك المدة بمثابة المدة المشهورة الاولى التي اقر من تاريخ تصادق هذا القانون او اذا كانت ما تبقى منها اقل من ستة اشهر فستبقى بانهاذه اياها المدين في الفقرة السابقة .

الاسباب الموجبه

لسن قانون معدل لقانون تعديل الاحكام المتعلقة بالاموال غير المنقولة

ان التطبيقات العملية للقانون الاساسي (القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٥٢ قد كشفت عن بعض الصعوبات والتغرات في احكام هذا القانون اذ تبين ان ممارسة حق الشفاعة بالقبول التي اشترطها القانون على غاية من الصعوبة. وان الإبقاء على هذه القبول في اوراق الممارسة هذا الحق ، فضلا عن ان تسهيل اجراءات التقاضي يتطلب اجراء التعديل . وعليه رؤى تخفيف هذه القبول بشكل يتفق مع حاجات الناس .

كما لوحظ ان بعض اصحاب حق الشفعة والاولوية مارسوه صرارا وكتمان بالآخرين . اذ يقدمون بعضهم على طلب تملك العقار استنادا لهذا الحق ، وليس في نيته ذلك ، اما لانه عاجز عن دفع بدل المبيع او مخن المثل للعقار المشفوع به او لعدم حاجته اليه . لذا رؤى وضع بعض القسود على ممارسة هذا الحق نسيانا للعجدة في استعماله . كما تبين ان المدة المحددة للعمل في الوكالات التي ينظمها او يقدّمها قناصل المادكة الاردنية الماشية في الخارج او القناصل الذين لهم صلاحية بموجب ترتيب خاص . وكتاب العدل في الخارج تمكين الوكيل من بيع وفراغ اموال غير منقولة الى الآخرين لدى دائرة تسجيل الاراضي هي سنة واحدة . ولما كانت هذه المدة لا تسمح لتنفيذ احكام هذه الوكالة بسبب قصرها اذ ان اجراءات التصديق غالبا بالطريق الدبلوماسية قد تعول كما ان بعض الاعتراضات قد تطرأ على معاملة التسجيل وقد يطول امد البت بها اكثر من سنة اتي بعد انتهاء اجل الوكالة . لذا فقد رؤى تحديد مدة العمل بمثل هذه الوكالات الى خمس سنوات بدلا من سنة واحدة وعي مادة معقولة بالنسبة للغاية التي يستهدفها هذا التعديل .

قانون مؤقت رقم (٩٨) لسنة ١٩٦٦

قانون معدل لقانون تعديل الاحكام المتعلقة

بالاموال غير المنقولة

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون تعديل الاحكام المتعلقة بالاموال غير المنقولة لسنة ١٩٦٦) ويقرأ مع القانون رقم (٥١) لسنة ١٩٥٨ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل وما أمضى عليه من تعديل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة الثانية من القانون الاصلى على الوجه التالي : -

أ - يشطب ما جاء في البند (ب) من الفقرة (١) منها والاستعاضة عنه بما يلي :

« على مدعي الشفعة والأولوية عند تقديم دعواه أن يودع في صندوق المحكمة الثمن المذكور في عقد البيع أو أن يقدم كفالة مصرفية بمقداره وفي حال الادعاء بأن الثمن المذكور في العقد يزيد على الثمن الحقيقي أو بدله المثل فعل المحكمة تقدير المبلغ الواجب إيداعه أو تقديم الكفالة به على أن لا يؤثر ذلك في حقه في استرداد ما زاد عن الثمن الحقيقي أو بدله المثل المتقرر ».

سید علی

- ب- باضافة الفقرة (ج) التالية اليها : -
 ج- تقبل دعوى الشفعة دون التقيد باجراءات الموائمة والتقدير والاشهاد .
 د- باضافة الفقرة (د) التالية اليها : -
 د - تخضع محكمة البداية دون غيرها بدعاوي الاولوية والشفعة مهما كانت قيمتها .
 هـ - بالغاء ما جاء في الفقرة (٢) منها والاستعاضة عنه بما يلي : -
 ٢ - اذا تبين بنتيجة الحكم ان الثمن او بدل الخلل الواجب دفعه يزيد على المبلغ المودع في صندوق المحكمة او المقدم به كفالة فعل المدعي ان يدفع الزيادة خلال شهرين من تاريخ اكتساب الحكم الدرجة القطعية والاسقط حقه في تنفيذ الحكم .
 المادة ٣ - تعدل المادة (١١) من القانون الاصلي على الوجه التالي : -
 أ - بالاستعاضة عن عبارة (ستة واحدة) حينما وردت فيها بعبارة (خمس سنوات) .
 ب- باضافة الفقرتين (ج - د) التاليتين اليها : -
 ج - لا يسري حكم هذه المادة على الوكالات التي انتهت اجلها قبل نفاذ هذا القانون .
 د - اذا ورد نص في صك الوكالة يحدد مدة العمل بها لاقل عن خمس سنوات فيعمل بهذا النص .

(ج)

السيد الرئيس

ارجو ان يستمر معالي المقرر وينلو علينا قرار اللجنة رقم (٩)

السيد المقرر

قرار رقم (٩)

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس الاعيان بنصابها القانوني بتاريخ ١٠ / ١ / ١٩٦٨ بحضور كل من للمقرر معالي السيد عبد الرحيم الواكد والاعضاء معالي السيد عبد الرحمن خليفه ومعالي السيد انسطاس حنايا . ونظرت في مشاريع القوانين والقوانين المؤقتة الخالة عليها من قبل دولة رئيس مجلس الاعيان ، وبعد دراستها قررت توصية المجلس الكريم بالموافقة عليها كما وردت من مجلس النواب المؤقت ، وهي : -
 (١) مشروع القانون المعدل لقانون المالكين والمستأجرين لسنة ١٩٦٤ .
 (٢) القانون المؤقت رقم (١٦) لسنة ١٩٦٥ المعدل لقانون استقلال القضاء .
 (٣) القانون المؤقت رقم (٤٧) لسنة ١٩٦٥ قانون مؤسسة الاسكان .

- (٤) القانون المؤقت رقم (٤١) لسنة ١٩٦٦ قانون صندوق قروض البلديات والقري .
 (٥) القانون المؤقت رقم (٥١) لسنة ١٩٦٦ قانون الآثار القديمة .
 (٦) القانون المؤقت رقم (٥٢) لسنة ١٩٦٦ قانون مؤسسة تلفزيون المملكة الاردنية الهاشمية .
 (٧) القانون المؤقت رقم (٥٥) لسنة ١٩٦٦ قانون مناطق الانشاء خارج حدود البلديات .
 (٨) القانون المؤقت رقم (٥٨) لسنة ١٩٦٦ المعدل لقانون البلديات .
 (٩) القانون المؤقت رقم (٦٦) لسنة ١٩٦٦ المعدل لقانون التربية والتعليم .
 (١٠) القانون المؤقت رقم (٨٢) لسنة ١٩٦٦ المعدل لقانون الحرف والصناعات .
 (١١) القانون المؤقت رقم (٨٥) لسنة ١٩٦٦ قانون صيانة الاشجار والمزروعات .
 (١٢) القانون المؤقت رقم (٩٩) لسنة ١٩٦٦ المعدل لقانون أصول المحاكمات الحقوقية .
 (١٣) القانون المؤقت رقم (٢) لسنة ١٩٦٧ قانون الغاء القانون رقم (٣٠) لسنة ١٩٦٢ وتعليقاه .
 قانون تعويض موظفي مجلس الاعمار المسرحين .
 (١٤) القانون المؤقت رقم (١٩) لسنة ١٩٦٧ قانون الوكلاء والوسطاء التجاريين .
 (١٥) القانون المؤقت رقم (٢٩) لسنة ١٩٦٧ المعدل لقانون خدمة الضباط في القوات المسلحة الاردنية .
 (١٦) القانون المؤقت رقم (٣١) لسنة ١٩٦٧ المعدل لقانون الادرة العامة .
 (١٧) القانون المؤقت رقم (٣٢) لسنة ١٩٦٦ المعدل لقانون الشركات .
 وتوصي المجلس الكريم بالموافقة على قرارها .

اللجنة القانونية

السيد الرئيس

هل يوافق المجلس على قرار اللجنة القانونية ؟

الجميع موافقون

-١-

السيد الرئيس

يتلى مشروع القانون المعدل لقانون المالكين والمستأجرين لسنة ١٩٦٤ للموافقة عليه .
 (قتلاه المقرر مادة مائة ووافق المجلس على كل مادة منه وعليه وبمجموعه هذا هو نصه بالصيغة التي يرفع فيها الى الحكومة) .

هذا من الشاهلي

ملحوظات مجلس الاعيان حول مشروع القانون المعدل لقانون المالكين والمستأجرين لسنة ١٩٦٤

<p>اجراءات اللجنة القانونية مجلس الاعيان انظر قرار اللجنة القانونية رقم ٩٦٨ / ١ / ١٠ المؤرخ في (٩) البيد (١)</p>	<p>المادة كما وردت من مجلس النواب موافقة كما وردت من الحكومة اضافة عبارة (أو قروت) بعبارة (جلس بلدي).</p>	<p>المادة كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد تصلح المادة (٢) من القانون الاعلي باضافة العبارة التالية الى آخرها : — واستثناء المنتقات ذات الصفة العامة التي عكسها او يعترف بها مجلس بلدي كالنزهات والاموار العامة .</p>	<p>المادة (٢) تسري احكام هذا القانون على أي قرار في اية منطقة من المناطق البلدية أو الحاس البلدية</p>
--	---	--	---

۱۱۰

قانون رقم () لسنة ١٩٦٨
قانون معدل لقانون المالكين والمستأجرين

المادة (١) يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون المالكين والمستأجرين لسنة ١٩٦٨) ويقرأ مع قانون المالكين والمستأجرين رقم (٦٢) لسنة ١٩٥٢ المشار اليه فيما يلي بالنانون الاصيل وما طرأ عليه من تعديلات كنانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة (٢) تعدل المادة (٢) من القانون الاصيلي
 بأضافة العبارة التالية الى آخرها : —

« باستثناء المنشآت ذات الصيغة العامة التي يملكها أو يتصرف بها مجلس بلدي أو قروي كالمنزهات والأسواق العامة » .

• • Y • •

السيد الرئيس

ينتج القانون الموقت رقم (١٦) لسنة ١٩٦٥
المعدل لقانون استئصال القضاة للموافقة عليه .

(فإلا المقرر مادة مساده ووافق المجلس على كل مادة منه وعليه بمجموعه وهذا هو نصه بالصيغة التي سبرغ فيها الى الحكومة) .

کتابخانه

ملحوظات مجلس الأعيان حول القانون رقم (١٦) لسنة ١٩٦٥ المبدل لقانون استقلال القضاء	اسماءات اللجنة القانونية مجلس الأعيان	المادة كما وردت من مجلس النواب	المادة كما وردت من الحكومة بالتمثيل الجديد	المادة المعمول بها الآن
انظر قرار اللجنة القانونية رقم (٩) المؤرخ في ١٠/١/١٩٦٨ للجلسة (٢) .	موافقة كما وردت من الحكومة	تضاف البجاءة التالية الى آخر المادة الثانية من القانون الاصيل :- (واقي قاضي يعود امر تعيينه الى المجلس القضائي)	تفصل كلمة قضاء ، أو قاضي ، أو قضاة) أيا وردت في هذا القانون ، ورئيس وأعضاء محكمة التمييز ورئيس النيابة العامة ومساعد وكيل وزارة العدل وقضاة الشريعة ورئيس وأعضاء محكمة الاستئناف والنائب العام ومساعد ورئيس وأعضاء المحاكم الجنائية وقاضي تسمية الأراضي وقاضي أمانة العاصمة وقضاة الصلح والمعين المدين جميعا .	
		تبقى الفقرة الرابعة من المادة الثالثة من القانون الاصيل ويستأض عنها بما يلي :- الفترة ٤ قد اضي سنة واحدة فاضيا تحت التهرب او ان يكون من المدين الاساتذة ، او من يعقل عند تولا هذا القانون احداث الاعمال القلمية في المحاكم النظامية او في وزارة العدلية وامضي في عمله مدة سنتين او ان يكون مجموع المدة التي قضاه في الخدمة في الاعمال القلمية المتار اليها مدة سنتين على الاقل ، ولا يعمل هذا الشرط القضاء تحت التهرب .	ان يكون من المدين الاساتذة أو من قضى على تعيينهم في الاعمال القلمية في المحاكم النظامية مدة سنتين أو ان يكون مجموع المدة التي قضاه في الخدمة في الاعمال القلمية المتار اليها مدة سنتين على الاقل .	
			تفصل الفقرة (٤) من المادة (٣)	

[illegible]

هكذا من المأهول

المادة كما وردت من اجراءات اللجنة القانونية مجلس الاعيان	المادة كما وردت من مجلس النواب	المادة كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد	المادة المعمول بها الآن
انظر قرار اللجنة القانونية رقم (٩) المؤرخ في ١٠/١/١٩٦٨ بـ (٢)	موافقة كما وردت من الحكومة	<p>المادة (٣) رئيس النيابة العامة</p> <p>(٤) رئيس محكمة الاستئناف عمان</p> <p>(٥) رئيس محكمة استئناف القدس</p> <p>(٦) وكيل وزارة المدلية</p> <p>وتعد غياب رئيس الاول برأس المجلس الرئيس الثاني، وفي هذه الحالة ينضم الى المجلس أحد أعضاء محكمة التمييز الآخرين بحسب الأقدمية وعند غياب الرئيس برأس المجلس أقدم أعضاء المحكمة الموجودين ؛ وفي هذه الحالة ينضم الى المجلس عضو من أعضاء المحكمة الآخرين حسب الأقدمية ، وعند غياب رئيس النيابة العامة يملأه أحد أعضاء محكمة التمييز الآخرين حسب الأقدمية، وعند غياب رئيس محكمة الاستئناف يملأه من يليه في الأقدمية من أعضاء محكمة ، وعند غياب وكيل وزارة المدلية يملأه أحد أقدم أعضاء محكمة الاستئناف .</p> <p>وتعني كلمة (الغياب) لاعتراض هذه المادة الغياب عن الوظيفة أو تغيب المأمور لأي سبب مشروع .</p>	<p>(٣) رئيس النيابة العامة</p> <p>(٤) رئيس محكمة استئناف عمان</p> <p>(٥) رئيس محكمة استئناف القدس</p> <p>(٦) وكيل وزارة المدلية</p> <p>وتعد غياب الرئيس يملأه في رئاسة المجلس من يليه في الأقدمية من أعضاء محكمة التمييز الموجودين ، وفي هذه الحالة ينضم الى المجلس القاضي أحد أعضاء المحكمة الآخرين بحسب الأقدمية .</p> <p>وتعد غياب أحد عضوي محكمة التمييز أو رئيس النيابة العامة يملأه أحد أعضاء محكمة التمييز الآخرين بحسب الأقدمية .</p> <p>وتعد غياب رئيس محكمة الاستئناف يملأه من يليه في الأقدمية من أعضاء محكمة .</p> <p>وتعد غياب وكيل وزارة المدلية يملأه أحد أقدم أعضاء محكمة الاستئناف .</p> <p>وتعني كلمة (الغياب) لاعتراض هذه المادة الغياب عن الوظيفة وتغيب المأمور لأي سبب مشروع .</p>

المادة كما وردت من اجراءات اللجنة القانونية مجلس الاعيان	المادة كما وردت من مجلس النواب	المادة كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد	المادة المعمول بها الآن
انظر قرار اللجنة القانونية رقم (٩) المؤرخ في ١٠/١/١٩٦٨ بـ (٢)	موافقة كما وردت من الحكومة	<p>المادة (٢٣) من القانون الاصل ويستعاض عنها بما يلي :-</p> <p>المادة (٢٣) :-</p> <p>ينفخ الأعضاء فيما يتعلق بالاجازات على اختلاف أنواعها الاحكام الخاصة في الاجازات المنصوص عليها في نظام الموظفين المدنيين .</p>	<p>نص المادة (٢٣)</p> <p>على الرغم مما جاء في أي تشريع آخر تكون الاجازات المرضية التي يحصل عليها القضاة لسبب مجموعها ستة أشهر باعتبار كل ثلاث سنوات وكون منها ثلاثة أشهر بمرتبة كامل والباقي بنصف مرتبة وعند انتقائه ستة أشهر اذا لم يستطع القاضي العودة الى عمله جاز للمجلس القاضي أن يخصص له في امتداد الاجازة وثلاثة أشهر لا تتجاوز ستة أشهر بنصف مرتبة أيضا .</p>

قانون رقم (٦١) لسنة ١٩٦٨

قانون معدل لقانون استقلال القضاء

المادة (١) يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون استقلال القضاء لسنة ١٩٦٨) ويقرأ مع قانون استقلال القضاء رقم (١٩) لسنة ١٩٥٥ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة (٢) تضاف العبارة التالية الى آخر المادة الثانية من القانون الاصلي :
« وأى قاض يعود أمر تعيينه الى المجلس القضائي » .

المادة (٣) تلغى الفقرة الرابعة من المادة الثالثة من القانون الاصلي ويستعاض عنها بما يلي : -

الفقرة (٤)

قد أمضى سنة واحدة قاضيا تحت التدوير . أو أن يكون من المحامين الاساتذة أو من يشغل عند نفاذ هذا القانون أحد الاعمال القلمية في المحاكم النظامية ، أو في وزارة العدلية أو أمضى في عمله مدة سنتين أو أن يكون مجموع المدة التي تضاها في المحاماة وفي الاعمال القلمية المشار اليها مدة سنتين على الأقل ، ولا يشمل هذا الشرط القضاة تحت التدريب .

المادة (٤) تضاف الفقرة (ج) الى المادة (١٣) من القانون الاصلي : ،

الفقرة (ج)

تعتبر محكمة استئناف ضريبة الدخل محكمة استئناف عادية لغايات هذا القانون .

المادة (٥) تلغى المادة (١٥) من القانون الاصلي ويستعاض عنها بما يلي : -

المادة (١٥)

يشكل المجلس القضائي من سبعة أعضاء على الوجه التالي : -

١ رئيسا محكمة التمييز على أن يكون الرئيس الاول رئيسا له .

٢ عضوين محكمة التمييز حسب الاقدمية وفي حالة التساوى ينتخب الاكبر سنا .

٣ رئيس النيابة العامة

٤ رئيس محكمة استئناف عمان

٥ رئيس محكمة استئناف القدس

٦ وكيل وزارة العدلية

أعضاء

وعند غياب الرئيس الاول يرأس المجلس الرئيس الثاني . وفي هذه الحالة ينضم الى المجلس أحد أعضاء محكمة التمييز الآخرين بحسب الاقدمية . وعند غياب الرئيس يرأس المجلس اقدم أعضاء المحكمة الموجودين وفي هذه الحالة ينظم الى المجلس عضوين أعضاء المحكمة الآخرين حسب الاقدمية . وعند غياب رئيس النيابة العامة يحل محله أحد أعضاء محكمة التمييز الآخرين حسب الاقدمية . وعند غياب رئيس محكمة الاستئناف يحل محله من يليه في الاقدمية من أعضاء محكمته وعند غياب وكيل وزارة العدلية يحل محله اقدم أعضاء محكمة الاستئناف .

وتعني كلمة (الغياب) لاغراض هذه المادة ، الغياب عن الوظيفة أو تعذر الحضور لاي سبب مشروع .

المادة (٦) تلغى المادة (٢٣) من القانون الاصلي ويستعاض عنها بما يلي : -

المادة (٢٣)

يخضع القضاة فيما يتعلق بالاجازات على اختلاف انواعها للاحكام الخاصة في الاجازات المخصوص عليها في نظام الموظفين المدنيين .

- ٣ -

السيد الرئيس

ينظر القانون رقم (٤٧) لسنة ١٩٦٥ قانون مؤسسة الاسكان للدواقة عليه

(قتلاه المقرر مادة مصادره ووافق المجلس على كل مادة منه وعليه مجموعه وهذا هو نصه بالصيغة التي سيرفع فيها الى الحكومة)

هكذا من الشاهل

قانون رقم (٤٧) لسنة ١٩٦٨

قانون مؤسسة الاسكان

— — — — —

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون مؤسسة الاسكان لسنة ١٩٦٨) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - التعريف :

يكون للكلمات والعبارات التالية المعاني المخصصة لها أدناه إلا إذا دلت القرينة على خلاف ذلك : -

تعني كلمة (حكومة) حكومة المملكة الأردنية الهاشمية أو أي وزارة من وزاراتها أو دائرة من دوائرها أو السلطات التابعة لها .

تعني كلمة (المؤسسة) مؤسسة الاسكان المؤلفة بموجب هذا القانون .

تعني كلمة (الوزير) وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية أو الوزير الذي يقرر مجلس الوزراء ربط المؤسسة به .

تعني كلمة (المجلس) مجلس ادارة مؤسسة الاسكان المؤلفة بموجب هذا القانون .

تعني كلمة (المدير العام) مدير مؤسسة الاسكان .

تعني كلمة (المستفيد) كل فرد أو هيئة معنوية تتفع من غايات واهداف هذا القانون أو أية أنظمة تصدر بموجبه .

تعني كلمة (كلفة السكن) كلفة بناء الدار وثمان الارض وتكاليف انشاء جميع المرافق العامة مضافاً إليها الفائدة المقررة .

المادة ٣ - التأسيس

أ - تؤسس هيئة تسمى مؤسسة الاسكان تمارس جميع الصلاحيات المنصوص عنها في هذا القانون وفي أية أنظمة تصدر بموجبه .

ب - تعتبر المؤسسة شخصاً معنوياً ذا استقلال مالي وإداري تمتع بكافة الحقوق وتتصرف بالشكل الذي تراه مناسباً في نطاق القانون .

ج - يخق للمؤسسة ان تنيب عنها موظفي النيابة العامة أو أي من موظفيها أو أي محام آخر في الاجراءات القانونية التي لها أو عليها .

المادة ٤ - الغايات - غايات المؤسسة واهدافها

حل أزمة السكن في المملكة بالدرق التالية : -

١ - تقوم المؤسسة باستهلاك الاراضي ووضع تصاميم المساكن وتقوم بنفها أو عن طريق الغير إما بالتعاقد المباشر أو عن طريق العطاءات باجراء الدراسات وانشاء المساكن وفق البرامج الموضوعه لها بشكل جماعي وتأجيرها أو تملكها للموظفين وذوي الدخل المحدود بعد استيفاء اثمانها بشكل أقساط .

٢ - صرف القروض لبناء المساكن الهيئات المعنوية والجمعيات التعاونية للاسكان وللأفراد والتأكد من ملائمة هذه المساكن من ناحية التكاليف ومطابقتها للتصاميم الموضوعه من قبل المؤسسة ولها الحق في الاشراف على سير العمل وتوقيمه اذا ما وجدت أية مخالفة .

٣ - تقديم التواصي اللازمة للحكومة حول سياسة الاسكان العامة وعلاقتها بالتنظيم بالتعاون مع دائرة تنظيم المدن في وزارة الداخلية للشؤون البلدية والقروية وغيرها من المؤسسات العامة والخاصة ذات العلاقة بهذا الموضوع .

المادة ٥ - تشكيلات المؤسسة :

يتألف مجلس ادارة المؤسسة من :

أ - الاعضاء الحكوميين :

- | | |
|---|---------------|
| ١ - الوزير . | رئيساً |
| ٢ - المدير العام | نائباً للرئيس |
| ٣ - ممثل عن دائرة الانشاء التعاوني - وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل . | أعضاء |
| ٤ - ممثل عن وزارة الداخلية للشؤون البلدية والقروية . | |
| ٥ - ممثل عن مجلس الاعمار . | |
| ٦ - ممثل عن البنك المركزي . | |
| ٧ - مدير الاراضي والمساحة . | |

يتم تعيين الاعضاء الحكوميين بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب الجهة المختصة على ان يكون الاعضاء من ذوي المؤهلات العلمية والاختصاص وفي حالة غياب أي عضو عن جلسات المجلس لأي سبب يخق للجهة المختصة انتخاب موظف آخر لينوب عنه في حضور الجلسات مدة تعيينه .

هكذا من الأشهر

هكذا من أجل

ب- الاعضاء غير الحكوميين :-

- ١ - رئيس بلدية ينسب وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية .
- ٢ - ممثل عن اتحاد الغرف التجارية .
- ٣ - ممثل عن الغرف الصناعية .
- ٤ - ممثل عن نقابة المهندسين .
- ٥ - مدير أحد البنوك الاردنية .

يعين الاعضاء غير الحكوميين وتقبل استقالاتهم وتنتهي عضويتهم وتحدد مكافآتهم بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير وفي حالة قبول استقالة أي عضو يعين مجلس الوزراء من يخلقه .

ج - لا يخضع لأي عضو من أعضاء مجلس الإدارة غير الحكوميين أن يتعاطى أو بالواسطة أية أعمال أو تعهدات بناء أو اسكان للمؤسسة طيلة مدة عضويته في المجلس .

المادة ٦ - تعيين المدير :-

يعين المدير العام بقرار من مجلس الوزراء بتنسيب من الوزير على ان يقرن القرار بالارادة الملكية السامية .

المادة ٧ - راس المال :-

يتكون رأسمال المؤسسة من الموارد التالية :-

- أ - المبالغ التي تخصصها الحكومة لهذه الغاية .
- ب - من القروض والمعونات التي تحصل عليها المؤسسة من الهيئات أو الشركات المحلية أو العربية أو الاجنبية شريطة موافقة مجلس الوزراء عليها .
- ج - سندات دين يوافق مجلس الوزراء على اصدارها بناء على تنسيب المجلس اذا رأى ضرورة لذلك .
- د - الاموال الخاصة التي تتوفر في صندوق التوفير والاقتراض الذي يمكن للمؤسسة انشاءه وفق نظام خاص يوضع لهذه الغاية .
- هـ - أية مصادر أخرى يوافق عليها مجلس الوزراء .

المادة ٨ - صلاحيات المجلس

يمارس المجلس الصلاحيات التالية :-

أ - وضع خطة اسكان عامة تشمل جميع انحاء المملكة تنفذ على مراحل على ان تقتصر اعمال المؤسسة على تأمين السكن لدوي الدخل المحدود حسب التعريف الذي يضعه المجلس لهذه الغاية من حين لآخر .

ب - اعداد ميزانية المؤسسة وإقرارها وعرضها على مجلس الوزراء قبل بدء السنة المالية بشهرين للموافقة عليها .

ج - يجري إنتقاء وتعيين موظفي ومستخدمي المؤسسة وتحديد شروط استخدامهم وعزلهم أو إنهاء استخدامهم وتحديد رواتبهم وتعيين واجباتهم وحقوقهم وتقاعدهم وسائر الامور المتعلقة بهم بموجب نظام خاص يضعه المجلس اذا رأى ضرورة لذلك وإن ان يتم وضع مثل هذا النظام يخضع موظفو المؤسسة في جميع الشؤون المتعلقة بهم الى احكام نظام الموظفين المدنيين واحكام قانون التقاعد المدول بها في الحكومة .

د - الحصول على القروض من المصادر المحلية او خلافا وإبرام العقود المتعلقة بها .

هـ - شراء واستملاك واستئجار الاراضي والمقارن الضرورية لغايات تنفيذ مشاريع الاسكان .

و - تأجير وبيع الاراضي وبيوت السكن أو أية إنشاءات تمتلكها المؤسسة .

ز - تحديد نسبة الفوائد التي تستوفى عن القروض التي تمنحها المؤسسة .

ح - للمجلس حق اسكان المستفيدين لقاء التكاليف والفوائد التي يقررها بموجب نظام يوضع لهذه الغاية .

ط - تخصص جميع المبالغ المستردة من اعمال الاسكان لاستغلالها ثانية في عمليات اسكان جديدة .

المادة ٩ - ضمانات الحكومة

تضمن الحكومة ضمانة مطلقة ما يلي :-

- ١ - التزامات المؤسسة تجاه الغير .
- ٢ - وفورات وقروض الافراد في صندوق التوفير المؤلف بموجب احكام هذا القانون .

المادة ١٠ - الاستفادة من اراضي الدولة لمشاريع الاسكان

اعتباراً من نفاذ هذا القانون تخصص اراضي الدولة واملاكها الصالحة لمشاريع الاسكان الى المؤسسة بقرار من مجلس الوزراء وتنسيب وزير المالية / الاراضي بناء على طلب المجلس .

المادة ١١ - شروط المستفيد

للمجلس حق اسكان المستفيد حسب حاجته لنوع السكن مع مراعاة مقدرته المالية على تسديد الثمن . ويشترط في ذلك ما يلي :-

- ١ - ان يكون المستفيد اديناً قد اتم الحادية والعشرين من عمره .
- ٢ - ان لا يكون المستفيد هو وزوجه او فروعها مالكاً لبيت سكن في مركز عملهما الدائم او قادراً على إنشاء مثل هذا السكن .
- ٣ - ان لا يكون هو وزوجه او فروعها قد انتفع بمشروع اسكان من اية جهة كانت .
- ٤ - تنتقل حقوق وكافة التزامات المستفيد لورثته الشرعيين من بعده .
- ٥ - السكن ملك المؤسسة حين قيام المستفيد بسداد كامل السلفة والفوائد المترتبة عليها ، وعندها على المؤسسة ان تنقل الملكية الى المستفيد .
- ٦ - اذا شغل السكن لاي سبب من الاسباب قبل انتقال ملكية السكن الى المستفيد يحسب للمستفيد بموافقة المؤسسة تأجير السكن وفق الشروط التي تضعها المؤسسة .

المادة ١٢ - تتم معاملة حق الاسكان ونقل الملكية وشروط التملك وخلاف ذلك من الامور التي تنظم حقوق وواجبات المستفيد والمؤسسة بانظمة خاصة على ان يتم تسجيل الملكية والحقوق الاخرى لدى دوائر التسجيل وفق القوانين المرعية .

المادة ١٣ - الاعفاءات

تتمتع المؤسسة بجميع الزايات والحصانات والاعفاءات والتسهيلات التي تتمتع بها الوزارات والدوائر الحكومية .

المادة ١٤ - الخدمات العامة

أ - تقوم البلديات ومصالح المياه وشركات الكهرباء كل فيما يختص به بالاتفاق مع المجلس داخل مناطق البلديات بتوصيل الماء والكهرباء وشق الطرق والمجاري وتأمين المرافق العامة اللازمة لمنطقة السكن بموجب انظمتها . وعلى دائرة السير تنظيم خطوط سير منظمة بأجور محددة . على أنه يجوز للمؤسسة انشاء هذه المرافق العامة على نفقتها الخاصة على ان تجري تسويات مالية بين المؤسسة والبلدية المختصة حسب امكانيات البلدية المالية .

ب - أما خارج مناطق البلدية للمؤسسة أن تقوم بأنشاء شبكة الكهرباء ... اذا كانت خارج منطقة امتياز أي شركة - أو المياه أو الطرق أو المجاري وغيرها من المرافق العامة على نفقتها كما وانها تقوم بنفسها أو عن طريق الغير بأنشاء المرافق العامة الاخرى كالمراكز الاجتماعية والمدارس وروضات الاطفال والمخازن التجارية والعيادات الطبية والاستفادة من دخلها بتأجيرها للجهات المختصة أو للأفراد .

المادة ١٥ - تدقيق الحسابات

يقوم ديوان المحاسبة بتدقيق جميع حسابات المؤسسة ومعاملاتها المالية السنوية . إلا انه يجوز للمجلس بموافقة مجلس الوزراء تكليف أحد مدققي الحسابات القانونيين للقيام بهذه الاعمال .

المادة ١٦ - التأمين

تقوم المؤسسة بالتأمين على جميع المساكن التي اقامتها ضد اخطار الحريق أو أي خطر آخر . وذلك حتى تتمكن من نقل ملكية المساكن لأديها بعد تسديد الانقضاء .

المادة ١٧ - مشاريع الاسكان للمنفعة العامة

تعتبر جميع الاراضي والاملاك التي تقرر انشاء المساكن عليها ، مشاريع للمنفعة العامة .

المادة ١٨ - للمجلس بموافقة مجلس الوزراء أن يضع الانظمة اللازمة لتنفيذ غايات هذا القانون .

المادة ١٩ - يلغى أي تشريع سابق آخر الى المدة الذي تتعارض أحكامه مع أحكام هذا القانون .

المادة ٢٠ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ أحكام هذا القانون .

كل من اشغله

- ٤ -

السيد الرئيس :

يتلى القانون المؤقت رقم (٤١) لسنة ١٩٦٦ قانون صندوق قروض البلديات والقرى للموافقة عليه .
فتلاه المقرر مادة مادة ووافق المجلس على كل مادة منه وعليه بمجموعه وهذا هو نصه بالصيغة التي سيرفع فيها الى الحكومة .

الاسباب الموجبة

بناء على ما تضمنه مشروع السنوات السبع بالنسبة لانجازات مشاريع المجالس البلدية والقروية وتأمين ما تحتاجه من اموال ومساعدات فنية لتنفيذ المشاريع التي وردت في المشروع الآنف الذكر . ورغبة من الحكومة في توحيد الاختصاصات في مختلف أجهزة الدولة . وحصر اختصاصات مجلس الاعمار بالدراسات والتخطيط . اوكلت الحكومة الى لجنة وزارية مؤلفة من اصحاب المعالي نائب رئيس مجلس الاعمار ، وزير المالية . وزير الداخلية لشؤون البلدية والقروية . وزير الاقتصاد الوطني ومحافظ البنك المركزي لدراسة جميع الامكانيات لتحقيق هذه الغاية . وقد رأت اللجنة الوزارية ان افضل الطرق ، دمج مشروع صندوق قروض البلديات الذي كان يمد المجالس البلدية بقروض لتنفيذ مشاريعها من مساعدات وكالة الائتماء الاميركية بموجب اتفاقيات خاصة . مع مشروع الاصلاح الريفي الذي كان يمد المجالس القروية بقروض ومنح لتنفيذ مشاريعها ، والدمول ايضاً من مساعدات وكالة الائتماء الاميركية بموجب اتفاقيات خاصة .

وعلى هذا الاساس قام مجلس الاعمار بمفاوضة وكالة الائتماء الاميركية من اجل انهاء العمل بهذه الاتفاقيات لعدم دفعها اية مساهمات جديدة على اعتبار ان الواردات من الاقساط المنتظر تحصيلها تكفي لتسيير اعمال هذين المشروعين ، فاشترطت وكالة الائتماء الاميركية ان يسبق موافقتها على انهاء الاتفاقيات استصدار قانون بتشكيل دائرة تضم هذين المشروعين يكون لها استقلال مالي واداري وذلك حرصاً منها على استمرار استعمال الاموال التي ساهمت بها والتي تبلغ حوالي المليون دينار لنفس الاغراض والاهداف التي خصصت من اجلها .

لما كان عدم الغاء هذه الاتفاقيات يعطي الحق لوكالة الائتماء الاميركية في الاشراف الكلي والرقابة على الاموال وموافقتهم المسبقة على منح القروض المختلفة الامر الذي لا يستطيع معه الصندوق من اقرار القروض اللازمة للمشاريع المقترحة وبناء على تسييات اللجنة الوزارية بهذا الشأن ، فقد وضع هذا القانون .

قانون مؤقت رقم (٤١) لسنة ١٩٦٦

قانون صندوق قروض البلديات والقرى

♦♦♦♦♦

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون صندوق قروض البلديات والقرى لسنة ١٩٦٦) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات التالية المعاني المحددة لها ادناه ما لم تدل القرينة على خلاف ذلك :-

المملكة	المملكة الاردنية الهاشمية
الحكومة	حكومة المملكة الاردنية الهاشمية
الوزارة	وزارة الداخلية لشؤون البلدية والقروية
الوزير	وزير الداخلية لشؤون البلدية والقروية
الصندوق	صندوق قروض البلديات والقرى الرئيس بمقتضى احكام هذا القانون .
المجلس	مجلس ادارة الصندوق
المدير العام	مدير عام صندوق قروض البلديات والقرى
عضو	عضو مجلس ادارة صندوق قروض البلديات والقرى .
القروض	جميع القروض التي يقرها المجلس بقصد تطوير المدن والقرى .
بلدية	أي امانة او مجلس بلدي او قروي او أية هيئة تمثل القرية بموافقة الحاكم الاداري في المملكة .

المادة ٣ - يؤسس في المملكة بموجب احكام هذا القانون صندوق يسمى صندوق قروض البلديات والقرى ويرتبط بالوزير ، وتكون له شخصية اعتبارية مستقلة ادارياً ومالياً وخاضعاً لخاص به وله ان يقاضي ويقاضى بهذه الصفة .

هكذا من المأهول

المادة ٤ - يكون مركز الصندوق في العاصمة وله ان ينشئ فروعاً في المملكة .

المادة ٥ - يمنح الصندوق القروض للبلديات لمساعدتها على تنفيذ المشاريع المحققة لاغراض التنمية وتقدم طلبات القروض الى الصندوق بواسطة الوزارة للنظر بشأنها .

المادة ٦ - تعتبر اموال الصندوق اموالاً اميرية وتحصل بموجب قانون تحصيل الاموال الاميرية المعمول به ويمارس المجلس لهذا الغرض جميع الصلاحيات المخولة للحاكم الاداري ولجنة تحصيل الاموال الاميرية المنصوص عنها في القانون المذكور .

المادة ٧ - للصندوق الحصول على قروض محلية او اجنبية او اصدار سندات دين بالتشاور والتعاون مع البنك المركزي ومجلس الاعمار بقرار من المجلس وموافقة مجلس الوزراء .

المادة ٨ - رؤساء للصندوق المصرح به ثلاثة ملازمين دينار ويجوز زيادته بقرار من المجلس وموافقة مجلس الوزراء ويتألف من : -

أ - اموال صندوق قروض البلديات - مجلس الاعمار وتحول هذه الاموال الى الصندوق حال نشر هذا القانون في الجريدة الرسمية .

ب - اموال المشروع رقم ٢٧٨/١٥/١٨٠/١٦٤ الاصلاح الريفي للقروض والمنح) مؤسسة الاقراض الزراعي وتحول هذه الاموال الى الصندوق حال نشر هذا القانون في الجريدة الرسمية .

ج - فوائد القروض المستحقة والتي تستحق وكذلك فوائد القروض التي تعاقب اوستمات عليها مجلس الاعمار بالنيابة عن الحكومة مع مؤسسة الانماء الدولية او غيرها لتمويل مشاريع المياه في المملكة .

د - المساعدات والهبات المحلية او الاجنبية التي يقرر المجلس قبلها بموافقة مجلس الوزراء .

هـ - أية اموال اخرى تحول الى الصندوق بقرار من مجلس الوزراء .

و - أية سندات دين يقرر مجلس الادارة اصدارها بالتشاور والتعاون مع البنك المركزي بموافقة مجلس الوزراء وضمنان من الحكومة .

المادة ٩ - يدير اعمال الصندوق :

مجلس ادارة مكون من الوزير رئيساً وسبعة أعضاء هم : -

مدير عام الصندوق

امين عام مجلس الاعمار

وكيل وزارة المالية

وكيل وزارة الاقتصاد الوطني

وكيل وزارة الاشغال العامة

امين العاصمة

امين القدس

المادة ١٠ - يعين المدير العام ويحدد راتبه بقرار من مجلس الوزراء وبارادة ملكية سامية بتنسيب من الوزير ويمارس الصلاحيات التالية : -

أ - يرأس اجتماعات المجلس عند غياب رئيسه .

ب - يكون مسؤولاً عن تطبيق وتنفيذ السياسة التي يضعها المجلس .

ج - يكون مسؤولاً عن ادارة الصندوق على وجه يضمن تحقيق اهدافه المنصوص عليها في هذا القانون ، ويوجه عام يعتبر المسؤول عن جميع الامور المتعلقة بالصندوق وغير المناطة صراحة بموجب هذا القانون بمجلس الادارة .

د - يكون مسؤولاً عن الجهاز التنفيذي وادارته .

المادة ١١ - تحدد شروط تعيين موظفي الجهاز اللازم لاعمال ادارة الصندوق والاشراف عليهم وعزلهم واختصاصاتهم واجازاتهم ومكافآتهم وصندوق ادخالهم وسائر ما يتعلق بهم من الشؤون بنظام يضعه المجلس بموافقة مجلس الوزراء .

المادة ١٢ - ينقل جميع الموظفين من صندوق قروض البلديات (مجلس الاعمار) والاصلاح الريفي (مؤسسة الاقراض الزراعي) الى الصندوق وتكون خدماتهم فيه استمراراً لخدماتهم السابقة .

المادة ١٣ - تحدد علاوات اعضاء المجلس بقرار من على ان لا تتجاوز خمسة دنانير للعضو عن كل جلسة يحضرها ، وعلى ان لا يزيد مجموع ما يتقاضاه العضو عن للأمانة دينار في السنة .

المادة ١٤ - أ - للمجلس طلب الاستشارة والمساعدة فيما يتعلق بأعماله من موظفين أو خبراء الحكومة أو غيرهم ، كما يجوز له استخدام من يشاء من الخبراء والمستشارين الفنيين والاداريين والقانونيين . وعلى الوزارات والدوائر الحكومية والمهيات ذات الصلة العامة ان تزود المجلس بما يطلب منها من تقارير وبحوث وبيانات واحصاءات تفصل بأعماله .

ب - للمجلس ان يوكل لجنة أو أكثر من موظفي الصندوق للقيام بأي أمر يهد به اليها وتحدد صلاحيات هذه اللجان بقرار من .

هذه من المأهول

المادة ١٥ - يودع الصندوق امواله كلها أو أي جزء منها في حسابات جارية أو لاجل في أي بنك محلي يمينه المجلس .

المادة ١٦ - يقر المجلس الموازنة السنوية كما يوافق على المخطط التنظيمي لإدارة الصندوق

المادة ١٧ - يجتمع المجلس بناء على دعوة خطية يصدرها المدير العام ويتألف النصاب القانوني للجلسات بحضور الرئيس أو نائبه وأكثريه الاعضاء وتتخذ القرارات بالاجماع أو بالأكثرية ويكون صوت الرئيس مرجحاً في حالة تساوي الاصوات .

المادة ١٨ - تحول شهرياً جميع امانات المجالس البلدية الموجودة والتي مستحق من رسوم الدخولية والمواد المشتتة والمحروقات والنقل على الطرق بموجب القوانين النافذة المعمول . لدى وزارة المالية الى الصندوق . وكذلك ضريبة الاراضي والابنية ورسوم رخص المهن ويكون للمجالس البلدية حق السحب من اموالها المودعة شريطة عدم الاخلال بالتزاماتها قبل الصندوق .

المادة ١٩ - يحدد المجلس الشروط المتعلقة بالقروض وتقسيم الديون ونسبة الفوائد المقررة عليها وطريقة دفعها واستردادها . كما يحدد المجلس شروط ابداء امواله بمقتضى المادة (١٥) من هذا القانون

المادة ٢٠ - يحفظ الصندوق بسجلات حسابة قانونية ومنفردة لكل من البلديات كوحدة والقرى كوحدة أخرى يعتمدها المجلس وتدقق هذه السجلات قبل نهاية السنة المالية من قبل هيئة محاسبة قانونية ولمجلس الوزراء بطلب من المجلس تكليف ديوان المحاسبة بتدقيق السجلات .

المادة ٢١ - يحظر على البلديات الحصول على أية قروض من أي مصدر محلي أو أجنبي من غير طريق الصندوق .

المادة ٢٢ - لمجلس الوزراء بتسبب من المجلس أن يصدر الانظمة التي يراها ضرورية لتنفيذ أحكام هذا القانون .

المادة ٢٣ - لا تسري أحكام أي قانون أو تشريع معمول به الى المدى الذي تتعارض فيه مع أحكام هذا القانون .

المادة ٢٤ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

السيد الرئيس :

يتل القانون المؤقت رقم (١٥) لسنة ١٩٦٦ قانون الآثار القديمة للموافقة عليه

(قبلا المقررة مادة مادة ووافق المجلس على بكل مادة منه وعليه بمجموعه وهبلا هو نصه بالصيغة التي سيرفع فيها الى الحكومة) .

قانون رقم (٥١) لسنة ١٩٦٨

قانون الآثار القديمة

○○○○

الفصل الاول

مواد عامة

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون الآثار القديمة لسنة ١٩٦٨) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للعبارات والالفاظ التالية الواردة في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه إلا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك : -

تعني عبارة (الأثر القديم) : -

أ - أي أثر تاريخي ثابت او منقول انشاء انسان او كونه او نقشه او بناء او اكتشافه او انتجه أو عدله قبل سنة (١٧٠٠) ميلادية بما في ذلك أي جزء اخيف الى ذلك الأثر أو أعيد بناؤه بعد ذلك التاريخ .

ب - البقايا البشرية وبقايا الحيوانات التي يرجع تاريخها الى ما قبل سنة (٦٠٠) ميلادية . أو ج - أي أثر ثابت او منقول يرجع تاريخه الى ما بعد سنة (١٧٠٠) ميلادية يعلن الوزير بأمر يصدره انه اثر قديم .

تعني لفظة التاجر - الشخص الذي يتعاطى شراء الآثار القديمة وبيعها .

تعني عبارة الاتجار بالآثار القديمة - شراؤها وبيعها .

تعني لفظة الوزير - الوزير الذي ترتبط به دائرة الآثار (رئيس مجلس سلطة الساحة / الآثار)

وتعني عبارة الموقع التاريخي - أية منطقة يرى الوزير ضمن الحد المقرر لها تحتوي على آثار قديمة او أنها ذات صلة بخواص تاريخية هامة سواء ذكرت بالجدول وفقاً للمادة (١١) أم لم تذكر .

ويقصد بعبارة المجلس الاستشاري - المجلس المؤلف بمقتضى الفصل الثاني من هذا القانون .

هذا من الأهل

المادة ٣ - مهمة دائرة الآثار ورسم السياسة الاثرية للدولة والعمل على التنقيب عن الآثار وصيانة القائم منها وتجميل ما حولها ونشر الثقافة الاثرية وتأسيس المتاحف الاثرية والتاريخية والفنية الشعبية والمساعدة على تنظيم المتاحف الاخرى التابعة لكافة النشاطات الحكومية في المملكة والتعاون مع المؤسسات الاثرية الاجنبية .

الفصل الثاني

المجلس الاستشاري

المادة ٤ - يتألف المجلس الاستشاري من :

- الوزير - رئيساً .
- المدير نائباً لرئيس .
- رئيس قسم الآثار والتاريخ في الجامعة الاردنية - عضواً .
- مدير السياحة - عضواً .
- عضو من احدى المدارس الاثرية الاجنبية يعين لمدة سنتين .
- عضوان آخران يعينهما رئيس الوزراء بتنسيب من الوزير .
- مساعد المدير - أميناً للسر .

المادة ٥ - يعقد المجلس جلسات عادية مرة واحدة في الشهر بدعوة من الرئيس ويجوز عقد جلسات اضافية عند الزوم ويكون نصاب الجلسة قانونياً بحضور خمسة اعضاء وتصدر القرارات بأكثرية اصوات الحاضرين .

المادة ٦ - يشتر للمدير المجلس في أي أمر له قيمة او علاقة اثرية لا سيما في الامور التالية :

- أ - طلبات وخص التنقيب .
- ب - مشروع الميزانية السنوية لدائرة الآثار .
- ج - المشاريع المقدمة لصيانة المواقع الاثرية .
- د - الاقتراحات المقدمة لبيع الآثار القديمة التي تملكها الحكومة او اعارتها مؤقتاً للمتاحف والمؤسسات الاثرية الاجنبية .
- هـ - تأسيس متاحف محلية جديدة .
- و - أية امور اخرى تهدف الى ترقية وتوسيع شؤون المتاحف واتخاذ التدابير الممكنة من اجل المحافظة على الآثار .

الفصل الثالث

ملكية الآثار القديمة وادارتها

المادة ٧ - أ - تعتبر الآثار ملكاً للدولة وفقاً لاحكام مواد الفصاين الرابع والخامس من هذا القانون .
ب - ان ملكية الارض لا تكسب صاحبها حق التصرف في الآثار الموجودة على سطحها أو في باطنها ولا تخوله حق التنقيب عن الآثار الا اذا حصل على تصريح بذلك .
ج - يعتبر قرار الوزير فيما اذا كان الشيء او الموقع او البناء أثرياً او غير اثنري بالمعنى المقصود في هذا القانون نهائياً .

المادة ٨ - أ - تناط ادارة الآثار والاشراف عليها بالمدير او من ينوب عنه في حالة غيابه .
ب - يجوز للمدير ان يصدر نشرات مطبوعة بين حين وآخر تتعلق بالشؤون التاريخية والاثريّة .
ج - يجوز للمدير بموافقة الوزير اجراء الحفريات الاثرية في أي مكان داخل المملكة الاردنية الهاشمية .

الفصل الرابع

الاشياء والمباني والمواقع الاثرية

المادة ٩ - أ - ينشر المدير في الجريدة الرسمية جدولاً بموافقة الوزير باسماء المباني والمواقع الاثرية ويجوز له بين حين وآخر ان يضيف الى هذا الجدول مباني ومواقع اثرية اخرى او ان يعدله على ان تعرض الجدول في مركز المحافظة او النوايا او القضاء او الناحية او التقرب التي يقع فيها الموقع الاثري .

ب - للمدير بموافقة الوزير ان يعين حدود المواقع الاثرية .

المادة ١٠ - لا يجوز لأي شخص حقيقي او معنوي بدون تصريح من الوزير أن :

- أ - يحفر في أي موقع أثري ادرج في الجدول المنشور على الوجه المشار اليه في الفقرة (١) من المادة السابقة أو ورد ذكره في أية اضافة او تعديل لذلك الجدول . او
- ب - يجري عمليات حفر او ينشئ بناء او يفرس اشجاراً او يفتح مقالع او يقوم بعمليات ري أو احراق كلس او نحوها من الاعمال في الابنية والمواقع الاثرية او ينواريها او يضع فيها اترية او قاذورات او يجعل منها مقبرة . او
- ج - يخرب أي أثر او يهدم أي قسم او ينقله . او
- د - يدخل تغييراً على أي أثر او يضيف اليه او يرممه . او

ملف من الأرشيف

هـ - يقيم أبنية أو جدراناً تتجاوز على اثر او تلاصقه .

ويشترط في ذلك ان لا تسري احكام الفقرتين (د، هـ) على المباني الاثرية المخصصة لمقاصد دينية او التي تملكها هيئة دينية .

المادة ١١ - اذا وجد بناء او موقع اثري سواء كان مسجلاً في دائرة الاراضي كلك خاص او لم يكن ، يجوز للمدير بموافقة الوزير : -

أ - أن يتفق مع صاحب ذلك البناء او الموقع على حفظه وتقائه وصيانه ويجوز ان يخصص له مبلغاً للقيام بأية عمليات ترميم وصيانة يراها ضرورية .
وفي هذه الحالة يجب ان تتم الانشاءات وفقاً لاية شروط يضعها المدير بموافقة الوزير .

ب - ان يشتري الموقع او يستأجره . او

ج - ان يستملك الموقع وفقاً لاحكام قانون استهلاك الاراضي عند تعذر البيع او الاتجار ، بعد دفع تعويض عادل . او

د - ان يهدم او ينقل اي بناء اثري يكامله او جزء منه .

المادة ١٢ - للوزير بتسليم من المدير ان يصرح لاية جمعية او مؤسسة او أي شخص بالاحتفاظ بأي بناء او موقع اثري وصيانه بالشروط التي يراها مناسبة .

المادة ١٣ - على كل شخص يجوز آثاراً قديمة أو يشغل بناء أو موقعاً أثرياً أن يسمح للمدير أو لأي موظف آخر يفوضه المدير في جميع الاوقات المناسبة . بمعاينة تلك الآثار ودرسها وان يقدم له جميع التسهيلات الممكنة لأخذ رسوم عنها أو صور شمسية وتماذج بواسطة قوالب أو بأية وسيلة أخرى والقيام بأي عمل آخر يراه المدير ضرورياً لصيانة الآثار أو حفظه أو جمع المعلومات عنه . ولا يجوز ادخال أي تغيير على ذلك الآثار أو البناء أو الموقع بدون موافقة الوزير الخطية .

المادة ١٤ - مع عدم الاخلال بأحكام قانون تسجيل الاموال غير المنقولة التي لم يسبق تسجيلها رقم (٦) لسنة ١٩٦٤ يتم تسجيل جميع المواقع الاثرية باسم الخزينة لمصلحة الآثار .

الفصل الخامس

اكتشاف الآثار وتملكها

المادة ١٥ - كل من اكتشف أثراً قديماً من أي نوع كان ولم يكن حائزاً على رخصة التنقيب بمقتضى أحكام المادة (٢٠) من هذا القانون وكل من علم باكتشاف مثل ذلك الأثر ، عليه ان يبلغ أقرب سلطة حكومية عنه خلال ثلاثة أيام . وعلى هذه السلطة أن تضع يدها على هذه الآثار وتبلغ المدير حالاً .

المادة ١٦ - أ - باستثناء ما ورد في الفقرة (٣) من هذه المادة يكون حق الوزير في استهلاك أي اثر قديم موقوفاً على دفع مكافأة لا تقل عن قيمة جوه الأثر الى الشخص الذي عثر عليه .

ب - تحدد هذه القيمة بالاتفاق بين الوزير والشخص الذي عثر على الأثر وعند الاختلاف تحدد القيمة من محكم يعينه مجلس الوزراء ويكون قراره نهائياً .

ج - لا يكون الوزير مكلفاً بدفع قيمة الأثر القديم الى الشخص الذي عثر عليه . -

١ - اذا اكتشف الأثر خلافاً لأي حكم من أحكام هذا القانون . أو

٢ - اذا ارتأى المدير ضرورة الاحتفاظ بالأثر في المكان الذي وجد فيه وعلن أنه منطقة أثرية ، أو

٣ - اذا تم امتلاك الأثر نتيجة قسرة اجريت وفقاً للفقرة الثالثة من المادة (٢٥) من هذا القانون .

المادة ١٧ - أ - للوزير أن ينسب بيع الآثار القديمة التي تملكها الحكومة بموافقة مجلس الوزراء اذا رأى أنها فائضة عن حاجة متحف الآثار الاردني .

ب - للوزير ان يعير اية آثار قديمة تملكها الحكومة الى أية جمعية علمية أو متحف أو ان يستلها بما لدى كل منهما من آثار . وله ان يسمح بتفصيلها من أجل تلك الغاية .

ج - يجب ان يتضمن اتفاق الاعارة للجمعية العلمية أو المتحف الذي أعيرت اليه شروطاً وافية تضمن وقاية الآثار والتأمين عليها واستردادها مع دفع النفقات الضرورية لذلك .

المادة ١٨ - للمدير بموافقة الوزير أن يمنح أي شخص مكافأة مالية لقاء إخبار دائرة الآثار بأن شخصاً ممن نصت عليهم المادة (٢٤) من هذا القانون اكتشف آثاراً منقولة وكتم أمرها .

الفصل السادس

الحفريات الأثرية

المادة ١٩ - لا يجوز لأي شخص باستثناء المذكور في المادة (٨) أن ينظف أرضاً أو يقوم بحفر او تنقيب بغية اكتشاف آثار قديمة ما لم يكن قد حصل على تصريح خطي بذلك من الوزير .

المادة ٢٠ - يمنح الوزير تصريحاً بالتنقيب بتسليم من المجلس الاستشاري للأشخاص الذين في مقدورهم أن ينفقوا على الحفريات المنوي اجرائها مبلغاً من المال يضمن الحصول على نتيجة مرضية من الوجهة الأثرية على ان تقدم لمسم الجمعيات والمؤسسات المعترف بها ضماناً كافياً على كفائتهم العلمية ويشترط ان يكون مدير الحفريات مختصاً وله خبرة بالحفريات .

هكذا من الأشغال

هذا من الأشغال

المادة ٢١- على طالب التصريح ان :-

- أ - يقدم كفالة مالية بمبلغ يتراوح بين (١٠٠٠ و ٥٠٠٠) دينار كأمين لاصدار نشرات علمية وافية عن نتائج الحفريات ومكتشفاتها .
- ب - يضمن وجوب صرف المبالغ التالية كأجور للعمال الاردنيين في المواقع المنوى الحفر فيها وهي :-
 - ١ - خمسمائة دينار لموقع ما قبل التاريخ .
 - ٢ - خمسة آلاف دينار لموقع مدينة ينحصر تاريخها بين (٢٢٠٠ ق م - ٣٣٠ ق م) .
 - ٣ - الفا دينار لموقع يوناني روماني تاريخه من (٣٣٠ ق م - ٣٥٠ ق م) .
 - ٤ - الفا دينار لموقع بزنطي تاريخه من (٤٠٠ م - ٦٤٠ م) .
 - ٥ - خمسمائة دينار لموقع اسلامي تاريخه من (٦٤٠ م - ١١٠٠ م) .
 - ٦ - الف دينار لموقع تاريخه من (١٢٠٠ م - ١٧٠٠ م) .

نادة ٢٢- يترتب على من يقدم طلباً للحصول على التصريح ان يبين :-

- أ - مؤهلاته العلمية وخبراته السابقة .
- ب - المكان الذي ينوي التنقيب فيه مع غطط لذلك المكان .
- ج - الزمن الذي يقدره لاتمام عمليات الحفر .
- د - المبلغ الذي يستطيع انفاقه على الحفر .

المادة ٢٣- يجب ان يعمل مع بعثة الحفريات مساح ورسام .

المادة ٢٤- أ - لا يجوز لحامل تصريح الحفر أن يطمر ما يكون قد حفره هو أو ما حفره سلفه في أي موقع أثري إلا بموافقة المدير الخطية .

ب - على حامل التصريح أن يزود المدير بمجموعة من الصور الملونة (Slides) والصور العادية أسود وابيض لا يكشفه من آثار .

المادة ٢٥- كل رخصة تمنح بمقتضى هذا الفصل تكون خاضعة للشروط التالية بالإضافة الى أية شروط أخرى يضعها المدير :-

أ - اذا كانت الأرض التي صدرت الرخصة للتنقيب فيها ملكاً خاصاً فيجب على المرخص له أن يتفق مع صاحب الأرض على :-

- ١ - استئجارها اذا كانت مدة الحفر لموسمين .
- ٢ - شرائها باسم الخزينة / الآثار اذا زادت مدة التنقيب عن ذلك .
- ٣ - اذا لم يتم الاتفاق بين المتقب ومالك الأرض فيجوز للمدير بتسليم من المجلس الاستشاري استملاك الأرض كلها أو بعضها بالنيابة عن حامل الرخصة وعلى نفقته او ان يستأجرها وفقاً لاحكام القانون .

ب - على المرخص له ان يتخذ جميع التدابير المعقولة لوقاية الآثار التي يكتشفها .

ج - على المرخص له ان يتيح للمدير عند الانتهاء من اعمال التنقيب او في أي وقت آخر يعينه المدير فرصة قسة الآثار التي اكتشفت بمقتضى المادة (١٦) من هذا القانون .

د - تجري القسة بمعرفة لجنة مؤلفة من المدير ومساعدته الفني ومدير مكتب المحافظة التي تم فيها الحفر مع مراعاة اعطاء صاحب الرخصة حصة عادلة .

هـ - على المرخص له ان يودع لدى المدير خلال مدة معقولة ما يحتاج اليه من صور وقوالب او نماذج للآثار التي كانت من نصيبه في القسة .

و - على المرخص له ان يقدم للمدير مخططات بالحفريات التي يقوم بها وان يقدم قبل اجراء القسة المنصوص عليها في الفقرة الثالثة من هذه المادة بيانات ورسوماً وصوراً شمسية لجميع الآثار التي اكتشفها وما يطلبه المدير من المعلومات الاضافية .

ز - على المدير ان يعين ممثلاً له لحضور الحفريات تكسون نفقته على الشخص او الهيئة او المؤسسة التي تجريها كما تكون الحفريات وجميع الاشياء المكتشفة تحت اشراف ذلك الموظف .

ح - يتقاضى ممثل الدائرة المذكور في الفقرة (ز) من هذه المادة مياومة وفق الانظمة المالية للدولة من المرخص له بالإضافة الى اجرة سفره وتأمين منامه وطعامه .

المادة ٢٦- على حامل رخصة التنقيب ان :-

أ - يتخذ جميع التدابير اللازمة لوقاية الآثار التي يكتشفها والمحافظة عليها .

ب - يقدم للمدير مخططات بالحفريات التي يقوم بها مع سجل كامل واضح للمكتشفات وصورها ورسوماها .

ج - يزود المدير بنسختين من كل نشرة مطبوعة تتعلق بالحفريات او جزء منها خلال مسدة معقولة لحفظها في سجلات دائرة الآثار ولا يجوز له نشر المعلومات او اذاعة البيانات عنها إلا بعد موافقة المدير الخطية .

د - يقدم للمدير بياناً فنياً وائياً في فترة لاتتجاوز الستين من انتهاء الحفريات يتضمن نتائج الحفريات . واذا تخلف عن ذلك يجوز للمدير بموافقة الوزير ان يلغي الرخصة ويصادر مبلغ التأمين .

المادة ٢٧- ينتهي العمل بالرخصة للحفر في ٣١ كانون اول من نفس السنة التي صدرت الرخصة فيها مسلم يعين الوزير مدة محددة للعمل بتلك الرخصة .

المادة ٢٨- يترتب على كل من يحمل رخصة بالتنقيب عن الآثار ويرغب في مواصلة الحفريات بعد انتهاء مدة العمل بالرخصة ان يتقدم بطلب خطي الى المدير لتجديدها قبل شهر واحد من تاريخ المباشرة باعمال الحفر .

المادة ٢٩- تبرز رخصة التنقيب عند طلبها من أي موظف مختص .

المادة ٣٠- اذا خالف المرخص له أي شرط من الشروط التي بموجبها منحت له رخصة التنقيب فيجوز للمدير بموافقة الوزير ان يوقف العمل بالرخصة او ان يلغيا وبصادر الآثار التي تم اكتشافها .

المادة ٣١- لا يجوز لأي شخص ان يصدر الى الخارج اي اثر قديم مالم يكن قد حصل على رخصة بذلك بموافقة مجلس الوزراء وبتنسيب من الوزير .

المادة ٣٢- أ - رخصة التصدير شخصية لحاملها وغير قابلة للتحويل .

ب - يستوفى رسم قدره ١٥٪ من قيمة الآثار التي يصرح بتصديرها على ان لا يقل الرسم المذكور عن (٥٠) فلساً ويغيب الحصول على رخصة لكل اثر بمفرده . وفي الاحوال التي يراها المدير تمنح رخصة واحدة لتصدير قطع متعددة بموافقة مجلس الوزراء وبتنسيب من الوزير .

ج - يكلف مدير الجمارك موظفاً للإشراف على تعبئة قطع الآثار في مكان وجودها على ان يتحمل طالب التصدير نفقات سفر الموظف واجوره .

المادة ٣٣- لا يستوفى رسم عن رخصة تصدير الآثار : -

أ - التي تنازل الوزير عنها او منحها لحامل رخصة التنقيب .

ب - التي اعيرت او استبدلت وفق احكام الفقرة الثانية من المادة (١٧) من هذا القانون .

المادة ٣٤- أ - على كل من يطلب رخصة تصدير اثر قديم أن يسودع ذلك الاثر لدى المدير لمعاينة وتسجيله .

ب - توجه طلبات الحصول على التصريح بالتصدير خطياً الى المدير وعلى الطالب ان يزود مدير الآثار ببيان يوضح فيه :

١ - نوع الآثار وقيمتها والمكان الذي وجد فيه

٢ - البلد الذي ينوي التصدير اليه .

٣ - اسم المرسل اليه وعنوانه

٤ - أية معلومات اخرى قد يطلبها المدير

المادة ٣٥- للمدير الحق ان يمنع تصدير أي اثر قديم - يرى ان بقاءه في الماسكة الاردنية المشائية ضروري للصالح العام .

المادة ٣٦- يحظر استيراد الآثار من الخارج وتصادر أية آثار مستوردة وتسام المدير لحفظها باعتبارها ملكاً للدولة .

الفصل الثامن

الآثار بالآثار

المادة ٣٧- أ - على كل من يملك آثاراً قديمة ويرغب بالتصرف بها ان يحدد قد حصل على رخصة بذلك من المدير حتى اذا ما تنازل عن حقه في الشراء يتبع صاحبها شهادة بذلك .

ب - تصدر رخص لبيع الآثار والآثار بها من مدير الآثار او من يعينه المجلس الاستشاري في حالة غيابه .

ج - تكون الرخصة الممنوحة لبيع الآثار والآثار بها شخصية لحاملها وغير قابلة للتحويل .

د - تصدر الرخصة لمدة سنة واحدة اعتباراً من بداية السنة المالية وتنتهي بانتهائها .

هـ - يستوفى عن كل رخصة للآثار بالآثار رسم قدره مائة دينار .

و - للمدير الحق في ان يسحب رخصة الاتجار اذا خالف صاحبها أي شرط من الشروط المدرجة فيها او ارتكب اية مخالفة لهذا القانون .

ز - يجب ابراز هذه الرخصة عند الطلب لأي موظف من موظفي دائرة الآثار او أي فرد من أفراد الشرطة .

ح - لا يجوز للأشخاص الذين منحت لهم رخصة بيع الآثار او الاتجار بها ان يبيعوا الآثار او يتجروا بها في مكان غير المكان المدين بالرخصة .

ط - على كل شخص منح رخصة لبيع الآثار او الاتجار بها ان يحتفظ سجلاً بالآثار التي في حوزته او التي اشتراها للبيع او التي باعها .

المادة ٣٨- يجب ان يتضمن السجل التفاصيل التالية : -

أ - وصفاً مختصراً لكل قطعة من الآثار ورقماً متسلسلاً يطابق الرقم المخصص لقطعة الآثار نفسها .

ب - معلومات عن المكان الذي وجدت فيه قطعة الآثار وكنيته ومسولها الى حوزة البائع .

ج - تاريخ شرائها او وصولها الى حوزته .

هكذا من الأهل

د - المبلغ الذي دفع ثمناً لها أو قيمة أي اعتبار آخر اعطاه البائع لشراء قطعة الآثار .

هـ - الصاق صورة أو رسم للقطع المسجلة امام ارقامها في السجل .

المادة ٣٩ - أ - يتفق لمدير الآثار أو المتوضين من قبله في المحافظات والولاية والنواحي معاينة جميع الآثار التي في حوزة المرخص له والاطلاع على السجل المشار اليه في المادة السابقة للتأكد من ان القيود صحيحة .

ب - على المؤلف الذي يقوم بمعاينة سجل الآثار في المكان المرخص ان يدون تاريخ المعاينة وان يثبت أية ملاحظات يراها مناسبة في السجل .

ج - ترسل الى المدير في نهاية كل شهر نسخة عن القيود التي اثبتت في السجل خلال ذلك الشهر .

المادة ٤٠ - اذا خالف أي شخص احكام هذا الفصل يجوز لمدير الآثار إلغاء الرخصة الممنوحة له .

الفصل التاسع

اصدار رخص لانشاء الابنية في المواقع الاثرية

المادة ٤١ - تقدم جميع الطلبات لانشاء الابنية أو نقل الحجارة الاثرية أو تنظيف الكهوف القديمة أو الآبار على النماذج الخاصة التي تقدمها دائرة الآثار .

المادة ٤٢ - يعطى بالرخصة لمدة ستة اشهر من تاريخ صدورها ويجوز تجديدها بموافقة الوزير الخطية .

المادة ٤٣ - تستوفى الرسوم التالية عن الرخص المذكورة آنفاً : -

أ - دينار اردني واحد عن كل دوئم أو اقل من ذلك .

ب - دينار اردني واحد عن كل دوئم أو جزء من الدوئم زاد عن الدوئم الاول .

ج - خمسة دنانير اردنية لاستعمال كهف قديم أو بئر .

د - يستوفى ثمناً لكل حجر قديم نقل من مكانه أو استعمال في البناء : -

١ - عشرة فلوس عن كل حجر ناري .

٢ - خمسة وعشرون فلماً عن كل حجر من الأنواع الأخرى .

المادة ٤٤ - يترتب على مقدم الطلب ان يدفع نفقات اجراء أي معاينة خاصة على الموقع المراد انشاء البناء عليه .

المادة ٤٥ - يجوز للمدير ان يرفض الموافقة على انشاء الابنية في المواقع الاثرية أو بيع حجارها .

الفصل العاشر

العقوبات

المادة ٤٦ - كل من : -

أ - ارتكب أي عمل محظور بموجب هذا القانون أو أي قرار صادر بمقتضاه / أو .

ب - تخلف عن القيام بأي عمل طلب اليه القيام به بموجب هذا القانون أو

ج - ادلى ببيان كاذب في طلب الحصول على رخصة بالحفر أو خالف الشروط التي اشترطت في منح التصريح بالحفر أو

د - أثير بالآثار بدون رخصة . أو خالف الشروط التي اشترطت في منح رخصة الانجاس بالآثار أو ادلى ببيان كاذب في طلب الحصول على رخصة كهذه . أو -

هـ - شوه أو أثلف أو طمس أو نقل أو حجب أية آثار .

يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين أو بغرامة من ٢٠ ديناراً الى ٢٠٠ ديناراً . ولا يجوز تخفيض الحبس عن شهرين والغرامة عن عشرين ديناراً عند وجود أسباب تخفيف تقديرية وعلاوة على ذلك : -

١ - تصدر أية آثار ارتكبت المخالفة من اجلها أو بصدددها .

٢ - يهدم ويزال، على نفقة المخالف . أي بناء انشئ أو أي نبات زرع أو أي شيء أحدث خلافاً لهذا القانون .

٣ - يكون مرتكب المخالفة مكلفاً بدفع نفقات اصلاح أي ضرر الحق به أية آثار حسب تقدير المدير .

المادة ٤٧ - أ - كل من عثر على اثر قديم وتخلف عن التبليغ عنه . أو عن اتخاذ التدابير اللازمة لصيانته أو عن ذكر الظروف التي أحاطت باكتشافه أو عن بيان مصدره . أو قدم عن قصد بياناً كاذباً بهذا الشأن يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على شهر واحد أو بغرامة لا تزيد على عشرين ديناراً ولا يجوز تخفيض عقوبة الحبس عن اسبوع واحد والغرامة عن عشرة دنانير عند وجود أسباب تخفيف تقديرية .

ب - كل شخص لا يحمل رخصة تنقيب صادرة بمقتضى احكام المادة (٢٠) من هذا القانون ونقب عن اثار أو خرب اية جدران أو انشاءات أو أية اشياء تعتبر اثرية بالمعنى المقصود من هذا القانون ، سواء اجريت اعمال التنقيب فوق الأرض أو تحتها سواء اكانت ملكاً له أم لغيره يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة اشهر أو بغرامة تراوح من خمسين ديناراً ومائتي دينار ولا يجوز تخفيض الغرامة عن عشرة دنانير عند وجود أسباب تخفيف تقديرية . وتصادر وسائل الحفر والآثار المستخرجة .

هكذا من الأهل

ج - كل من صدر او حاول تصدير أي أثر قديم حظر تصديره بمقتضى المادة (٣٥) من هذا القانون يعاقب بالحبس من ثلاثة اشهر الى سنتين او بغرامة من مائة دينار الى ثلاثمائة دينار وينوز الاستماعة عن الغرامة بقية الاثر حسب تقدير المدير اذا كانت أكثر من مبلغ الغرامة المحكوم به .

د - كل من غش او حاول ان يغش عن قصد أي مشتر او موظف حكومة حين اعطائه وصفاً أو بياناً أو أي إيضاح عن حقيقة أي أثر أو أهدية يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن شهر او بفرادة لا تقل عن (٥٠) ديناراً أو بكلتا العقوبتين .

الفصل الحادى عشر

القرارات

مادة ٤٨ - لمجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير ان يصدر الانظمة الضرورية لتنفيذ احكام هذا القانون وخاصة فيما يتعلق :-

- أ - مراقبة الاشياء والابنية والمواقع الاثرية .
- ب - زيارة المواقع الاثرية وتعيين الرسوم التي تستوفى عنها .

الفصل الثاني عشر

الالغاءات

المادة ٤٩ - يلغى هذا القانون جميع ما سبقه من القوانين والقرارات على ان تعتبر جداول المباني والمواقع الاثرية الصادرة بمقتضى قانون الماديات لسنة ١٩٣٥ وقانون الآثار الفلسطيني . أو أي جدول يوضع للاماكن الاثرية او قرار يصدر هذا القانون معدولاً بها كأنها صادرة بمقتضى هذا القانون .

المادة ٥٠ - رئيس الوزراء ووزير العدلية والوزير المختص بالاثار مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

- ٦ -

السيد الرئيس :

يتلى القانون المؤقت رقم (٥٢) لسنة ١٩٦٦ قانون مؤسسة تلفزيون المملكة الأردنية الهاشمية للموافقة عليه .
(فتلاه المقرر مادة مائة ووافق المجلس على كسل مادة مئة وعليه بمجموعه وهذا هو بالصيغة التي سيرفع فيها الى الحكومة) .

قانون رقم (٥٢) لسنة ١٩٦٨ قانون مؤسسة تلفزيون المملكة الاردنية الهاشمية

•••••

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون مؤسسة تلفزيون المملكة الاردنية الهاشمية لسنة ١٩٦٨) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكليات الواردة في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه . الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك :-

أ - المملكة	المملكة الاردنية الهاشمية
ب - حكومة	حكومة المملكة الاردنية الهاشمية
ج - الوزير	وزير الاعلام
د - مؤسسة	مؤسسة تلفزيون المملكة الاردنية الهاشمية

المادة ٣ - تقوم في المملكة مؤسسة حكومية خاصة ذات شخصية اعتبارية تسمى (مؤسسة تلفزيون المملكة الاردنية الهاشمية) تكون مسؤولة عن انشاء التلفزيون في المملكة وادارته وتنميته واستغلاله وصيانته والقيام بجميع الاعمال المتعلقة به وترتبط هذه المؤسسة بالوزير .

المادة ٤ - تنظم جميع الشؤون المتعلقة بموظفي المؤسسة بموجب انظمة خاصة تصدر بموجب هذا القانون .

المادة ٥ - يكون مركز المؤسسة في عمان ويجوز لها ان تؤسس فروعاً لها ومكاتب في أي مكان من المملكة ، كما يجوز لها ان تعين عملاء لها او ممثلين عنها في داخل المملكة وخارجها ، كلما رأت ذلك مناسباً .

المادة ٦ - غايات المؤسسة هي تحقيق اهداف الاعلام في المملكة في توعية المواطن الاردني وتنشيطه وتنمية فكره وذوقه وتقديم التسلية المفيدة له عن طريق وسائل البث التلفزيوني المختلفة .

المادة ٧ - لتحقيق الغايات المذكورة في المادة السادسة من هذا القانون تقوم المؤسسة بما يلي :-
أ - انشاء محطة او أكثر ، حسبها تقتضي الحاجة ، للبث التلفزيوني وتزويدها بجميع الادوات والمعدات اللازمة لكي تؤدي مهمتها على الوجه الانسب .

هكذا من الأشهر

بـ بث الصورة التلفزيونية والصوت الذين يمكن استقبالهما مجتمعين في جهاز التلفزيون ، وذلك في جميع المناطق التي تقع ضمن حدود المملكة ويمكن البث اليها فنيا .
جـ - العمل على صيانة الحطة - او الحطات - بما فيها من الادوات ، والانشاءات ، والمعدات ، وتطويرها وتوسيعها حسب مقتضى الحاجة .

المادة ٨ - يتولى ادارة المؤسسة مدير عام يرتبط بالوزير مباشرة ويكون مسؤولا امامه عن تنفيذ السياسة العامة للمؤسسة وعن حسن سير العمل فيها من الناحيتين الادارية والفنية .

المادة ٩ - يكون مصدر تمويل المؤسسة ، الاموال التي ترصدها الحكومة في الميزانية العامة للدولة لحساب المؤسسة لغايات تغطية احتياجاتها السنوية الفنية والادارية ، وتحول الاموال المقررة لهذه الغاية لحساب المؤسسة فور اقرار الميزانية .

المادة ١٠ - يعين مجلس الوزراء : بتنسيب من الوزير ، المدير العام للمؤسسة ويقرن التعيين بارادة ملكية سامية (ان كان المدير العام موظفا مضافا) .

المادة ١١ - لمجلس الوزراء ، بتنسيب من الوزير ، ان يصدر الانظمة التي يراها ضرورية لتنفيذ احكام هذا القانون ، بما في ذلك تعيين الرخص التي تصدر بمقتضاها وتحديد رسومها ، وفرض العقوبات المترتبة على مخالفة احكامها .

المادة ١٢ - لا يعمل باي قانون او نظام سابق آخر يتعلق بالتلفزيون الى المدى الذي تتعارض فيه احكامه مع احكام هذا القانون .

المادة ١٣ - رئيس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

- ٧ -

السيد الرئيس :

يتل القانون المؤقت رقم (٥٥) لسنة ١٩٦٦ قانون مناطق الانشاء خارج حدود البلديات للموافقة عليه .
(فتلاه المقرر مادة مساهده ووافق المجلس على كل مادة منه وعليه بمجموعه . وهذا هو نصه بالصيغة التي سيرفع فيها الى الحكومة) .

قانون رقم (٥٥) لسنة ١٩٦٨ قانون مناطق الانشاءات خارج حدود البلديات

○○○○

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون مناطق الانشاءات خارج حدود البلديات لسنة ١٩٦٨) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات التالية المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على خلاف ذلك : -

١ - الوزير او الوزارة وزير وزارة الداخلية للشؤون البلدية والقروية .

٢ - مناطق الانشاءات المناطق التي يعلن وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية في الجريدة الرسمية شمولها بهذا القانون مع بيان حدودها واوصافها .

٣ - الانشاءات اية ابنية مقامة من الحجر او الاسمنت او الخشب او الزينكو او الطين او اللبن او التلك او اية مادة اخرى او اي حائط او جدار او سياج .

٤ - مالكو الانشاءات مالكو الانشاءات المسجل او المعروف واي شريك في ملكيتها او متولي الوقف او الوصي او القيم او الشخص الذي يتقاضى بدل ايجارها ولو لحساب غيره .

المادة ٣ - للوزير ان يعلن في الجريدة الرسمية أية مناطق أو أي جزء منها أنها مناطق انشاءات وله أن يطلب بأمر يصدره من مالكي تلك الانشاءات ببلغة اليهم بضرورة القيام بأي عمل أو أعمال تتعلق بتلك الانشاءات أو الارض المحيطة بها يراها ضرورية من أجل تنظيمها وتجميلها ضمن مدة لا تقل عن شهر واحد يحددها لذلك .

هذا من المجلد

هكذا من أهل

المادة ٤ - اذا تخلف اي مالك انشاءات عن تنفيذ ما طلب منه بمقتضى المادة السابقة ضمن المدة المفروضة وعلى وجه يوافق عليه المهندس المسؤول في الوزارة ، تتولى الوزارة اجراء ذلك العمل والاعمال وتحصل النفقات من المالك بالطريقة التي تحصل بها الاموال الاميرية . وتكون الشهادة التي تصدرها الوزارة بتوقيع الوزير بالنسبة لمقدار هذه النفقات غير خاضعة للظلم .

المادة ٥ - بالاضافة لما ورد في المادة السابقة يعاقب كل مالك خالف احكام هذا القانون بالحبس لمدة لا تزيد على شهر واحد أو بغرامة لا تزيد على خمسين ديناراً أو بكليتا هاتين العقوبتين ، ويشترط لوقف الملاحقة الجزائية بحق المخالف أو اسقاط دعوى الحق العام أو اسقاط العقوبة عنه اذا كان المخالف عن القيام بمتطلبات الامر خلال المدة المبينة فيه ناشئاً عن أي سبب من الاسباب التالية : -

أ - غياب المالك عن المملكة بصورة مستمرة لمدة لا تقل عن شهر واحد من تاريخ التبليغ .

ب - عدم اقتدار المالك مالياً بشهادة من المحافظ ثبت ذلك وفي هذه الحالة يجوز للمحافظ المختص بأمر خطي يصدره أن يعفي المالك من دفع جميع أو بعض النفقات المترتبة عليه .

المادة ٦ - لمجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير ان يضع الانظمة التي يراها مناسبة لتنفيذ احكام هذا القانون .

المادة ٧ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

- ٨ -

السيد الرئيس :

يتلى القانون المؤقت رقم (٥٨) لسنة ١٩٦٦ المعدل لقانون البلديات للمواقفة عليه ،

(فتلاه المقرر مادة مادة ووافق المجلس على كل مادة منه وعليه مجموعه وهذا هو نصه بالصيغة التي سيرفع فيها الى الحكومة) .

المادة المعدل بها الان	ملخص ملاحظات مجلس الاعيان حول القانون المؤقت رقم (٥٨) لسنة ١٩٦٦ المعدل لقانون البلديات	المادة كما وردت من مجلس النواب	ملاحظات اللجنة القانونية لمجلس الاعيان
المادة المعدل بها الان	ليس لها اصل بالقانون الاصيل	ز - بصرف النظر عما ورد في هذا القانون يجوز لمجلس الوزراء اصدار أنظمة مباشرة في أي موضوع من اجل تنفيذ احكامه وتعتبر جميع الأنظمة الصادرة من قبل مجلس الوزراء مباشرة صحيحة وكائناً صادرة بمقتضى هذا القانون .	انظر قرار اللجنة القانونية رقم (٩) المؤرخ في ١٠/١/١٩٦٨ البند (٨)
المادة المعدل بها الان	ليس لها اصل بالقانون الاصيل	تملك المادة (٤١) من القانون الاصيل باضافة الفقرة التالية اليها كفقرة - (٥) : - (ز) ليس في هذا القانون ما يمنع مجلس الوزراء من اصدار أنظمة مباشرة من اجل تنفيذ احكامه أو ما يتبناها وتعتبر جميع الأنظمة الصادرة من قبل مجلس الوزراء مباشرة صحيحة وكائناً صادرة بمقتضى هذا القانون .	

قانون رقم (٥٨) لسنة ١٩٦٨
قانون معدل لقانون البلديات

المادة (١) يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون البلديات لسنة ١٩٦٨) ويقرأ مع قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة (٢) تعدل المادة (٤١) من القانون الاصيل بأضافة الفقرة التالية اليها كقائمة (ز) : -

ز - بصرف النظر عما ورد في هذا القانون يجوز لمجلس الوزراء اصدار أنظمة مباشرة في أي موضوع من أجل تنفيذ أحكامه ، وتعتبر جميع الأنظمة الصادرة من قبل مجلس الوزراء مباشرة صحيحة وكأنها صادرة بمقتضى هذا القانون .

- ٩ -

السيد الرئيس :

ينلى القانون المؤقت رقم (٦٦) لسنة ١٩٦٦ المعدل لقانون التربية والتعليم للموافقة عليه .

(فتلاه المقرر مادة مادة ووافق المجلس على كل مادة منه وعليه بمجموعه وهذا هو نصه بالصيغة التي سيرفع فيها الى الحكومة) .

ملحوظات مجلس الاعيان حول القانون المؤقت رقم (٦٦) لسنة ١٩٦٦ المعدل لقانون التربية والتعليم

الاجراءات الفنية القانونية مجلس الاعيان	المادة كما وردت من مجلس النواب	المادة كما وردت من الحكومة بالتعديل	المادة المعمول بها الان
انظر قرار اللجنة القانونية رقم (٣) المؤرخ في ١٠/١/١٩٦٨ البند (٩) .	موافقة كما وردت من الحكومة	<p>تعمل المادة (٢) من القانون الاصيل بأضافة كلمة (العامة) الى عبارة (الشهادة الاعادية) الواردة فيها .</p> <p>تعمل المادة (٨) من القانون الاصيل بأضافة العبارة التالية الى آخر الفقرة (أ) منها : - (ست منها اجابية وثلاث اعادية) .</p> <p>يلغى ما جاء في المادة (١٠) من القانون الاصيل ويستعاض عنه بما يلي : - المادة (١٠) : - يقبل الطالب في السنة الاولى من المرحلة الابتدائية اذا تم السنة السادسة من عمره في أول العام الدراسي ضمن حدود الاكليات .</p> <p>تعمل المادة (١٨) من القانون الاصيل بتسليم كلمة (الاعادية العامة) الواردة فيها والاستعاضة عنها بعبارة (الاعادية العامة) الواردة فيها .</p>	<p>نفس الفقرة من المادة (٢) : - تتبع عبارة (الشهادة الاعادية) الشهادة التي تمنحها الوزارة في نهاية التعليم الابتدائي .</p> <p>نفس الفقرة (أ) من المادة (٨) : - ١ - لولاية ومليتها تسع سنوات</p> <p>نفس المادة (١٠) : - ١ - مدة مرحلة الايام تسع سنوات تبدأ في أول العام الدراسي الذي يلي تقاسم السنة السادسة من عمر الطالب .</p> <p>نفس المادة (١٨) : - لا يقبل في المرحلة الثانوية الا من يحصل الشهادة الاعادية اما للدارس الخاصة التي لم تعد طلابيا لتقديم هذا الفحص فتسجل مهلة سنتين من قضاء هذا القانون لتحقيق هذه الغاية .</p>

هكذا من الأهل

المادة كما وردت من مجلس الاعيان	المادة كما وردت من مجلس النواب	المادة كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد	المادة المعمول بها الآن
انظر قرار اللجنة القانونية رقم (٩) المؤرخ في ١٠/١٢/١٩٦٨ البند (٩)	موافقة كما وردت من الحكومة	تمثل المادة (٢٦) من القانون الاصل باختيار ما جاء فيها فقرة (١) وازاحة الفقرتين التاليتين اليها : ب- تحدد الوزارة أنواع الاجازة المنصوص عليها في الفقرة (١) بموجب نظام . ج- تعبر اجازات التعليم الصادرة عن الوزارة قبل نفاذ هذا القانون كأنها صادرة بمقتضاها .	ليس لها أصل بالقانون الاصل
		تمثل المادة (٢٨) من القانون الاصل كما يلي : ١- باضافة لفظة (الخ) بعد كلمة (الخدمة) الواردة في الفقرة (ج) منها . ب- بالغاء ما جاء في الفقرة (ح) منها والاستعاضة عنه بما يلي : ج - ثلاثة أعضاء من ذوي الخبرة والرائي المهتمين بأمر التربية والتعليم يتسلمون الزمر بصفتهم الشخصية من خارج الوزارة . يأخذ ما جاء في الفقرة ٣٣ من القانون الاصل ويستأنف عنه بما يلي : المادة (٣٣) : -	نفس الفقرة (ج) من المادة (٢٨) : ج- تمل عن مؤسبات التعليم العالي يتسلم الزمر ويؤخذ دورها منها بحسب عقد تأسيسها . نفس الفقرة (ح) من المادة (٢٨) : ج- عضوين من ذوي الخبرة والرائي المهتمين بأمر التربية والتعليم يتسلمون الزمر بصفتهم الشخصية من خارج الوزارة .
		يكون التعاصب القانوني للجنة العليا من ستة اعضاء وتصدر قراراتها بالاجماع أو بأكثرية الاعضاء الخارجين وعلى الوزير أن يرفع قرارات اللجنة العليا التي تتعلق بالسياسة العامة للمناهج المدرسية الى مجلس الوزراء للنظر فيها .	نفس المادة (٣٣) : - يكون التعاصب القانوني للجنة العليا من ستة اعضاء وتصدر قراراتها بالاجماع أو بأكثرية الاعضاء الخارجين وعلى الوزير أن يرفعها الى مجلس الوزراء للنظر فيها .

المادة كما وردت من مجلس النواب	المادة كما وردت من الحكومة	المادة كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد	المادة المعمول بها الآن
انظر قرار اللجنة القانونية رقم (٩) المؤرخ في ١٠/١/١٩٦٨ البند (٩)	موافقة كما وردت من الحكومة	تمثل المادة (٣٦) من القانون الاصل بالغاء ما جاء في الفقرة (أ) منها والاستعاضة عنه بما يلي : ١- رئيس وعدد من الأعضاء يكون كل واحد منهم دون غيره متخصصا في بحث سن المباحث التي تدرس في المراحل التعليمية المختلفة ، ويجب أن يكونوا من حملة الشهادات الجامعية ومن ذوي الخبرة في التدريس لسللة لا تقل عن ثلاث سنوات . تمثل المادة (٤٥) من القانون الاصل كما يلي : أ - بأخضاع عبارة (بالغة العربية) بعد كلمة (مدرسي) الواردة في الفقرة (أ) منها . ب- بأضافة الفقرة (ج) التالية اليها : ج- في حالة تقرير كتاب مدرسي في بحث اللغة الانجليزية سواء بطريقة المسابقة الحرة او بطريقة التكليف تقدر اللجنة العليا المكافاة المالية التي يستحقها المؤلف ويصبح هذا الكتاب من حقوق الوزارة . تمثل المادة (٥٥) من القانون الاصل بخطب عبارة (الشهادة الازلية) الواردة فيها والاستعاضة عنها بعبارة (الشهادة الاعادة العامة) .	نفس الفقرة (أ) من المادة (٣٦) : ١- رئيس وستة أعضاء يكون كل واحد منهم دون غيره متخصصا في بحث سن المباحث التالية : الاداب ، العلوم ، الصناعة ، الزراعة ، التجارة ، التربية وعلم النفس . ويجب أن يكونوا من حملة الشهادات الجامعية ومن ذوي الخبرة في التدريس لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات . نفس الفقرة (أ) من المادة (٤٥) : أ- في حالة تقرير كتاب مدرسي يعرض فوائده مبلغ خمسمائة دينار حدا أعلى وفق نظام خاص : ويعتبر هذا الكتاب من حقوق الوزارة . ج- ليس لها أصل بالقانون الاصل . نفس المادة (٥٥) : - تجري للوزارة امتحانا عاما في نهاية المرحلة الازلية تمنح الطلاب الناجحين فيه شهادة تسمى (الشهادة الازلية) ويكون تنظيم هذا الامتحان وشروط منح الشهادة بموجب تعليمات خاصة تصدرها الوزارة .

[illegible]

<p>انظر قرار اللجنة القانونية رقم (٩) المؤرخ في ١٠/١/١٩٦٨ بندا (٩)</p>	<p>موافقة كما وردت من الحكومة</p>	<p>ينبغي للموران الواردة تحت الفصل الخامس عشر من القانون الاصيل ويستأنش عنه بالمرور التالي (البجعات العلمية) .</p>
<p>ينبغي ما جاء في المادة (١٠٠) من القانون الاصيل ويستأنش عنه بما يلي :-</p> <p>المادة (١٠٠) :-</p> <p>تعالج شؤون البجعات العلمية بنظام خاص يضعه مجلس الوزراء ويتولف كونه لجنتان للبحاثات تسمى احدهما (لجنة بحاثات التربية) وراسها وزير التربية والتعليم ونحضر ببجعات جميع الطلاب الذين يوفدون لبحاثات التعليم الجامعي او الاجتماعي والهي وبعثات موظفي وزارة التربية والتعليم . وتسمى اللجنة الثانية (لجنة بحاثات الموظفين) وراسها رئيس ديوان الموظفين ونحضر ببجعات جميع الموظفين (من غير وزارة التربية والتعليم) ورأسهته القسمة العاملين الذين يترأس امر ايلادهم الى المجلس التنفيذي ومواقفة رئيس الوزراء .</p> <p>ينبغي ما جاء في المادة (١٠١) من القانون الاصيل ويستأنش عنه بما يلي :-</p> <p>المادة (١٠١) :-</p> <p>تكون مهمة اللجنة المختصة دراسة حاجنة وزارة التربية والتعليم او حاجات الوزارات والدوائر والمؤسسات والبعثات الى التعريب او التخصص ووضع خطط شامل لتلك الحاجات واتخاذ القرارات المتعلقة بايجاد جميع التجهيزات للدراسة او التعريب خارج المملكة وفي الجامعة الاردنية وفي غيرها من الماعد الحكومية الاخرى التي يقر مجلس الوزراء سران احكامها بتفاسم البجعات العلمية عليها .</p>	<p>ينبغي ما جاء في المادة (١٠٠) من القانون الاصيل ويستأنش عنه بما يلي :-</p> <p>المادة (١٠٠) :-</p> <p>تعالج شؤون البجعات العلمية بنظام خاص يضعه مجلس الوزراء ويتولف كونه لجنتان للبحاثات تسمى احدهما (لجنة بحاثات التربية) وراسها وزير التربية والتعليم ونحضر ببجعات جميع الطلاب الذين يوفدون لبحاثات التعليم الجامعي او الاجتماعي والهي وبعثات موظفي وزارة التربية والتعليم . وتسمى اللجنة الثانية (لجنة بحاثات الموظفين) وراسها رئيس ديوان الموظفين ونحضر ببجعات جميع الموظفين (من غير وزارة التربية والتعليم) ورأسهته القسمة العاملين الذين يترأس امر ايلادهم الى المجلس التنفيذي ومواقفة رئيس الوزراء .</p> <p>ينبغي ما جاء في المادة (١٠١) من القانون الاصيل ويستأنش عنه بما يلي :-</p> <p>المادة (١٠١) :-</p> <p>تكون مهمة اللجنة المختصة دراسة حاجنة وزارة التربية والتعليم او حاجات الوزارات والدوائر والمؤسسات والبعثات الى التعريب او التخصص ووضع خطط شامل لتلك الحاجات واتخاذ القرارات المتعلقة بايجاد جميع التجهيزات للدراسة او التعريب خارج المملكة وفي الجامعة الاردنية وفي غيرها من الماعد الحكومية الاخرى التي يقر مجلس الوزراء سران احكامها بتفاسم البجعات العلمية عليها .</p>	<p>الفصل الخامس عشر - البجعات</p> <p>نص المادتين (١٠٠) و (١٠١) :-</p> <p>المادة (١٠٠) - اللجنة العامة للبحاثات :-</p> <p>تؤلف لجنة (تسمى اللجنة العامة للبحاثات) برئاسة وزير التربية والتعليم وتضم :-</p> <ol style="list-style-type: none"> (١) ممثل عن الجامعة الاردنية يختاره مجلس الجامعة (٢) وكيل وزارة التربية والتعليم (٣) وكيل الوزارة للمؤلفة (٤) وكيل ديوان الموظفين (٥) الامين العام لمجلس الاعمار <p>وتتولى ادارة سر اللجنة رئيس قسم البجعات في وزارة التربية والتعليم .</p> <p>المادة (١٠١) :-</p> <p>مهمة اللجنة تقرير ايجاد جميع المجهزين للدراسة او التعريب في الجامعة الاردنية وفي خارج المملكة لمدة تزيد على اربعة اشهر وفق نظام خاص .</p>

المادة ١٠ -

يقبل الطالب في السنة الأولى من المرحلة (الالتزامية) إذا أتم السنة السادسة من عمره في أول العام الدراسي ضمن حدود الامكانيات .

المادة ٥ - تعدل المادة (١٨) من القانون الأصلي بشطب كلمة (الالتزامية) الواردة فيها والاستعاضة عنها بعبارة (الاعدادية العامة) .

المادة ٦ - تعدل المادة (٢١) من القانون الأصلي باعتبار ما جاء فيها فقرة (أ) وإضافة الفقرتين التاليتين إليها :-

ب - تحدد الوزارة أنواع الاجازة المنصوص عليها في الفقرة (أ) بموجب نظام .

ج - تعتبر اجازات التعليم الصادرة عن الوزارة قبل نفاذ هذا القانون كأنها صادرة بمقتضاه .

المادة ٧ - تعدل المادة (٢٨) من القانون الأصلي كما يلي :-

أ - بإضافة لفظة (الخ) بعد كلمة (الهندسة) الواردة في الفقرة (ج) منها .

ب - بإلغاء ما جاء في الفقرة (ح) منها والاستعاضة عنه بما يلي :-

ح - ثلاثة اعضاء من ذوي الخبرة والرأي المهتمين بامور التربية والتعليم ينسبهم الوزير بصفتهم الشخصية من خارج الوزارة .

مادة ٨ - يلغى ما جاء في المادة (٣٣) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بما يلي :-

المادة ٣٣ -

يتكون النصاب القانوني للجنة العليا من ستة اعضاء وتصدر قراراتها بالاجماع او بأكثرية الاعضاء الحاضرين ، وعلى الوزير ان يرفع قرارات اللجنة العليا التي تتعلق بالسياسة العامة للمناهج والكتب المدرسية الى مجلس الوزراء للنظر فيها .

المادة ٩ - تعدل المادة (٣٦) من القانون الأصلي بإلغاء ما جاء في الفقرة (أ) منها والاستعاضة عنه بما يلي :-

أ - رئيس وعدد من الاعضاء يكون كل واحد منهم دون غيره متخصصا في مبحث من المباحث التي تدرس في المراحل التعليمية المختلفة . ويجب ان يكونوا من حملة الشهادات الجامعية ومن ذوي الخبرة في التدريس لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات .

المادة ١٠ - تعدل المادة (٤٥) من القانون الأصلي كما يلي :-

أ - بإضافة عبارة (باللغة العربية) بعد كلمة (مدرسي) الواردة في الفقرة (أ) منها .

ب - بإضافة الفقرة (ج) التالية إليها :-

(ج) في حالة تقرير كتاب مدرسي في مبحث اللغة الانجليزية سواء بطريقة المسابقة الحرة

او بطريقة التكليف تقدر اللجنة العليا المكافأة المالية التي يستحقها المؤلف ويصبح

هذا الكتاب من حقوق الوزارة .

المادة ١١ - تعدل المادة (٥٥) من القانون الأصلي بشطب عبارة (الشهادة الالتزامية) الواردة فيها والاستعاضة عنها بعبارة (الشهادة الاعدادية العامة) .

المادة ١٢ - تعدل المادة (٥٧) من القانون الأصلي بشطب كلمة (الالتزامية) الواردة فيها والاستعاضة عنها بعبارة (الاعدادية العامة) .

المادة ١٣ - تعدل المادة (٥٨) من القانون الأصلي باعتبار ما جاء فيها فقرة (أ) وإضافة الفقرة (ب) التالية إليها :-

ب - قرارات الوزارة المتعلقة باجراءات ونتائج امتحاني (الشهادة الاعدادية العامة) و (شهادة

الدراسة الثانوية العامة) لا تخضع للمعن امام اي مرجع قضائي .

المادة ١٤ - تعدل المادة (٥٩) من القانون الأصلي باعتبار ما جاء فيها فقرة (أ) وإضافة الفقرتين التاليتين إليها :-

ب - تكون الرخصة الممنوحة بموجب الفقرة (أ) مؤقتة او دائمة وفق الاسس التي تضعها الوزارة .

ج - تعتبر الرخص المؤقتة الصادرة عن الوزارة قبل نفاذ هذا القانون كأنها صادرة بمقتضاه .

المادة ١٥ - تعدل المادة (٩٠) من القانون الأصلي بشطب عبارة (وكيل وزارة التربية والتعليم) الواردة فيها والاستعاضة عنها بكلمة (المحافظ) .

المادة ١٦ - يلغى العنوان الوارد تحت الفصل الخامس عشر من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالعنوان التالي : (البعثات العلمية) .

المادة ١٧ - يلغى ما جاء في المادة (١٠٠) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بما يلي :-

المادة ١٠٠ -

تعالج شؤون البعثات العلمية بنظام خاص يضعه مجلس الوزراء وتؤلف بموجبه لجان للبعثات العلمية تسمى احدها (لجنة بعثات التربية) ورأسها وزير التربية والتعليم وتختص ببعثات جميع الطلاب الذين يوفدون لغايات التعليم الجامعي او الاختصاصي والمهني وبعثات موظفي وزارة التربية والتعليم . وتسمى اللجنة الثانية (لجنة بعثات الموظفين) ورأسها رئيس ديوان الموظفين وتختص ببعثات جميع الموظفين (من غير وزارة التربية والتعليم) وباستثناء القضاة النظاميين الذين يترك امر ايضادهم الى المجلس القضائي وموافقة رئيس الوزراء .

المادة ١٨ - يلغى ما جاء في المادة (١٠١) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بما يلي :-

هكذا من المأهول

تكون مهمة اللجنة المختصة دراسة حاجة وزارة التربية والتعليم او حابجات الوزارات والدوائر والمؤسسات والميّنات الى التدريب او التخصص ووضع خطط شامل لسد تلك الحاجات واتخاذ القرارات المتعلقة بايسناد جميع المبعوثين للدراسة او التدريب خارج المملكة وفي الجامعة الاردنية وفي غيرها من المعاهد الحكومية الاخرى التي يقرر مجلس الوزراء سريان احكام نظام البعثات العلمية عليها .

المادة ١٩ - يلغى ما جاء في المادة ١٠٢ من القانون الاصيل ويستعاض عنه بما يلي :

لا يجوز ايناد اي مبعوث الا بقرار من اللجنة المختصة .

المادة ٢٠ . يلغى ما جاء في المادة (١٠٣) من القانون الاصيل ويستعاض عنه بما يلي :

الموظف الموفد للمدة تقل عن اربعة اشهر لا يجوز تمديد مدة ايفاده الا بقرار من اللجنة المختصة .
ونخضع في هذه الحالة لاحكام نظام البعثات العلمية اعتبارا من تاريخ ايفاده الاول .

المادة ٢١ - تعدل المادة (١٠٤) من القانون الاصيل كما يلي : -

- أ - بشطب عبارة (اللجنة العامة للبعثات) الواردة فيها والاستعاضة عنها بعبارة (اللجنة المختصة)
ب - بشطب كلمة (خاص) الواردة في آخرها والاستعاضة عنها بعبارة (البعثات العلمية) .

المادة ٢٢ - يلغى ما جاء في المادة (١٠٩) من القانون الاصيل ويستعاض عنه بما يلي :

لا يجوز السماح لأي مبعوث خلال مدته بعثته بتغيير موضوع التخصص الذي قرره اللجنة المختصة إلا بموافقتها .

- 10 -

السيد الرئيس :

ينال القانون المرقوم رقم (٨٢) لسنة ١٩٦٦ المعدل لقانون الحرف والصناعات للموافقة عليه .
(فغلاء المقرر مادة ووافق المجلس على كل مادة منه وعليه بمجموعه وهذا هو نصه بالصيغة التي
سيرفم فيها الى الحكومة) .

ملحوظات المجلس، الإحصاء حول القانون المؤقت رقم (٨٢) لسنة ١٩٦٦ المعدل لقانون الحرف والصناعات

[illegible]

الاسباب الموجبة

وضع هذا التعديل بناء على توصية خبراء الادارة الذين قاموا بدراسة اوضاع وزارة الداخلية وأوسوا بالغاء عدد من اللجان المشكلة في المحافظات بحيث يقوم الحاكم الاداري بالصلاحيات الممولة لتلك اللجان وذلك لتنظيم وتسهيل الاجراءات اللازمة .

قانون مؤقت رقم (٨٢) لسنة ١٩٦٦
قانون معدل لقانون الحرف والصناعات

نمادة ١ - يسي هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون الحرف والصناعات لسنة ١٩٦٦) ويقرأ مع القانون رقم (١٦) لسنة ١٩٥٣ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
المادة ٢ - تعدل المادة (٢) من القانون الاصلي بشطب عبارة (تشمل كلمة المتصرف محافظ العاصمة) الواردة فيها والاستعاضة عنها بالعبارة التالية : -

تعني عبارة (الحاكم الاداري) المحافظ او المتصرف او مدير القضاء حسب مقتضى الحال .

المادة ٣ - تحذف كلمة المتصرف وعبارة قانقسام القضاء حيث وردت في القانون الاصلي ويستعاض عنها بعبارة الحاكم الاداري) .

المادة ٤ - يلغى ما جاء في المادة (١٥) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بما يلي . -

المادة ١٥ -

من اجل تصنيف درجات الحرف والصناعات حسبما ورد في الجدول الملحق بهذا القانون يستشير الحاكم الاداري الموظفين المختصين في المحافظة او اللواء او القضاء ويكون قراره بالتصنيف قطعيا .

-١١-

السيد الرئيس :

يثل القانون المؤقت رقم (٨٥) لسنة ١٩٦٦ قانون صيانة الاشجار والمزروعات للمراقبة عليه .

(فتتلاه المقرر مادة مادة ووافق المجلس على كل مادة منه وعليه مجموعه وهذا هو نصه بالصيغة التي سيرفع فيها الى الحكومة) .

قانون مؤقت رقم (٨٥) لسنة ١٩٦٦

قانون صيانة الاشجار والمزروعات

—•—•—•—

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون صيانة الاشجار والمزروعات لسنة ١٩٦٦) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

نمادة ٢ - يكون للعبارات والكلمات التالية المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك :
الحاكم الاداري : المحافظ او مساعده او المتصرف او مساعده او مدير القضاء او مدير الناحية .
الضابطة العدلية : اي ضابط او فرد من قوة الامن العام في المنطقة المعنية .
المزروعات : النباتات المزروعة الخضراء والفاقة - اذا كانت ذات قيمة والأشجار والاشجار : الاشجار المملوكة الثمرة وغير الثمرة واشجار الزيتون والغراس وتشمل المشاتل الخاصة .

حيوان : الحيوانات الداجنة وتشمل المواشي والدواب والابل .

المادة ٣ - أ - اذا وقع تلف او ضرر في اية مزروعات او اشجار من قبل اي شخص او حيوان فله مقرر ان يتقدم بشكواه الى الحاكم الاداري او الى احد افراد الضابطة العدلية .
ب - اذا قدمت الشكوى الى غير الحاكم الاداري فيتوجب إحالتها الى الحاكم الاداري المختص في الحال وعلى الحاكم الاداري او من ينوبه ان يتوجه الى مكان وقوع الضرر وان يجري التحقيقات والتحريات لمعرفة الفاعل او صاحب الحيوان او المسؤول عنه لتقدير قيمة الاضرار مستعينا بتقرير او أكثر .

المادة ٤ - اذا لم يتم الحاكم الاداري بالتحقيق في الشكوى شخصيا يرفع الموظف المناسب اوراق التحقيق ومطالعة اليه .

المادة ٥ - أ - تقيد الشكوى في سجل خاص ويرسل الى المشتكى عليه او الى وجه العائلة ان كان الفاعل مجهول الهوية موجزا عن فحوي الشكوى مربوطا بتسند تبليغ الحضور في اليوم المعين للمحاكمة وفي حالة عدم الحضور تجري المحاكمة غيابيا .
ب - تقوم الضابطة العدلية باجراء التبليغات وتنفيذ الاحكام والاوامر .

هكذا من الشاهل

المادة ٦ - في اليوم المعين للمحاكمة يستمع الحاكم الاداري لاقوال المشتكى والمشتبه عليه والمشتبه بهم ويوجه اليهم الاسئلة المتعلقة بموضوع الشكوى ثم يبدل الجهد في الصلح فـ اذا وفق الى ذلك يقوم بتنظيم صلح المصلح ثم يقرأ مضمونه على الطرفين بلغة بسيطة ثم يوقعه القراء المعنيون ويصلق عليه الحاكم الاداري ويجوز له ان يحكم على الفاعل بالعقوبات المنصوص عليها في هذا القانون .

المادة ٧ - اذا لم يقع الصلح وكانت التحقيقات قد دلت على ان شخصا او اكثر معروفي الهوية قد اوقعوا الضرر واقتنع الحاكم الاداري بعد اجراء المحاكمة بذلك قضى بالحكم بالتكافل والتضامن على الفاعل او الشركاء بدفع قيمة الاضرار والتفقات الى المتضرر وان تعدلوا حكم لكل منهم بنسبة ما لحقهم من ضرر وذلك بالاضافة الى فرض العقوبة التالية على كل من الفاعلين او الشركاء :-

أ - اذا كان الضرر لا يزيد على عشرين دينارا فبغرامة لا تزيد على خمسة دنانير او بالحبس حتى اسبوع واحد او بكلتا هاتين العقوبتين

ب - اذا زادت قيمة الاضرار على عشرين دينارا فبغرامة تعادل نصف الاضرار المحكوم بها او بالحبس من اسبوع الى شهرين او بكلتا هاتين العقوبتين .

ج - تطبق الاحكام المنصوص عليها في قانون العقوبات فيما يتعلق بالتدخل او المحرض .

المادة ٨ - أ - اذا اقتنع الحاكم الاداري بسان الضرر قد اوقعه او تسبب او حرض او ساعد على وقوعه شخص او اشخاص غير معروفي الهوية لكنهم يتنمون الى عائلة معينة او يقطنون في منطقة معينة فيحكم على المذكورين من تلك العائلة او بمن يقطنون تلك المنطقة بدفع قيمة الاضرار مع التفقات بالتكافل والتضامن ويجوز للحاكم الاداري ان يفرض على من يرى انه مسؤول عن الضرر سواء مباشرة او غير مباشرة بغرامة لا تزيد عن خمسة دنانير .

ب - اذا كان الفاعل او الفاعلون من الاحداث فتفرض عليهم العقوبة حسبها هو مبين في الفقرتين (أ، ب) من المادة السابعة من هذا القانون ، على ان يراعى بالنسبة لعقوبة الحبس قانون اصلاح الاحداث كما يجوز للحاكم الاداري ان يفرض على اولياء الاحداث الغرامة حسبها هو مبين في المادة السابقة بالاضافة الى ارامه بدفع قيمة الاضرار مع التفقات .

ج - اذا كان الفاعل او الفاعلون من الرعاة للماجورين فتفرض عليهم العقوبة حسبها هو مبين في المادة السابعة من القانون ويجوز للحاكم الاداري بالاضافة الى ذلك ان يحكم على صاحب الحيوانات حسبها هو مبين في المادة السابعة .

يستثنى من اى حكم في هذه المادة المجنون او اللبث او العاجز ومن لا يقطن بصورة اعتيادية مع تلك العائلة او ضمن تلك المنطقة .

المادة ٩ - لا يتقيد الحاكم الاداري عند اجراء المحاكمة بالاصول الجزائية شرط ان يراعى في ذلك حق الدفاع .

المادة ١٠ - يوقع الحاكم الاداري القرار الذي يصدره وما لم يكن وجاهيا بحق المحكوم عليهم جميعا تعلق نسخة منه في مكان ظاهر في الدائرة وفي مكان اخر ظاهر حيث يسهل الاطلاع عليه من قبل المحكوم عليهم .

المادة ١١ - يجوز للحاكم الاداري ان يامر بتنفيذ قرار الحبس فورا او ان يقرر اخلاء سبيل المحكوم عليه بكفالة مالية الى حين صدور قرار الاستئناف .

المادة ١٢ - يجوز استئناف اقرار الصادر عن الحاكم الاداري الى وزير الداخلية خلال عشرة ايام من تلاوته ون كان وجاهيا وفي الحالة الاخرى خلال عشرة ايام من التاريخ الاخير لتعليق اى من نسخي القرار حسبما هو مبين في المادة العاشرة .

المادة ١٣ - أ - ينظر وزير الداخلية في الاستئناف تدقيقا ويكون قراره قلعيا .

ب - يجوز لوزير الداخلية اذا وقع الاستئناف من جميع المحكوم عليهم او من بعضهم او من المتضرر ان يفسخ الحكم كليا او جزئيا او ان يعدله او ان يخفف العقوبة المقررة او ان يلغيا او ان يعفي جميع المحكوم عليهم او بعضهم منها كليا او جزئيا .

ج - يتخذ الحاكم الاداري الاجراءات الكفيلة بتنفيذ قرار وزير الداخلية في اسرع وقت ممكن بعد وروده اليه .

المادة ١٤ - يدفع المشتكى النفقات والاجر الذي يتروها الحاكم الاداري والمشتكى المتضرر ان يحصلها من المحكوم عليه وكانها جزء من مقدار التعويض .

المادة ١٥ - تعتبر الاحكام والترارات الصادرة بمقتضى احكام هذا القانون وكانها صادرة عن محكمة نظامية .

المادة ١٦ - يستثنى من احكام هذا القانون الاضرار الناجمة عن الحريق . وفي هذه الحالة يحيل الحاكم الاداري الاوراق الى المدعي العام لاتخاذ الاجراءات القانونية فيما اذا كان الفاعل معلوما .

المادة ١٧ - لا يجوز تطبيق حكم المادة (١٠) من قانون العقوبات لسنة ١٩٦٠ اذا كانت الاضرار في المزروعات او الاشجار مقصودة .

المادة ١٨ - ليس في هذا القانون ما يمنع الحاكم الاداري من اتخاذ الاجراءات والقرارات الادارية التي يمنحها اياه اى قانون آخر تجاه اى شخص يعتبره مسؤولا عن ايقاع الضرر بالاشجار والمزروعات .

المادة ١٩ - يجوز للحاكم الاداري ان يحيل الشكوى الى المحكمة النظامية اذا رأى ان الجريمة الواقعة خطيرة لدرجة لا تكون معها العقوبة التي يمكن فرضها بموجب هذا القانون كافية .

المادة ٢٠ - يلغى قانون صيانة المزروعات والغراس رقم (٢٠) لسنة ١٩٣٧ .

المادة ٢١ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

هكذا من المأهول

هكذا من أهل

١٢ -

السياليس على القانون الوقت رقم (١٩) لسنة ١٩٦٦ المعدل القانون اصون اعلانات المطرق في تسمية علة عليه .

(فقدان التردد مادة ووافق المجلس على كل مادة منه وعليه تجوز عدم وجاهد نفسه بالجمعية التي سيقع فيها الى الحكومة)

ملحوظات مجلس الاعيان حول القانون الوقت رقم (٩٩) لسنة ١٩٦٦ المعدل القانون الحكومات المخرقة

المادة كما وردت من اجراءات اللجنة القانونية	مجلس النواب	المادة كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد	المادة المعدل بموجب الاصل
<p>النظر قرار اللجنة المالية رقم (٩) المؤرخ في ١٠/١٠/١٩٦٨ الجلد (٨١)</p>	<p>قرار المجلس البقاء</p> <p>المادة (٢) من</p> <p>القانون الوقت</p> <p>المعدل برمتها</p> <p>سبابة العبارة والمادة</p> <p>بالشكل التالي :-</p> <p>و يكون قرار المحكمة</p> <p>بالرقعة غير قابل</p> <p>للاستئناف ما لم</p> <p>يكن اللجوء معاقفا</p> <p>بمرور الزمن .</p> <p>فيكون الاستئناف</p> <p>خاصا بالاستئناف</p>	<p>ينبغي ما جاء في المادة الماثرة من القانون الاصيل ويستعاض</p> <p>عنه بما يلي :-</p> <p>١- اذا كان لدى المدعي مستندات تؤيد دعواه سواء</p> <p>كانت في حيازته ام بوسمه المحصول عليها فيجب عليه ان يذكرها</p> <p>في لائحة الدعوى وان يقدم عنها صوراً بعدد المدعي عليهم مع</p> <p>صوره اخرى . فلو عظميا مع اوراق الدعوى وكل مستند لم يذكر</p> <p>في اللائحة ولم ترفق صورة عنه لا يجوز قبوله في معرض الية</p> <p>ما لم يكن المدعي قد قدم عندها وتبين به المحكمة يكون ذلك في القضاة</p>	<p>نفس المادة (١٠) من القانون الاصيل</p> <p>جواز تقديم قائمة بالمستندات - المادة (١٠) :-</p> <p>اذا كان لدى المدعي مستندات تؤيد دعواه (سواء</p> <p>اكانت في حيازته او بوسمه المحصول عليها) يترتب</p> <p>عليه ان يذكرها في ذيل لائحة او يدرجها في قائمة</p> <p>ملحقة لتعرض في معرض الية ايماناً لا بدعيه .</p>
		<p>تمثل المادة (١٦) من القانون الاصيل</p> <p>بإضافة العبارة التالية الى آخرها :-</p> <p>و يكون قرار المحكمة بالرفض او</p> <p>القبول قابلاً للاستئناف .</p>	<p>نفس المادة (١٦) من القانون الاصيل</p> <p>طلب للمدعي علة في بعض الاحوال المادة (١٦) :-</p> <p>يجوز للمدعي علة في أية دعوى وفي أي وقت من الاوقات بعد تبينه</p> <p>المحصول ان يقدم طلباً عظمياً او ذاتيية بالرفع او علة عليه بما عظمياً</p> <p>١- كون القضية قضية محكمة</p> <p>٢- عدم الاختصاص</p> <p>٣- مرور الزمن</p> <p>او بالاستناد الى أية سبب اخرى بترتيب محكمة او بغيره وادعوى قبل الدعوى على</p> <p>الامس لاداء قوت المحكمة لكون الطلب ترك الدعوى بالنسبة للمدعي عليه .</p>

<p>المادة كما وردت من</p> <p>مجلس النواب</p> <p>قرار المجلس البقاء</p> <p>المادة (٤) من</p> <p>القانون المعدل برمتها</p> <p>موافقة كورودت</p> <p>من الحكومة</p> <p>قرار المجلس البقاء</p> <p>المادة (٢) من</p> <p>القانون الوقت</p> <p>برمتها .</p>	<p>المادة كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد</p> <p>تمثل المادة (٥٣) من القانون الاصيل بإضافة النص التالي الى</p> <p>آخرها :-</p> <p>(اذا كان لدى المدعي عليه مستندات تؤيد دفاعه سواء</p> <p>اكانت في حيازته ام بوسمه المحصول عليها يترتب عليه ان يذكرها</p> <p>في لائحة دفاعه ويرفق عنها صوراً بعدد المدعين مع صورة</p> <p>اخرى . فلو عظميا مع اوراق الدعوى وكل مستند لم يذكر في اللائحة</p> <p>ولم ترفق صورة عنه لا يجوز قبوله في معرض الية ما لم يكن</p> <p>المدعي عليه قد قدم عندها وتبين به المحكمة ويكون ذلك في القضاة</p> <p>تمثل المادة (٦٣) من القانون الاصيل بإضافة العبارة التالية</p> <p>الى آخر الفترة (٢) منها :-</p> <p>و لا يشترط لصحة التقديم ان يكون منها بالملء .</p>	<p>المادة المعدل بموجب الاصل</p> <p>نفس المادة (٥٣) من القانون الاصيل</p> <p>يترتب على المدعي عليه ان يقدم لائحة دفاعه بحلول</p> <p>ثلاثة عشر يوماً من تاريخ تبينه لائحة الدعوى</p> <p>الا اذا امرت المحكمة بخلاف ذلك .</p>
<p>انظر قرار اللجنة القانونية رقم (٩) المؤرخ في ١٠/١/١٩٦٨ البند (١٢)</p>	<p>تمثل المادة (١١١) من القانون الاصيل بإضافة العبارة التالية</p> <p>الى آخرها :-</p> <p>و يترتب على كل فريق ان يرفعه بصفة الخصم عند حلول الدعوى في</p> <p>تقديم الية ولا يسمح له بتقديم شاهد لم يردعه في الية الخصم و</p>	<p>نفس المادة (٢) من المادة (٦٣)</p> <p>عقوبات الواجب - المادة (٦٣)</p> <p>استعانة الشهادة لاداء الشهادة او ابراز مستند</p> <p>المادة (١١١) :-</p> <p>مع مراعاة احكام البينات يجوز لأي من الفريقين</p> <p>في أي وقت بعد اقامة الدعوى ان يطلب الى المحكمة</p> <p>اصدار مذكرات حضورات حضوره الى الاختصاص الذين</p> <p>ينبغي حضورهم لاداء الشهادة او لاراز مستندات</p>

انتظر قرار اللجنة القانونية رقم (٩) المؤرخ في ١٠/١/١٩٦٨ البند ١٢ .

موافقة كما وردت من الحكومة

المادة ١٤٤ من قانون الإجراءات الجنائية

صعد المذد (١٢٨) من الفنون الأولى بأثناء ما جرى في الفترة (١) منها والاستضافة عند الفائزين بالتأليف برقم (١ و ٢) وواحدة برقم الفائقين (٢ و ٣) منها بحيث تسجلان (٤) - يجوز المحكة لا تؤهل الخالصة من وقت لآخر على انه لايجوز تأجيلها لنفس السبب الاخر من مرة واحدة الا لسبب يوز ذلك ويدون في السجل .

يجوز للمحكة ان تقرر رؤية المعروض في مكان آخر يقع ضمن منطقة استضافتها اذا رأت أن ذلك ملائم وفيه تحقيق العدالة ويجب عليها في هذه الحالة ان تدون الاسباب التي ارضاها لتقرر هذا الامر .

تعديل المادة (١٣٣) من القانون الأساسي بأضافة عبارة (أو اصطلاحاً) بعد عبارة (أيقاف الدمع) الواردة في الفقرة (٤) منها .

المادة السحرية: يا الآن

نص المادة (١٢٨) من القانون الاساسي

تاج محل - ۱۷۵۷ - ۱۷۶۵

١ - يجوز المحاكم أن تزيل الحاكم من وقت إلى آخر كما جاز أن تقرر رؤيته في مكان آخر يقع ضمن منطقة اختصاصها إذا رأت أن ذلك اللازم وقد حققته المصلحة ويوجب عليها في هذه الحالة أن تدرن الأسباب التي أدت إلى تقرر هذا الأمر .

١ - إذا لم تكن الخصال قد وجدت لوقت غير معين يترتب على الحكومة أن تعين يومها لاستئناف المحاكمة في الدعوى .

٣ - إذا اجلت الحاشية إلى وقت غير معين يجوز لأي من القراء أن يطلب إعادة قيد الدعوى في قائمة المطاوع العينة.

٥ - اذا حضر للمضي عليه ولم يتغير للمضي يجوز للمحكمة اذا لم يكن للمضي عليه دعوى مقابلته ان تقرر بناء على طلب المضي عليه ايقاف الدعوى .

قانون رقم (٩٩) لسنة ١٩٦٨
قانون معدل لقانون أصول المحاكمات الجزائية

المادة (١) يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون أصول المحاكمات الجزائية لسنة ١٩٦٨) ويقرأ مع القانون رقم (٤٢) لسنة ١٩٥٢ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل ومطرا عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة (٢) تحمل المادة (١٦) من القانون الاصيل بأضافة العبارة التالية الى آخرها : -
 « ويكون قرار المحكمة بالرفض غير قابل للاستئناف ما لم يكن الدفع متعلقا بمرور الزمن فيكتب
 القرار خاضعا للاستئناف » .

المادة (٣) تعدل المادة (٦٣) من القانون الاصيل بأضافة العبارة التالية الى آخر الفقرة (٢) منها : -
 « ويشترط لصحة التقديم أن يكون منها بالذات » .

المادة (٤) تعدل المادة (١٨) من القانون الاسمي بالغاء ما جاء في الفقرة (١) منها والاستعاضة عنه بالتعديلات التالية برقم (١ و ٢) واعادة ترقيم الفقرتين (٢ و ٣) منها بحيث تصبحان (٣ و ٤).

١) يجوز للمحكمة أن تؤجل المحاكمة من وقت لآخر على أنه لا يجوز أجباها لنفس السبب لأكثر من مرتين إلا سبب يبرر ذلك ويدون في القسط .

(٢) يجوز للمحكمة ان تقرر رؤية الدعوى في مكان آخر يقع ضمن منطقة اختصاصها اذ ارات ان ذلك ملائم وفيه تحقيق للعدالة ويثبت عليها في هذه الحالة ان تدون الاسباب التي اورتها لتقرير هذا الامر .

المادة (٥) تعدل المادة (١٣٣) من القانون الاصيل بأضافة عبارة (أو استأطها) بعد عبارة (أيقاف المدعى) الواردة في الفقرة (٤) منها .

- 12 -

السيد الرئيس .

قانون تعويض موظفي مجلس الاعمار المسرحين للموافقة عليه .

« فتلاه المقرر مادة ووافق المجلس على كل مادة منه وعليه بمجموعه وهذا هو نصه بالصيغة التي سيرفع فيها الى الحكومة »

John C. Ho

الاسباب الموجبة

لدى اعادة النظر في اوضاع مجلس الاعمار والاطلاع على قانون تعويض موظفي مجلس الاعمار المسرحين الموقت رقم (٣٠) لسنة ١٩٦٢ ، والقانون الموقت رقم (٤٧) لسنة ١٩٦٢ المعدل لقانون تعويض موظفي مجلس الاعمار المسرحين المذكور اللذين يحتويان على احكام تحرم الموظف والمستخدم الذي يستق من خدمته في مجلس الاعمار من مكافأة الخدمة اذا نقل الى وزارة او دائرة حكومية اخرى او اعيد استخدامه فيها خلال شهر من تاريخ الاستغناء عن خدماته كما ينصان على اقتطاع ٢٥٪ من هذه المكافأة عند استحقاقها، تبين مايلي :-

١ - كان مجلس الاعمار يستخدم عند من القانونين الملحقين عددا ضخما من المستخدمين والموظفين غير المصنفين، وقد تقلص هذا العدد في هذه الايام بحيث لا يتجاوز (٦٠) موظفا ومستخدمًا. ويعود السبب في ذلك الى انجاز المشاريع التي كان ينفذها المجلس او انتقالها الى الوزارات والمؤسسات الحكومية الاخرى أو التي تم انشاؤها حديثاً. واقتصرت اعمال المجلس فيها يتعلق بالتنفيذ على الاشراف والمتابعة ولم يعد بحاجة الى العدد الكبير من الموظفين والمستخدمين كما كان سابقاً. وبما ان التخفيف من اعباء الخزينة في دفع مكافآت الخدمة لعدد كبير من المستخدمين كان السبب في اصدار التشريع المذكور، وبما ان هذا السبب لم يعد قائماً بسبب تقلص عدد الموظفين والمستخدمين في المجلس فان الغاء ذلك التشريع اصبح لازماً.

٢ - هناك مؤسسات حكومية اخرى تشبه مجلس الاعمار من حيث تكوينها وعلاقتها بالدولة كؤسسة الافراض الزراعي وبنك الائتماء الصناعي والمؤسسة الاقليمية الاردنية لاستغلال مياه نهر الاردن وروافده : ومع ان كلا من هذه المؤسسات تستخدم عدداً كبيراً من موظفي ومستخدمي مجلس الاعمار فانه لا يوجد اي تشريع يفرض قيوداً على موظفي ومستخدمي تلك المؤسسات كالقيود التي يحتملها التشريع موضوع البحث، ولا شك ان المشرع لا يقصد الاستمرار في التفريق في المعاملة بين موظفي ومستخدمي مجلس الاعمار من جهة وموظفي ومستخدمي المؤسسات الحكومية الاخرى من الجهة الثانية وخصوصاً بعد انعدام الاسباب الموجبة.

٣ - ان تقييد موظفي ومستخدمي مجلس الاعمار باحكام التشريع موضوع البحث لا يشجع على اجتذاب الكفاءات الى مجلس الاعمار : كما لا يشجع الموظفين والمستخدمين الحاليين على الاستمرار في خدمة المجلس .

٤ - ان التشريع موضوع البحث ينص على اقتطاع (٢٥٪) من المكافأة التي يستحقها مستخدمو المجلس اذا لم ينقلوا الى وزارة او مؤسسة حكومية اخرى او يعاد استخدامهم فيها خلال شهر من تاريخ الاستغناء عن خدماتهم في المجلس : هذا مع ان علاوة ال ٢٥٪ التي كان يدفعها المجلس كبديل خدمة تقاعدية لم يسبق في تاريخ المجلس ان دفعت للمستخدمين . وبما ان نظام موظفي مجلس الاعمار رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٥ لا يمنع اية مكافأة للمستخدمين على اي حال، فان احكام الاقتطاع المذكورة في التشريع موضوع البحث أصبحت لاغية.

٥ - ان التشريع موضوع البحث ينص على اقتطاع ٢٥٪ من المكافأة التي تستحق للموظفين المصنفين وغير المصنفين عند الاستغناء عن خدماتهم في المجلس شريطة ان لا ينقلوا الى احدى الوزارات او الدوائر الحكومية الاخرى او يعاد استخدامهم فيها خلال شهر من تاريخ الاستغناء عن خدماتهم . وبما ان السبب الموجب لذلك هو علاوة ال ٢٥٪ التي كان يمنحها المجلس لمؤلاء الموظفين كبديل خدمة تقاعدية وبما ان مجلس الاعمار قد قرر الغاء هذه العلاوة وذلك بمناسبة اصدار نظام موظفي مجلس الاعمار رقم (١٢٤) لسنة ١٩٦٥ فانه لم يعد هناك سبب مبرر لاحكام الاقتطاع المذكور في التشريع موضوع البحث . وبناء على ما ذكر اعلاه فقد وجد من الضروري الغاء القانونين المبثوث عنهما .

قانون مؤقت رقم (٢) لسنة ١٩٦٧

قانون الغاء القانون رقم (٣٠) لسنة ١٩٦٢ وتعديلاته

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون الغاء القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٢ وتعديلاته) ويعدل به مسن تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى القانون رقم (٣٠) لسنة ١٩٦٢ (قانون تعويض موظفي مجلس الاعمار المسرحين) والقانون رقم (٤٧) لسنة ١٩٦٢ المعدل له .

- ١٤ -

السيد الرئيس :

يتلى القانون رقم (١٩) لسنة ١٩٦٧ قانون الوكلاء والوسطاء التجاريين للموافقة عليه .

(فتلاه المقرر مادة مادة ووافق المجلس على كل مادة منه وعليه بمجموعه وهذا هو نصه بالصيغة التي سيرفع فيها الى الحكومة .)

الاسباب الموجبة

بما ان قانون الوكلاء والوسطاء التجاريين رقم (٣) لسنة ١٩٦٥ لم يوضع موضع التطبيق بعد فغاده بسبب قصر المدة التي حددتها هذا القانون لتسجيل الوكلاء والوسطاء التجاريين . وبما ان الحكومة لا زالت معنية بتنظيم مهنة الوكالة والوساطة التجارية وقصر ممارستها على الاردنيين حرصاً على ابقاء النفع الاقتصادي المترتب من ممارستها ضمن المملكة ، فقد وضعت الحكومة هذا القانون لتحقيق التوازن المتوخاه والمشار اليها اعلاه .

هكذا من المأهول

قانون رقم (١٩) لسنة ١٩٦٧

قانون الوكلاء والوسطاء التجاريين

♦♦♦♦♦

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون الوكلاء والوسطاء التجاريين لسنة ١٩٦٨) ويعمل به بعد مرور شهر على نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات التالية المعاني المحددة لما ادناه ما لم تدل الترتبة على خلاف ذلك :

الوزارة : وزارة الاقتصاد الوطني .

الوزير : وزير الاقتصاد الوطني .

المدير : مدير التجارة والشركات بوزارة الاقتصاد الوطني .

الوكيل التجاري : الوكيل بالعمولة الوكيل الموزع لحسابه الخاص الوكيل الموزع لحساب شركة اجنبية او لحساب تاجر له مركز رئيسي خارج المملكة .

الوكلاء الاخرون الذين يتعاملون اعمالا مماثلة بمن فيهم وكلاء الدعاية والاعلان.

الوسيط التجاري : كل من يتعاطى مهنة التوسط في اجراء العتود التجارية بين طرفين دون ان يلحق به شيء من تبعاتها .

المادة ٣ - ١ - ينحصر تعاطي مهنة الوكالة او الوساطة التجارية بالاشخاص المسجلين كوكلاء او وسطاء تجاريين بموجب احكام هذا القانون .

ب - على كل من يتعاطى مهنة الوكالة التجارية ان يسجل جميع الوكالات الخاصة به في سجل الوكلاء المعد لدى الوزارة .

ج - على كل من يتعاطى مهنة الوساطة التجارية ان يسجل نفسه لممارسة هذه المهنة في سجل الوسطاء المعد لدى الوزارة .

د - يستثنى من احكام الفترتين السابقتين (ب و ج) من يمارسون الوكالات المحلية او يتعاملون وكالة او وساطة تصدير المنتجات الزراعية .

المادة ٤ - يجب ان تتوفر في الوكيل او الوسيط التجاري الشروط التالية :

أ - اذا كان شخصا طبيعيا :

١ - ان يكون اردني الجنسية .

٢ - ان لا يقل عمره عن عشرين سنة .

٣ - ان يقيم اقامة دائمة في المملكة .

٤ - ان يكون له عمل تجاري فيها

٥ - ان يكون مسجلا في احدى غرف التجارة أو الصناعة .

ب - اذا كان شركة عادية :

ان تكون اردنية واكثرية الشركاء فيها من الاردنيين .

ج - اذا كان شركة مساهمة :

١ - ان تكون اردنية .

٢ - ان يكون اكثرية اعضاء مجلس ادارتها او هيئة مديريها من الاردنيين .

٣ - ان لا تقل نسبة مساهمة الاردنيين في رأسمالها عن ٦٠٪ ويستثنى من ذلك الشركات التي سجلت قبل نفاذ هذا القانون .

المادة ٥ - يتوجب على كل من يتعاطى مهنة الوكالة التجارية والذي تتوفر فيه الشروط المنصوص عليها في المادة الرابعة من هذا القانون ان يتقدم خلال ثلاثة اشهر من تاريخ نفاذه بطلب على نسختين لتسجيل وكالته متضمنا البيانات التالية :

أ - اسمه وعمره وجنسيته واسمه التجاري وعمل اقامته .

ب - اسم الشركة الموكلة ومركزها الرئيسي واسمها التجاري او اسم التاجر الموكل وجنسيته واسمها التجاري وعمل اقامته ويرفق بالطلب في هذه الحالة :

١ - صورة عقد الوكالة يصدق الوكيل نفسه على مطابقتها للاصل امام الموظف المختص ويجب ان تكون الوكالة الاصلية المبرزة امام هذا الموظف مستكملة لجميع الاجراءات الاصولية .

٢ - ترجمة لعقد الوكالة اذا كان محررا بلغة اجنبية الى اللغة العربية مصدقة من المترجم بمطابقتها للاصل .

ج - اية معلومات اخرى قد تطلبها الوزارة .

هكذا من الأهل

المادة ٦ - يتوجب على كل من يمارس مهنة الوساطة التجارية والذي تتوفر فيه الشروط المنصوص عليها في المادة الرابعة من هذا القانون ان يتقدم خلال ثلاثة اشهر من تاريخ نفاذه بطلب على نسختين بتسجيل نفسه في سجل الوسطاء التجاريين لدى الوزارة ويجب ان يتضمن البيانات التالية : -

أ - اسمه وعمره وجنسيته واسم محله التجاري ومكان اقامته .

ب - اسم الشركة الموصلة ومركزها الرئيسي واسمها التجاري او اسم التاجر الوسيط وجنسيته واسم محله التجاري ومكان اقامته على ان يرفق بالطلب في هذه الحالة : -

١ - صورة عند الوساطة يصدق الوسيط نفسه على مطابقتها للاصل امام الموظف المختص ويجب ان تكون الوساطة الاصلية المبرزة امام هذا الموظف مستكملة لجميع الاجراءات الاصولية .

٢ - ترجمة لعدد الوساطة اذا كان محمرا بلغة اجنبية الى اللغة العربية مصدقة من المترجم بمطابقتها للاصل .

ج - اية معلومات اخرى قد تطلبها الوزارة .

المادة ٧ - يصدر الوزير بناء على تنسيب المدير قراره بشأن الطلب خلال شهرين من تاريخ تقديمه واذا لم يصدر هذا القرار خلال الوقت المحدد اعتبر الطلب مقبولا .

المادة ٨ - يشترط في طلب التسجيل اذا كان وكيلاً لشركة او شركات معينة ان يكون مرتبطاً مباشرة بالشركة الموكلة وللوزير حق التثبت من صحة ذلك بكل الوسائل التي يراها ضرورية .

المادة ٩ - يسجل الموظف المختص في الوزارة الطلب في السجل الخاص ويحفظ بنسخة منه مع الاوراق التبوتية الاخرى ويميد الى صاحب العلاقة النسخة الثانية بعد التصديق على انها مطابقة للاصل ويستوفي رسم تسجيل بموجب الانظمة الصادرة بمقتضى هذا القانون .

المادة ١٠ - على الوكيل التجاري ان يتقدم بطلب تسجيل اية تغييرات تتعلق بالبيانات الواردة في الطلب او عند الوكالة او الشروط المنصوص عليها في المواد (٧ و ٤ و ٥) وذلك خلال شهرين من تاريخ حصول التغيير ويعطى الموظف المختص اشعاراً بذلك بعد استيفاء رسم التغيير حسب ما هو مقرر في النظام .

المادة ١١ - على الوكيل التجاري او الوسيط التجاري الاشارة الى رقم تسجيل وكالته او وساطته في جميع مراسلاته ومعاملاته التجارية .

المادة ١٢ - يتوجب على كل مستورد ان يذكر في كافة المعاملات التي يتقدم بها الى جميع دوائر الدولة بما في ذلك طلبات رخص الاستيراد اسم الوسيط التجاري او الوكيل التجاري او الممثل للشركة او التاجر او المثل الذي يستورد منه ورقم تسجيل الوساطة التجارية او الوكالة التجارية في السجل المختص واذا كان الاستيراد قد تم من قبل المستورد مباشرة فلا دائرة المختصة بالتثبت من ان المصدر لم يدفع او يلزم بدفع اية عمولة لاي وكيل تجاري او وسيط تجاري .

المادة ١٣ - بعد نفاذ هذا القانون ، لا يجوز للشركات المؤسسة خارج المملكة والمدرجة لدى مراقب الشركات ان تتعاطى في المملكة بالاضافة الى اعمالها تمثيل شركات اخرى مؤسسة في الخارج .

المادة ١٤ - يلغى الوزير تسجيل اي وكيل او وسيط تجاري : -

أ - اذا فقد او اخل باحد الشروط الواجب توافرها بموجب هذا القانون .

ب - بطلب من اية دائرة حكومية مختصة اذا ثبت لها انه ارتكب عن قصد او اشتراك او تدخل في اية مخالفة لاحكام القوانين والانظمة .

ج - اذا تبين عدم صحة المعلومات المقدمة في طلب التسجيل .

المادة ١٥ - يحق للوكلاء والوسطاء التجاريين المسجلين وفق احكام هذا القانون تأسيس نقابة لهم شريطة موافقة الوزير على ذلك وتحديد صلاحياتها واجباتها وتنظيم شؤونها وشروط الانسحاب اليها والرسوم التي تجبها وغير ذلك من الامور المتعلقة بها بموجب نظام داخلي خاص يوافق عليه الوزير .

المادة ١٦ - أ - مع مراعاة احكام الفقرة الثانية من هذه المادة تكون كافة المعلومات المتعلقة بتسجيل الوكلاء التجاريين والوسطاء التجاريين سرية .

ب - يحق لكل ذي مصلحة ان يطلع باشراف الموظف المختص على سجل الوكلاء او الوسطاء التجاريين مقابل الرسم المحدد بالنظام .

اما الاطلاع على ملفات الوكلاء او الوسطاء التجاريين فلا يسمح به هؤلاء الوكلاء او الوسطاء التجاريين او المفوضين قانونياً بذلك او بناء على طلب من محكمة مختصة .

المادة ١٧ - كل من يخالف احكام هذا القانون يعاقب بغرامة لا تقل عن مائة دينار ولا تزيد عن ثلاثمائة دينار .

المادة ١٨ - لمجلس الوزراء بموافقة الملك ان يصدر من وقت لآخر الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون .

المادة ١٩ - يلغى قانون الوكلاء والوسطاء التجاريين رقم (٣) لسنة ١٩٦٥ وأي تشريع آخر الى المدى الذي تتعارض فيه احكامه مع احكام هذا القانون .

المادة ٢٠ - رئيس الوزراء والوزراء المختصون مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

هكذا من المثل

هكذا من المأهول

اسماءات اللجنة القانونية مجلس الاعيان	المادة ١٠٠ : انظر قرار اللجنة القانونية رقم (٩) المؤرخ في ١٩٦٨/١/١٠ البند (١٥)
المادة ١٠١ : موافقة كما وردت من الحكومة	
المادة ١٠٢ : المادة ١٠٣ : المادة ١٠٤ : المادة ١٠٥ : المادة ١٠٦ : المادة ١٠٧ : المادة ١٠٨ : المادة ١٠٩ : المادة ١١٠ : المادة ١١١ : المادة ١١٢ : المادة ١١٣ : المادة ١١٤ : المادة ١١٥ : المادة ١١٦ : المادة ١١٧ : المادة ١١٨ : المادة ١١٩ : المادة ١٢٠ : المادة ١٢١ : المادة ١٢٢ : المادة ١٢٣ : المادة ١٢٤ : المادة ١٢٥ : المادة ١٢٦ : المادة ١٢٧ : المادة ١٢٨ : المادة ١٢٩ : المادة ١٣٠ : المادة ١٣١ : المادة ١٣٢ : المادة ١٣٣ : المادة ١٣٤ : المادة ١٣٥ : المادة ١٣٦ : المادة ١٣٧ : المادة ١٣٨ : المادة ١٣٩ : المادة ١٤٠ : المادة ١٤١ : المادة ١٤٢ : المادة ١٤٣ : المادة ١٤٤ : المادة ١٤٥ : المادة ١٤٦ : المادة ١٤٧ : المادة ١٤٨ : المادة ١٤٩ : المادة ١٥٠ : المادة ١٥١ : المادة ١٥٢ : المادة ١٥٣ : المادة ١٥٤ : المادة ١٥٥ : المادة ١٥٦ : المادة ١٥٧ : المادة ١٥٨ : المادة ١٥٩ : المادة ١٦٠ : المادة ١٦١ : المادة ١٦٢ : المادة ١٦٣ : المادة ١٦٤ : المادة ١٦٥ : المادة ١٦٦ : المادة ١٦٧ : المادة ١٦٨ : المادة ١٦٩ : المادة ١٧٠ : المادة ١٧١ : المادة ١٧٢ : المادة ١٧٣ : المادة ١٧٤ : المادة ١٧٥ : المادة ١٧٦ : المادة ١٧٧ : المادة ١٧٨ : المادة ١٧٩ : المادة ١٨٠ : المادة ١٨١ : المادة ١٨٢ : المادة ١٨٣ : المادة ١٨٤ : المادة ١٨٥ : المادة ١٨٦ : المادة ١٨٧ : المادة ١٨٨ : المادة ١٨٩ : المادة ١٩٠ : المادة ١٩١ : المادة ١٩٢ : المادة ١٩٣ : المادة ١٩٤ : المادة ١٩٥ : المادة ١٩٦ : المادة ١٩٧ : المادة ١٩٨ : المادة ١٩٩ : المادة ٢٠٠ :	المادة ١٠٠ : انظر قرار اللجنة القانونية رقم (٩) المؤرخ في ١٩٦٨/١/١٠ البند (١٥)

السيد الرئيس :

على القانون المؤقت رقم (٢٩) لسنة ١٩٦٧ المعدل لقانون خدمة الضباط في القوات المسلحة الأردنية للموافقة عليه .
(قدان القرار مادة مادة ورائي المجلس على كل مادة منه وعليه بجموعه وهذا هو
نصه بالصيغة التي سيرفع فيها الى الحكومة) .
ملحوظة مجلس الاعيان حول القانون المؤقت رقم (٢٩) لسنة ١٩٦٧ المعدل لقانون خدمة الضباط في القوات المسلحة

الاسباب الموجبة

للقانون المؤقت رقم (٢٩) لسنة ١٩٦٧

قانون معدل لقانون خدمة الضباط في القوات المسلحة الاردنية

وضع القانون المؤقت المرفق بناء على ما اقتضته المصلحة العامة من اعادة النظر في تنظيم القوات المسلحة على ضوء الاحداث العسكرية الاخيرة وتنفيذ لرغبة جلالة الملك المعظم السامية بوصفه القائد الاعلى للقوات المسلحة .

قانون مؤقت رقم (٢٩) لسنة ١٩٦٧

قانون معدل لقانون خدمة الضباط

في القوات المسلحة الأردنية

صادر بمقتضى المادة (١٢٧) من الدستور

٠٠٠٠٠٠٠٠

- المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون خدمة الضباط في القوات المسلحة الاردنية لسنة ١٩٦٧) ويقرا مع القانون رقم (٣٥) لسنة ١٩٦٦ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
- المادة ٢ - تلغى وظيفة القائد العام ووظيفة نائب القائد العام حينما وردت في القانون الاصلي او في اي تشريع اخر .
- المادة ٣ - يمارس رئيس الاركمان جميع الصلاحيات التي كان يمارسها القائد العام ونائبه والواردة في القانون الاصلي او في اي تشريع اخر .

هكذا من الأهل

المادة كما وردت من مجلس النواب	المادة كما وردت من الحكومة	المادة كما وردت من المجلس الاعيان
انظر قرار اللجنة القانونية رقم (٩) المؤرخ في ١٩٦٨/١/١٠ البند (١٦)	موافقة كما وردت من الحكومة	انظر قرار اللجنة القانونية رقم (٩) المؤرخ في ١٩٦٨/١/١٠ البند (١٦)
المادة ١ - يسمي هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون الادارة العامة لسنة ١٩٦٧ رقم ٣١)	المادة ١ - يسمي هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون الادارة العامة لسنة ١٩٦٧ رقم ٣١)	المادة ١ - يسمي هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون الادارة العامة لسنة ١٩٦٧ رقم ٣١)
المادة ٢ - يضاف المادة التالية الى القانون رقم (٦٣) لسنة ١٩٦٦ تحت رقم (٥) ويعاد ترقيم المواد اللاحقة على هذا الاساس	المادة ٢ - يضاف المادة التالية الى القانون رقم (٦٣) لسنة ١٩٦٥ تحت رقم (٥) ويعاد ترقيم المواد اللاحقة على هذا الاساس	المادة ٢ - يضاف المادة التالية الى القانون رقم (٦٣) لسنة ١٩٦٥ تحت رقم (٥) ويعاد ترقيم المواد اللاحقة على هذا الاساس
المادة ٣ - لرئيس الوزراء ان يفوض اي وزير من وزرائه الدولة لشؤون الرئاسة بممارسة اية صلاحية من صلاحياته المنصوص عليها في اي قانون او نظام باستثناء الصلاحيات المنوطة له بمقتضى احكام الدستور	المادة ٣ - لرئيس الوزراء ان يفوض اي وزير من وزرائه الدولة لشؤون الرئاسة بممارسة اية صلاحية من صلاحياته المنصوص عليها في اي قانون او نظام باستثناء الصلاحيات المنوطة له بمقتضى احكام الدستور	المادة ٣ - لرئيس الوزراء ان يفوض اي وزير من وزرائه الدولة لشؤون الرئاسة بممارسة اية صلاحية من صلاحياته المنصوص عليها في اي قانون او نظام باستثناء الصلاحيات المنوطة له بمقتضى احكام الدستور
المادة ٤ -	المادة ٤ -	المادة ٤ -
المادة ٥ -	المادة ٥ -	المادة ٥ -
المادة ٦ -	المادة ٦ -	المادة ٦ -
المادة ٧ -	المادة ٧ -	المادة ٧ -
المادة ٨ -	المادة ٨ -	المادة ٨ -
المادة ٩ -	المادة ٩ -	المادة ٩ -
المادة ١٠ -	المادة ١٠ -	المادة ١٠ -
المادة ١١ -	المادة ١١ -	المادة ١١ -
المادة ١٢ -	المادة ١٢ -	المادة ١٢ -
المادة ١٣ -	المادة ١٣ -	المادة ١٣ -
المادة ١٤ -	المادة ١٤ -	المادة ١٤ -
المادة ١٥ -	المادة ١٥ -	المادة ١٥ -
المادة ١٦ -	المادة ١٦ -	المادة ١٦ -
المادة ١٧ -	المادة ١٧ -	المادة ١٧ -
المادة ١٨ -	المادة ١٨ -	المادة ١٨ -
المادة ١٩ -	المادة ١٩ -	المادة ١٩ -
المادة ٢٠ -	المادة ٢٠ -	المادة ٢٠ -
المادة ٢١ -	المادة ٢١ -	المادة ٢١ -
المادة ٢٢ -	المادة ٢٢ -	المادة ٢٢ -
المادة ٢٣ -	المادة ٢٣ -	المادة ٢٣ -
المادة ٢٤ -	المادة ٢٤ -	المادة ٢٤ -
المادة ٢٥ -	المادة ٢٥ -	المادة ٢٥ -
المادة ٢٦ -	المادة ٢٦ -	المادة ٢٦ -
المادة ٢٧ -	المادة ٢٧ -	المادة ٢٧ -
المادة ٢٨ -	المادة ٢٨ -	المادة ٢٨ -
المادة ٢٩ -	المادة ٢٩ -	المادة ٢٩ -
المادة ٣٠ -	المادة ٣٠ -	المادة ٣٠ -
المادة ٣١ -	المادة ٣١ -	المادة ٣١ -
المادة ٣٢ -	المادة ٣٢ -	المادة ٣٢ -
المادة ٣٣ -	المادة ٣٣ -	المادة ٣٣ -
المادة ٣٤ -	المادة ٣٤ -	المادة ٣٤ -
المادة ٣٥ -	المادة ٣٥ -	المادة ٣٥ -
المادة ٣٦ -	المادة ٣٦ -	المادة ٣٦ -
المادة ٣٧ -	المادة ٣٧ -	المادة ٣٧ -
المادة ٣٨ -	المادة ٣٨ -	المادة ٣٨ -
المادة ٣٩ -	المادة ٣٩ -	المادة ٣٩ -
المادة ٤٠ -	المادة ٤٠ -	المادة ٤٠ -
المادة ٤١ -	المادة ٤١ -	المادة ٤١ -
المادة ٤٢ -	المادة ٤٢ -	المادة ٤٢ -
المادة ٤٣ -	المادة ٤٣ -	المادة ٤٣ -
المادة ٤٤ -	المادة ٤٤ -	المادة ٤٤ -
المادة ٤٥ -	المادة ٤٥ -	المادة ٤٥ -
المادة ٤٦ -	المادة ٤٦ -	المادة ٤٦ -
المادة ٤٧ -	المادة ٤٧ -	المادة ٤٧ -
المادة ٤٨ -	المادة ٤٨ -	المادة ٤٨ -
المادة ٤٩ -	المادة ٤٩ -	المادة ٤٩ -
المادة ٥٠ -	المادة ٥٠ -	المادة ٥٠ -
المادة ٥١ -	المادة ٥١ -	المادة ٥١ -
المادة ٥٢ -	المادة ٥٢ -	المادة ٥٢ -
المادة ٥٣ -	المادة ٥٣ -	المادة ٥٣ -
المادة ٥٤ -	المادة ٥٤ -	المادة ٥٤ -
المادة ٥٥ -	المادة ٥٥ -	المادة ٥٥ -
المادة ٥٦ -	المادة ٥٦ -	المادة ٥٦ -
المادة ٥٧ -	المادة ٥٧ -	المادة ٥٧ -
المادة ٥٨ -	المادة ٥٨ -	المادة ٥٨ -
المادة ٥٩ -	المادة ٥٩ -	المادة ٥٩ -
المادة ٦٠ -	المادة ٦٠ -	المادة ٦٠ -
المادة ٦١ -	المادة ٦١ -	المادة ٦١ -
المادة ٦٢ -	المادة ٦٢ -	المادة ٦٢ -
المادة ٦٣ -	المادة ٦٣ -	المادة ٦٣ -
المادة ٦٤ -	المادة ٦٤ -	المادة ٦٤ -
المادة ٦٥ -	المادة ٦٥ -	المادة ٦٥ -
المادة ٦٦ -	المادة ٦٦ -	المادة ٦٦ -
المادة ٦٧ -	المادة ٦٧ -	المادة ٦٧ -
المادة ٦٨ -	المادة ٦٨ -	المادة ٦٨ -
المادة ٦٩ -	المادة ٦٩ -	المادة ٦٩ -
المادة ٧٠ -	المادة ٧٠ -	المادة ٧٠ -
المادة ٧١ -	المادة ٧١ -	المادة ٧١ -
المادة ٧٢ -	المادة ٧٢ -	المادة ٧٢ -
المادة ٧٣ -	المادة ٧٣ -	المادة ٧٣ -
المادة ٧٤ -	المادة ٧٤ -	المادة ٧٤ -
المادة ٧٥ -	المادة ٧٥ -	المادة ٧٥ -
المادة ٧٦ -	المادة ٧٦ -	المادة ٧٦ -
المادة ٧٧ -	المادة ٧٧ -	المادة ٧٧ -
المادة ٧٨ -	المادة ٧٨ -	المادة ٧٨ -
المادة ٧٩ -	المادة ٧٩ -	المادة ٧٩ -
المادة ٨٠ -	المادة ٨٠ -	المادة ٨٠ -
المادة ٨١ -	المادة ٨١ -	المادة ٨١ -
المادة ٨٢ -	المادة ٨٢ -	المادة ٨٢ -
المادة ٨٣ -	المادة ٨٣ -	المادة ٨٣ -
المادة ٨٤ -	المادة ٨٤ -	المادة ٨٤ -
المادة ٨٥ -	المادة ٨٥ -	المادة ٨٥ -
المادة ٨٦ -	المادة ٨٦ -	المادة ٨٦ -
المادة ٨٧ -	المادة ٨٧ -	المادة ٨٧ -
المادة ٨٨ -	المادة ٨٨ -	المادة ٨٨ -
المادة ٨٩ -	المادة ٨٩ -	المادة ٨٩ -
المادة ٩٠ -	المادة ٩٠ -	المادة ٩٠ -
المادة ٩١ -	المادة ٩١ -	المادة ٩١ -
المادة ٩٢ -	المادة ٩٢ -	المادة ٩٢ -
المادة ٩٣ -	المادة ٩٣ -	المادة ٩٣ -
المادة ٩٤ -	المادة ٩٤ -	المادة ٩٤ -
المادة ٩٥ -	المادة ٩٥ -	المادة ٩٥ -
المادة ٩٦ -	المادة ٩٦ -	المادة ٩٦ -
المادة ٩٧ -	المادة ٩٧ -	المادة ٩٧ -
المادة ٩٨ -	المادة ٩٨ -	المادة ٩٨ -
المادة ٩٩ -	المادة ٩٩ -	المادة ٩٩ -
المادة ١٠٠ -	المادة ١٠٠ -	المادة ١٠٠ -

السيد الرئيس :

على القانون المؤقت رقم (٣١) لسنة ١٩٦٨ المعدل لقانون الادارة العامة المرفقة عليه .
(فخله لقرار مادة مادة ووافق المجلس على كل مادة منه وعليه بجموعه وحده هو نصه بالصيغة التي سيرفع فيها الى الحكومة) .

ملحوظة مجلس الاعيان حول القانون المؤقت رقم (٣١) لسنة ١٩٦٧ المعدل لقانون الادارة العامة

ليس لها اصل بالقانون الاصلي

الاسباب الموجبة

وضع هذا التعديل لكي يتسنى لوزراء الدولة لشؤون الرئاسة معاونة رئيس الوزراء وممارسة الصلاحيات المخولة اليه بمقتضى القوانين والأنظمة التي يفوضهم بممارستها باستثناء الصلاحيات المنوطة له بمقتضى احكام الدستور .

قانون مؤقت رقم (٣١) لسنة ١٩٦٧
قانون معدل لقانون الادارة العامة

٥٥٥

المادة ١ - يسمي هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون الادارة العامة لسنة ١٩٦٧) ويقرأ مع القانون رقم (١٠) لسنة ١٩٦٥ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

الاسباب الموجبة

المادة ٢ - تضاف المادة التالية الى القانون الاصلي كما عدل بالقانونين رقم (٢٦) لسنة ١٩٦٥ ورقم (٦٣) لسنة ١٩٦٦ تحت رقم (٥) ويعاد ترقيم المواد اللاحقة على هذا الاساس

المادة ٥ . -

لرئيس الوزراء ان يفوض اي وزير من وزرائه الدولة لشؤون الرئاسة بممارسة اية صلاحية من صلاحياته المنصوص عليها في اي قانون او نظام باستثناء الصلاحيات المنوطة له بمقتضى احكام الدستور .

- ١٧ -

السيد الرئيس :

يتلى القانون المؤقت رقم (٣٢) لسنة ١٩٦٧ المعدل لقانون الشركات للموافقة عليه .
(فتسلاه المقرر مادة مادة ووافق المجلس على كل مادة منه وعليه بجموعه وهذا هو نصه بالصيغة التي سيرفع فيها الى الحكومة) .

(٥)

السيد الرئيس

نأتي الآن لقرار اللجنة القانونية رقم (١٠)
فارجو ان يستمر معالي المقرر :

السيد المقرر

قرار رقم (١٠)

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس الاعيان بصياغة
القانوني بتاريخ ١٩٦٨/١/٢٩ برئاسة دولة رئيس
المجلس وحضور كل من المقرر معالي السيد عبد
الرحيم الواكد والاعضاء معالي السيد عبد الرحمن
خليفة ومعالي السيد انطاس حنايا .

ونظرت في مشاريع القوانين والقوانين المؤقتة
الواردة من مجلس النواب والحالة عليها من قبل دولة
رئيس المجلس وبعد دراستها قررت توصية المجلس
الكريم بما يلي . -

١ - الموافقة على مشروع قانون الاحداث لسنة
١٩٦٥ كما ورد من مجلس النواب .

٢ - الموافقة على القانون المؤقت رقم ٨ لسنة ١٩٦٧
المعدل لقانون التبغ كما ورد من مجلس النواب .

٣ - الموافقة على القانون المؤقت رقم (٧١) لسنة ١٩٦٦
المعدل لقانون التبغ كما ورد من مجلس النواب .
مع اجراء التعديلات التالية عليه وهي . -

أ - حذف الفقرة (و) من المادة (٢)
بكاملها بسبب استنفاد اغراضها بعد
مضي سنتين على نشر القانون في
الجريدة الرسمية .

ب - حذف عبارة (ويبيع تلك الاشغال على
المزارعين الخ) الواردة في آخر الفقرة
(٣) من المادة (٢) بحيث لا لزوم لها
ما دامت الشركات غير مسموح لها

بالزراعة والمزارعون يؤمنون مشاتلهم
بانفسهم .

ج - حذف عبارة (يراعي به تأثير السعر على
تكاليف صناعة السجائر) الواردة في
آخر البند (٥) من الفقرة (٣)
للمادة (٤) .

٤ - رفض مشروع قانون ملكية الطوايق والشقق
لسنة ١٩٦٧ بسبب أن القوانين المعمول بها
وخاصة مجلة الاحكام العدلية والقوانين المتعلقة
بالاموال غير المتقولة وانظمتها تعالج موضوع
هذا القانون بشكل واف .

وتوصي المجلس الكريم بالموافقة على
قرارها .

السيد الرئيس

هل لأحد من حضرات الاعيان المحترمين اية
ملاحظة على هذه القوانين ؟

السيد اللوزي

لي بعض الملاحظات حول قانون ملكية الطوايق
والشقق في البند الرابع .

السيد الرئيس

نعم ، وهل هنالك اية ملاحظات من احد
حول القوانين الأخرى ؟
(فلم يبد احد اي اعتراض) .

(١)

السيد الرئيس

اذن ارجو من معالي المقرر تلاوة مشروع
قانون الاحداث لسنة ١٩٦٥ للموافقة عليه .

(لتلاوة المقرر مادة مادة ووافق المجلس على
كل مادته وعليه مجموعة وهذا هو نصه بالصيغة
التي سيرفع فيها الى الحكومة) .

قانون رقم (٢٤) لسنة ١٩٦٨

قانون الاحداث

○○○○

المادة ١ -

يسمى هذا القانون (قانون الاحداث لسنة ١٩٦٨) ويعمل به بعد مرور شهر على نشره في
الجريدة الرسمية .

الفصل الاول

المادة ٢ - اصطلاحات :

يكون للعبارات والالفاظ التالية ، حيثما وردت في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه .
إلا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك :-

وزير - وزير الشؤون الاجتماعية والعدل .

وزارة - وزارة الشؤون الاجتماعية والعدل .

حدث - كل شخص اتم السابعة من عمره ولم يتم الثامنة عشرة ذكر كان ام انثى .

ولسد - من اتم السابعة من عمره ولم يتم الثامنة عشرة .

المراهق - من اتم الثانية عشرة ولم يتم الخامسة عشرة .

الفتى - من اتم الخامسة ولم يتم الثامنة عشرة .

الوصي - كل شخص ، خلاف الولي ، تعتبره المحكمة متولياً امر العناية بالحدث او الرقابة
عليه .

رئيس مراقبي السلوك - الشخص المعين رئيساً لمراقبي السلوك او من يقوم مقامه .

مراقب السلوك - الشخص المعين مراقباً للسلوك .

أمر المراقبة - الامر الصادر بمقتضى هذا القانون بوضع الاحداث تحت اشراف احد مراقبي
السلوك بالشروط التي تراها المحكمة ضرورية لتأمين حسن سلوك الحدث .

دار تربية الاحداث - اية مؤسسة اصلاحية ، حكومية او اعلية يتبناها الوزير لاعتقال
الاحداث وتوقيفهم .

دار تأمين الاحداث - أية مؤسسة اصلاحية ، حكومية او أهلية يعتمد عليها الوزير لاصلاح الاحداث وتعليمهم تعليماً علمياً ومهنياً .

دار رعاية الاحداث - أية مؤسسة اصلاحية ، حكومية او أهلية يعتمد عليها الوزير لايواء الاحداث المشردين ورعايتهم وحمايتهم .

سنة - السنة الشمسية .

المحكمة - المحكمة ذات الاختصاص .

الفصل الثاني

المادة ٣ - عدم تقييد الحدث وعزله :

١ - لا يجوز تقييد الحدث بأي قيد إلا في الحالات التي يبيد فيها من التمرد او الشراسة ما يستوجب ذلك .

٢ - تتخذ التدابير حشداً أمكن ليزل الاحداث الجانحين عن المتهمين او المحكومين الذين تجاوزوا الثامنة عشرة من اعمارهم .

المادة ٤ - توقيف الاحداث :

تعتبر دار تربية الاحداث ، او أية مؤسسة أهلية يعتمد عليها الوزير لهذا الغرض ، محلاً لتوقيف الاحداث . ويجوز توقيفهم في السجن في المكان المخصص للاحداث ، اذا ثبت أن الموقف فاسد الخلق ، او متشدد لدرجة لا يؤمن معها حالته الى الدار المذكورة وتحتصر سلطة توقيف الاحداث بالقضاء وحده .

المادة ٥ - قضايا الاحداث مستعجلة :

تعتبر قضايا الاحداث من القضايا المستعجلة .

المادة ٦ - عدم اعتبار السابقة :

لا تعتبر ادانة الحدث مجرم من الاسبقيات .

الفصل الثالث

المادة ٧ - صلاحية المحكمة :

١ - تختص محكمة الصلح ، بصفتها محكمة احداث ، بالفضل في جميع الجرائم التي تستوجب عقوبة الحبس أو الاشغال الشاقة المؤقتة لمدة لا تزيد على سبع سنوات .

٢ - تختص المحكمة البدائية بصفتها محكمة احداث ، بالفصل في الجرائم الجنائية الاخرى .

المادة ٨ - محكمة الاحداث :

تعتبر المحكمة التي تنظر في التهم المسمدة الى أي حدث أنها (محكمة احداث) . ولا تعتبر كذلك اذا كان الحدث متهماً بالاشتراك مع غير حدث . على أن تراعى بقية الاصول المتبعة لدى محاكم الاحداث وان تحصل على التقرير المنصوص عليه في المادة (١١) من هذا القانون

المادة ٩ - مكان انعقاد المحكمة :

تنعقد محكمة الاحداث :

أ - في غير المكان الذي تنعقد فيه جلسات المحكمة الاعتيادية .

ب - في أيام او اوقات تختلف عن الايام والافاق التي تنعقد فيها جلسات المحكمة الاعتيادية .

الفصل الرابع

المادة ١٠ - سرية المحاكمة :

تجري محاكمة الحدث بصورة سرية . ولا يسمح لاحد بالدخول الى المحكمة بخلاف مراقبي السلوك ، ووالدي الحدث او وصيه ، او محاميه . ومن كان من الاشخاص الذين لهم علاقة مباشرة بالدعوى .

المادة ١١ - تقرير مراقب السلوك :

يقتضي على المحكمة ، قبل البت بالدعوى . ان تحصل من مراقب السلوك على تقرير خطي يحوي جميع المعلومات المتعلقة باحوال ذوي الحدث المادية والاجتماعية . وبأخلاقه . وبدرجة ذكائه وبالبيئة ، ونوع ومكان العدل ، والمدرسة التي نشأ وتربى فيها وبجأته الصحية . وسوابقه الاجرامية ، وبالتدابير المقترحة لاصلاحه .

المادة ١٢ - حظر نشر صورة الحدث او الحكم :

يحظر نشر اسم وصورة الحدث الجانح ، ونشر وقائع المحاكمة . او ملخصها في أية وسيلة من وسائل النشر ، كالكتب والصحف والسينما . وبما يقابل كل من يخالف ذلك بغرامة لا تقل عن خمسة دنانير ولا تتجاوز خمسة وعشرين ديناراً . ويمكن نشر الحكم بدون الاشارة لاسم الحدث او لقبه .

المادة ١٣ - تبليغ الولي :

تستدعي المحكمة ولي الحدث ، او وصيه . او الشخص المسلم اليه . الى جلسة المحاكمة ، بواسطة مذكرة دعوى وتشعر مراقب السلوك بذلك .

هكذا من المأهول

المادة ١٤ - من الحدث :-

- ١ - يعتبر سجل النفوس بينة على تاريخ الميلاد الى ان يثبت تزويره .
- ٢ - اذا ادعى متهم ، غير مسجل في سجلات النفوس ، انه ما زال حياً ، او انه اصغر مما يبدو ، ويثبت يؤثر ذلك على نتيجة الدعوى . فيجب على المحكمة أن تتأكد من تاريخ ميلاده واذا تعذر ذلك تقدر المحكمة سنه ويعتبر تقديرها السن الحقيقية للمتهم .

المادة ١٥ - اجراءات المحاكمة :-

- ١ - تشرح المحكمة عند البدء في المحاكمة خلاصة التهمة المستندة الى الحدث بلغة بسيطة ثم تسأله اذا كان يعترف بها ام لا .
- ٢ - اذا اعترف الحدث بالتهمة يسجل اعترافه . بكلمات اقرب ما تكون الى الالفاظ التي استعمالها في اعترافه . وتفعل المحكمة بالدعوى . إلا اذا بدت لها اسباب كافية تقضي بعكس ذلك .
- ٣ - اذا لم يعترف الحدث بالتهمة تشرح المحكمة بسامع شهود الاثبات ويجوز لها ، او وليه ، او وصيه . او محاميه ، مناقشة الشهود .
- ٤ - اذا تبين للمحكمة . لدى الانتهاء من سامع بينة الاثبات ، وجود قضية ضد المتهم ، تسامع شهادة شهود الدفاع . ويسمح للحدث أن يتقدم بدفاعه كما يسمح لولي له او وصيه او محاميه بمساعدته في الدفاع عن نفسه .
- ٥ - يجوز للحدث او وليه ، او وصيه ، او محاميه ، أن يناقش مراقب السلوك حول تقريره ، كما يجوز ذلك للمحكمة ايضاً .

المادة ١٦ - اخلاء السبيل :-

- ١ - أ - يترتب اخلاء سبيل الحدث الموقوف بجرمة جنوحية اذا قدم كفالة تضمن حضوره في أي دور من ادوار التحقيق ، او المحاكمة إلا اذا كان ذلك يخل بسير العدالة .
- ب - يجوز للمحكمة المختصة اخلاء سبيل الحدث الموقوف بجرمة جنائية اذا وجدت في الدعوى ظروفاً خاصة .
- ٢ - تنظم سندات الكفالة أمام المرجع الذي اصدر قرار التخلية .

المادة ١٧ - الاعتراض الخ :-

تخضع الاحكام الصادرة بمقتضى هذا القانون للاعتراض والاستئناف والتمييز وفق احكام قانون أصول المحاكمات الجزائية المعمول به ، ويجوز للولي او الوصي أن يتوب في هذه الاجراءات عن الحدث .

الفصل الخامس

المادة ١٨ - عقوبة القتي :-

- ١ - لا يلاحق جزائياً من لم يكن قد أتم السابعة من عمره حين اقترف الفعل .
- ٢ - لا يحكم بالاعدام أو الاشغال الشاقة على حدث .
- ٣ - أ - اذا اقترف القتي جنابة تستلزم عقوبة الاعدام فيحكم عليه بالاعتقال مدة تتراوح بين ٦-١٢ سنة .
- ب - اذا اقترف القتي جنابة تستلزم عقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة فيحكم عليه بالاعتقال مدة تتراوح بين ١٠-٥ سنوات .
- ج - اذا اقترف القتي جنابة تستلزم عقوبة الاشغال الشاقة المؤقتة أو الاعتقال فيعتقل مدة تتراوح بين سنتين الى خمس سنوات .
- د - اذا اقترف القتي جنحة تستلزم الحبس يوضع في دار تربية الاحداث مدة لا تتجاوز ثلث مدة العقوبة المنصوص عليها في القانون .
- هـ - اذا اقترف القتي مخالفة او جنحة تستلزم عقوبة الغرامة فنزل العقوبة الى نصفها .
- و - يجوز للمحكمة ، اذا وجدت اسباباً مخففة تقديرية . أن تستبدل أية عقوبة منصوص عليها في الفقرتين (د . هـ) بأحدى العقوبات المنصوص عليها في البند (د) من المادة (١٩) من هذا القانون .

المادة ١٩ - عقوبة المراهق :-

- أ - اذا اقترف المراهق جنابة تستلزم عقوبة الاعدام . فيحكم عليه بالاعتقال مدة تتراوح بين ٤-١٠ سنوات .
- ب - اذا اقترف المراهق جنابة تستلزم الاشغال الشاقة المؤبدة فيحكم عليه بالاعتقال مدة تتراوح بين ٣-٩ سنوات .
- ج - اذا اقترف المراهق جنابة تستلزم عقوبة الاشغال الشاقة المؤقتة والاعتقال فيعتقل من سنة الى ثلاث سنوات . ويجوز للمحكمة أن تستبدل عقوبة الاعتقال الواردة في البند (ج) من هذه المادة بالعقوبة المنصوص عليها في الفقرة السادسة من البند (د) من هذه المادة .
- د - اذا اقترف المراهق جنحة أو مخالفة جاز للمحكمة ان تفصل في الدعوى على الوجه الاتي :
 - ١ - بالحكم عليه او على والده او وصيه بدفع غرامة او بدل عطل وضرر او مصاريف المحاكمة .
 - ٢ - بالحكم عليه او على والده او وصيه بتقديم كفالة مالية على حسن سيرته .

هكذا من الأشغال

٣ - بالحكم عليه بتقديم تعهد شخصي يضمن حسن سيرته وسلوكه .

٤ - بوضعه تحت اشراف مراقب السلوك بمقتضى أمر مراقبة لمدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على ثلاث سنوات .

٥ - بوضعه في دار تربية الاحداث مدة لا تزيد على ستين .

٦ - بإرساله الى دار تأهيل الاحداث او أية مؤسسة أخرى مناسبة يعتمد عليها الوزير لهذه الغاية وذلك لمدة لا تقل عن السنة ولا تزيد على خمس سنوات . ويجوز في الفقرات (١ و ٢ و ٣ و ٤) أن يقرن الحكم المقرر فيها بأي حكم آخر مما هو مذكور في هذه المادة .

٧ - يحصل بواسطة دائرة الاجراء كل ما يحكم به على الحدث بمقتضى هذا القانون من تضييقات ومصاريف محاكمة . وكذلك تحصل التضييقات ومصاريف المحاكمة والغرامة التي يحكم بها على الولي او الوصي وبذل الكفالة من الكفيل .

المادة ٢٠ - نقل المحكوم للسجن :-

إذا تم الحدث الثامنة عشرة من عمره . قبل اتمام المدة المحكوم بها بنقل للسجن لتمام بقية عقوبته بقرار من المحكمة التي اصدرت الحكم . ويجوز لتلك المحكمة بناء على طلب خطي من رئيس مراقبي السلوك . أن تمدد بقاء الحدث في الاصلاحية الى ان يتم التاسعة عشرة من عمره لتمام تعلم المهنة التي بدأها في الاصلاحية .

المادة ٢١ - تدابير حماية الولد :-

لا عقاب على الولد من اجل الانعزال التي يقررها إلا أنه تفرض عليه تدابير الحماية من قبل المحكمة على الوجه التالي :-

أ - تسليمه الى احد والديه او الى وليه الشرعي ، او

ب - تسليمه الى احد افراد أسرته ، أو

ج - تسليمه الى غير ذويه ، او

د - بوضعه تحت اشراف مراقب السلوك ، بمقتضى أمر مراقبة ، لمدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على ثلاث سنوات .

المادة ٢٢ - تسليم الولد لمن هو أهل لتربيته :-

أ - اذا لم تتوفر في والدي الولد ، او في وليه الشرعي ، الضمانات الاخلاقية ، او لم يكن باستطاعتهم القيام بتربيته ، سلم الى أحد افراد أسرته ،

ب - على الشخص الذي يسلم اليه الولد أن يتعهد باتباع ارشادات مراقب السلوك .

ج - اذا لم يكن في ذوي الولد من هو أهل لتربيته . يمكن تسليمه الى احد اهل البير . او بوضعه في مؤسسة معترف بها صالحة لهذا الغرض ، لمدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على ثلاث سنوات .

د - على مراقب السلوك ان يراقب تربية الولد مع تقديم الارشادات له وللقائمين على تربيته .

المادة ٢٣ - معاقبة متسلم الولد :-

يعاقب بغرامة لا تتجاوز العشرة دنانير كل شخص سلم اليه ولد . ع . لا لاحكام هذا القانون . اذا اقررف الولد جرماً جديداً بسبب اهانته في تربيته او مراقبته .

الفصل السادس

المادة ٢٤ - تعيين مدة الحبس بدل الغرامة :-

إذا امتنع المراقب . او القى ، عن دفع الغرامة . يعتقل يوماً واحداً عن كل خمسة ليرة فدية او كسورها . على ان لا تتجاوز مدة الاعتقال الشهرين . ويترتب على المحكمة . عند اصدار قرارها . ان تبين المسدة التي يعتقل المحكوم خلالها عند تخلفه عن دفع الغرامة . وذلك بالنسبة لقررة في هذه المادة .

المادة ٢٥ - خضوع الحدث لاشراف مراقب السلوك

١ - تسلم المحكمة نسخة من أمر المراقبة : الصادر وفق احكام البند (د) من المادة (١٩) والبند (د) من المادة (٢١) من هذا القانون . الى مراقب السلوك الذي سيتولى الاشراف على الحدث ونسخة أخرى الى الحدث او وصيه . وتكلف الحدث ضرورة الخضوع لاشراف مراقب السلوك خلال مدة المراقبة .

٢ - تعين المحكمة التي تصلح أمر المراقبة . مراقب السلوك الذي سيشراف على الحدث أثناء فترة المراقبة . وإذا تعذر على المراقب المذكور القيام بواجباته . لا يـجب او اذا وجد رئيس مراقبي السلوك ذلك مناسباً . تعين المحكمة مراقب سلوك آخر لتنفيذ أمر المراقبة .

٣ - اذا تقرر وضع أي تحت اشراف مراقب السلوك وجب أن يكون مراقب السلوك إمراً .

المادة ٢٦ - نقل الحدث من مؤسسة الى أخرى

١ - يجوز للمحكمة التي اصدرت الحكم . وبناء على طلب من الوزير . أن تقرر نقل الحدث من مؤسسة اصلاحية الى أية مؤسسة أخرى مماثلة لما تابعة لوزارة او لاحدى المؤسسات الاهلة .

هكذا من الأشهر

٢ - يجوز لمدير الاصلاحية ، بموافقة رئيس مراقبي السلوك ، أن يدخل أي حدث موضوع في الاصلاحية الى أية مؤسسة عامة او خاصة ليتابع تحصيله العلمي او المهني فيها ، على أن يعود الى الاصلاحية بعد الانتهاء من نشاطه المدرسي أو المهني يومياً .

المادة ٢٧ - الافراج عن الحدث وإعادةه للمؤسسة

١ - يجوز للمحكمة ، بناء على طلب الوزير ، أن تفرج عن أي حدث أرسل الى أية مؤسسة اصلاحية معتدة لهذا الغرض من قبله اذا وجدت مبرراً لذلك ، ويجب الشروط التالية :

- أ - ان لا تقل المدة التي قضاهها الحدث في المؤسسة عن تسعة اشهر . و
- ب - ان يكون الحدث قد سلك سلوكاً حسنًا خلال إقامته في المؤسسة . و
- ج - أن لا يؤدي الافراج عن الحدث الى تعرضه لمؤثرات اجتماعية سيئة . و
- د - ان لا يكون محكوماً بجرم يعيق عاقبتها الاشغال الشاقة لمدة ١٥ سنة أو أكثر . و
- هـ - ان يتولى مراقب السلوك في المنطقة التي يسكنها الحدث توجيهه ، والاشراف عليه ، طيلة المدة الباقية من الحكم الصادر بخرجه .

٢ - يجوز للمحكمة أن تأمر بأعادة الحدث الى المؤسسة لا كمال مدة الحكم فيها في الحالات التالية :-

- أ - بناء على طلب الوزير ، و
- ب - اذا خالف أياً من الشروط التي أفرج عنه بموجبها ، أو اذا كان قد تعرض لمؤثرات اجتماعية سيئة .

٣ - يجوز لمراقب السلوك ، بموافقة الوزير ، أن يحضر امام المحكمة البدائية أي حدث حكم بأرساله الى أية مؤسسة معينة من قبل الوزير ، وأوشك أن ينهي المدة المقررة في الحكم ، اذا وجد أن مصلحة الحدث تستوجب ذلك ، أو أفرج عنه للاسباب التالية :-

- أ - اعتياد أحد والديه ، أو وصيه ، الاجرام أو السكر أو فساد الخلق ، أو
 - ب - لانه لم يتم مدة التدريب في الحرفة أو المهنة التي شرع بتدريبه عليها .
- ويجوز للمحكمة البدائية ، بصفتها محكمة احداث ، لدى اقتناعها بصحة ذلك أن تصدر قراراً باعتقال الحدث في المؤسسة الى ان يبلغ التاسعة عشرة من عمره ، أو الى أية مدة أقل من ذلك .

٤ - يجوز لمدير المؤسسة ، بموافقة رئيس مراقبي السلوك ، أن يسمح للاحداث المعتازين في سلوكهم بالتغيب عن المؤسسة لمدة لا تزيد على اسبوع لزيارة أهلهم في الاعياد او في المناسبات الضرورية .

المادة ٢٨ - ادخال الاشخاص للنور الاحداث

لا يجوز ادخال أي شخص أية دار من دور الاحداث المنصوص عليها في المادة الثانية من هذا القانون إلا بموجب قرار من المحكمة .

المادة ٢٩ - الاكزامات المدنية

يجوز للمحكمة أن تحكم بالاكزامات المدنية (الرد والعطل والضرر والمصادرة والتفقات) عند البت في الدعوى .

المادة ٣٠ - تفريم الحدث أو وليه والغاء الامر وتعديله

- ١ - للمحكمة ان تفرض على الحدث الذي يخالف أي شرط من شروط أمر المراقبة . أو على وليه ، أو وصيه ، غرامة لا تتجاوز عشرة دقائق مع المراقبة أو بدونها . و
- ٢ - يجوز للمحكمة التي اصدرت أمر المراقبة ، وبناء على طلب من مراقب السلوك ، أو من الحدث ، أو وليه ، أن يلغي الامر المذكور أو ان تعدله . . بعد ان تطلع على تقرير ومطالعة مراقب السلوك في هذا الشأن .
- ٣ - إذا أدين الحدث بجرم ، أثناء نفاذ أمر المراقبة الصادر في حقه . تلغي أمر المراقبة . إلا اذا اقتصر الحكم الجديد على دفع غرامة أو تعويض أو مصادرة المحكمة . فبقي هذه الحالة يجوز للمحكمة أن تقرر استمرار العدل بأمر المراقبة .

الفصل السابع

المادة ٣١ - التشرذ

يعتبر متشرذاً كل من إنطبقت عليه إحدى الحالات التالية :-

- أ - اذا كان تحت عناية والد ، أو وصي ، غير لائق للعناية به ، بالنظر لاعتياده الاجرام أو إدمانه السكر ، أو انحلاله الخلقي ، أو
- ب - اذا كان بنتاً ، شرعية أو غير شرعية . لوالد سبقت له أن ادين بارتكاب جرم مخل بالاداب مع أية بنت من بناته . سواء كانت شرعية أو غير شرعية ، أو
- ج - اذا قام باعمال تتصل بالدعارة ، أو الفسق . أو افساد الخلق . أو القمار او خدمة مسن يقومون بهذه الاعمال ، أو
- د - اذا خالط المشردين او المشتبه بهم ، أو الذين اشتهر عنهم سوء السيرة ، أو
- هـ - إذا كان يستجدي ، ولو تشر على ذلك ، بأية وسيلة من الوسائل ، أو
- و - اذا لم يكن له عملاً مستقراً ، أو كان يبيت عادة في الطرقات . أو

هكذا من الأشهر

ز - إذا لم يكن له وسيلة مشروعة للتعيش ، أو عائل مؤتمن ، وكان والده أو احدهما متوفين أو مسجونين . أو غائبين ، أو
ح - إذا كان مريضاً بالسلوك وخارجاً عن سلطة أبيه . أو وليه ، أو وصيه أو أمه ، أو كان الولي متوفي أو غائباً ، أو عديم الأهلية .

المادة ٣٢ - أمر رعاية المشرّد

١ - يجوز لمراقب السلوك أن يقدم الى محكمة الصلح . بصفتها محكمة أحداث . أي مشرّد كما وله أن يستعين بأحد أفراد الضابطة العدلية لتأمين مثوله أمام المحكمة .
٢ - يجوز للمحكمة إذا اقتضت . بعد التحقيق . أن الشخص الذي قدم اليها هو دون الثامنة عشرة من عمره . ومشرّد وأنه يحتاج الى رعاية . أن :
أ - تأمر والده أو وصيه بالتأسيّة به بصورة لائسقة . أو أن تغرم الوالد أو الوصي بالاضافة لما ذكر . أو بدونه . أو
ب - تحيله الى دار رعاية الأحداث . أو الى أية مؤسسة مماثلة يعتلها الوزير شرط أن توافق تلك المؤسسة على ذلك . وتكون مدة الاحالة محدودة بما لا يقل عن سنة ولا يتجاوز خمس سنوات . أو
ج - تضعه تحت رعاية شخص مناسب أو اسرة مناسبة ، شرط أن يوافق هذا الشخص ، أو الاسرة . على ذلك . وأن يكون له حق الاشراف عليه كوالده ، وذلك لمدة التي تقرها المحكمة ، أو
د - أن تصدر قراراً بوضعه تحت اشراف أحد مراقبي السلوك بالاضافة الى أي قرار من القرارات الثلاثة السابقة الذكر ، أو بدون ذلك ، لمدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على ثلاث سنوات

٢ - يجوز للمحكمة إصدار القرار وفق هذه المادة في غياب المشرّد .

المادة ٣٣ - اشتراك والد المشرّد في إعالته

١ - يكون لكل مؤسسة عهد اليها أمر العناية بمشرّد ، حتى الاشراف عليه كوالده ما دام قرار المحكمة نافذ المفعول ، وتكون مسؤولة عن اعالته ، مع مراعاة ما ورد في الفقرة (٢) من هذه المادة بشأن الاشتراك في نفقة الاعالة ، ويقتضي المشرّد تحت غناية تلك المؤسسة ولو طلب والده أو أي شخص آخر استرداده .

٢ - يترتب على المحكمة إذا ظهر إن والد ذلك المشرّد ، أو الشخص المسؤول عن اعالته ، في وسعه ان يقدم نفقة اعالته ، كلياً أو جزئياً ، ان تصدر قراراً تكلف فيه ذلك الوالد ، أو الشخص المسؤول ، بالاشتراك في نفقة اعالة المشرّد المعني بالقرار

أثناء المدة المشار اليها فيما سبق ، بالمبلغ الذي ترى أنه قادر . ضمن الحد المعقول على دفعه ، وللمحكمة ان تغير ما تصدره من القرارات في هذا الشأن بطلب من المؤسسة التي عهد اليها بالعناية بالمشرّد . وذلك حسب رأي المحكمة ويدفع المبلغ الذي تقرره المحكمة . الى المؤسسة وينفق في سبيل اعالة المشرّد المذكور .

٣ - أ - كل مبلغ مستحق الدفع ، فرض بمقتضى هذه المادة . يحصل وفقاً لاحكام قانون الاجراءات .
ب - يترتب على الوالد ، أو الشخص ، الذي قررت المحكمة اشتراكه في نفقات اعالة المشرّد ، أن يبلغ المحكمة التي اصدرت القرار عن كل تغيير يحدث في مسكان اقامته . وفي حالة تخلفه عن ذلك يعاقب بغرامة لا تتجاوز خمسة دنانير .

المادة ٣٤ - تمديد اقامة المشرّد في المؤسسة

١ - يجوز للمحكمة التي اصدرت القرار . بناء على طلب الوزير . ان تخرج عن أي مشرّد عهد به الى أية مؤسسة . وذلك بالشروط التي تراها مناسبة . اذا رأت ان مصلحة المشرّد تقتضي ذلك .
٢ - يجوز لمراقب السلوك ، بموافقة الوزير . أن يحضر امام المحكمة الابتدائية أي مشرّد يوشك ان ينتهي المدة التي صدر الامر بأن يقضيها في أية مؤسسة عدا بالمادة (٣٢) من هذا القانون اذا وجد بأنه سيناله ضرر فيما لو أخرج عنه حين انتهاء مدة بقائه في المؤسسة . وذلك :
أ - لاعتقاد أحد والديه . أو وصيه . الاجرام أو السكر أو فساد الخلق . أو
ب - لعدم وجود من يعني به عناية كافية أو عجزه عن العناية بنفسه . أو
ج - لانه لم يتم مدة التدريب في الحرفة أو المهنة التي شرع بتدريبه عليها في تلك المؤسسة . ويجوز للمحكمة ، بصفتها محكمة أحداث . اذا اقتضت بما سبق . أن تصدر قراراً بتمديد المدة ، وذلك الى ان يبلغ ذلك المشرّد التاسعة عشرة من عمره أو لمدة أقل من ذلك .

المادة ٣٥ - عقوبة من يساعد الحدث أو المشرّد على الفرار

أ - كل من ساعد أو أغرى ، مباشرة أو غير مباشرة . حدث أو مشرّد على الفرار من المؤسسة الذي عهد اليها أمر العناية به وهو عالم بذلك ، أو
ب - آوى ، أو أخفى ، من فر على الوجه المذكور ، أو منعه من الرجوع الى المؤسسة الموكول اليها أمر العناية به ، أو ساعده على ما ذكر وهو عالم بذلك . يعاقب بغرامة لا تتجاوز عشرين ديناراً أو بالسجن مدة لا تتجاوز شهرين .

هكذا من الأشغال

يصدر مجلس الوزراء الانظمة اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون .

تلغى القوانين التالية : -

- ١ - قانون اصلاح الاحداث رقم (١٦) لسنة ١٩٥٤ .
- ٢ - المادة (٩٤) من قانون العقوبات .
- ٣ - أي قانون آخر يقدر ما تتعارض أحكامه مع هذا القانون .

(۲)

ينال القانون المؤقت رقم (٨) لسنة ١٩٦٧ المعدل لقانون التبغ للموافقة عليه
(فتتالاد المقرر مادة مادة ووافق المجلس على كل مادة منه وعليه بمجموعه وهذا هو نصه بالصيغة التي
سيرفع فيها الى الحكومة)

هذا من اجل

ملحوظة لجلاس الاعيان حول القانون الوقت رقم (٨) لسنة ١٩٦٧ المعدل لقانون التبغ

ملحوظة مجلس الاعيان حول القانون المؤقت رقم (٨) لسنة ١٩٦٧ الممل القانون التبع	<p>المادة (٢) من القانون الاصلى بأفاه تعرف (التبع المصنوع) الواردة فيها أو في أي تعديل آخر الاستعاضة عنه بما يلي :-</p> <p>وتعني عبارة (التبع المصنوع) التبع والبنائك القروم أو المهرم أو القروك والسيجار عا فيها وزن ودقها مع الصنع لقاعة فيها وما غيرها أو يضاهيها من قطن وحلافة ، والسيجار ، والتبوق والزعوط .</p>	<p>تبدل المادة (٢) من القانون الاصلى بأضافة الفقرة (٢) التالية لها :-</p> <p>١ - بالإضافة إلى الرسوم الجمركية والرسوم الاخرى التي تدفع في بموجب قانون الجوارك يستوفي أيضا عن البنائك المستورد لتغير المامل المخصصة رسوم الكورس والرسوم والقسراتب الاخرى التي تستوفي في معامل البنائك عن ائتراك المصنوع والمعا بقاقت بالتدبر المين في هذه المادة وفي القانون رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٦ .</p>	<p>تمثل المادة (١٥) من القانون الاصلى بأضافة البنائك التالية إلى آخرها :-</p> <p>و شعري الصروف بالبنائك المستورد وتقله ويعة وتصدرة وفقا للقياسات التي يقصها مجلس الوزراء بتتسبب من الوزير ووزير الاقتصاد الوطني .</p>	<p>المادة (٢) من القانون الاصلى</p> <p>وتعني عبارة (تبع مصنوع) التبع والبنائك القروم أو المهرم أو القروك والسيجار والسيجار والتبوق (الزعوط) .</p>	<p>نص المادة (١٥) من القانون الاصلى</p> <p>استبعاد التبع المادة (١٥) :-</p> <p>لا يحق لأي شخص أن يستورد تبعا غير مصنوع عام يحصل على تصريح بذلك من سلطة الكورس .</p>	<p>المادة (٢) من القانون الاصلى</p> <p>وتعني عبارة (تبع مصنوع) التبع والبنائك القروم أو المهرم أو القروك والسيجار والسيجار والتبوق (الزعوط) .</p>	<p>المادة (٢) من القانون الاصلى</p> <p>وتعني عبارة (تبع مصنوع) التبع والبنائك القروم أو المهرم أو القروك والسيجار والسيجار والتبوق (الزعوط) .</p>
--	---	--	---	---	---	---	---

هَذَا مِنْ الْمَعْلُومَاتِ

[illegible]

<p>إجراءات اللجنة القانونية مجلس الأحياء</p>	<p>المادة كما وردت من مجلس النواب</p>	<p>المادة كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد</p>	<p>المادة المعمول بها الآن</p>
<p>انظر قرار اللجنة القانونية رقم (١٠) المؤرخ في ١٩٦٨/١/٢٩ البند (٢)</p>	<p>موافقة كما وردت من الحكومة</p>	<p>ينطبق كلمة (آثار) الواردة في الفقرة (٧) منها والاستعاضة عنها بعبرة (كانون أول) . تعتبر الرسوم التي استوفيت عن السجائر بموجب القانون الأصلي كلها استوفيت بموجب أحكام المادة الثانية منه حسبما عدلت بهذا القانون ولا ترد ما يمكن قد صدر بها حكم قطعي .</p>	<p>نفس الفقرة (٧) من المادة (٢٦) ٧ - تنتهي مدة العمل بكل رخصة في اليوم الحادي والثلاثين من شهر آذار من كل سنة ويجوز تجديدها . ليس لها أصل بالقانون الأصلي</p>

الاسباب الموجبة

لمعالجة ازمة التملك معالجة فعالة تضمن توفير هذه المادة للمستهلكين بشكل منتظم مع حفظ حق الحرية في استيفاء الرسوم المقررة عليها ، وبناء على تنسيب معالي وزير الاقتصاد الوطني ، فقد وضع هذا التعديل .

قانون مؤقت رقم (٨) لسنة ١٩٦٧

قانون معدل لقانون التبغ

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون التبغ لسنة ١٩٦٧) ويقرأ مع القانون رقم (٣٢) لسنة ١٩٥٢ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (٢) القانون الاصيل بالغاء تعريف (التبغ المصنوع) الوارد فيها او في اي تعديل اخر والاستعاضة عنه بما يلي : -

(وتعني عبارة التبغ المصنوع والتبغ المصنوع المصنوع او المصنوع او المصنوع ، والسجائر بما فيها وزن ورقها مع الصمغ ولقافة فيها وما تحتويها او يضاف اليها من قطن وخلافه ، والسيجار ، والنشوق والزغوط) .

المادة ٣ - تعدل المادة (٣) من القانون الاصيل باضافة الفقرة (٦) التالية اليها : -

٦ - بالاضافة الى الرسوم الجمركية والرسوم الاخرى التي تستوفي بموجب قانون الجمارك يستوفي ايضا عن التملك المستورد لغير المعامل المرخصة ، رسوم المكسوس والرسوم والضرائب الاخرى التي تستوفي في معامل التملك عن التملك المضبوط والمعبأ بفائف بالقدر المعين في هذه المادة وفي القانون رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٦ .

المادة ٤ - تعدل المادة (١٥) من القانون الاصيل باضافة العبارة التالية الى اخرها : -
ويجري التصرف بالتملك المستورد وتثله وبيعه وتصديره وفقا للتعليقات التي يضعها مجلس الوزراء بتنسيب من الوزراء ووزير الاقتصاد الوطني .

المادة ٥ - تعدل المادة (١٦) من القانون الاصيل باضافة العبارة التالية الى آخرها : -
وغير انه يجوز لها وفقا لاحكام المادة السابقة ان تسمح بنقل التملك المستورد من مركز التخليص الى مكان غير معمل مرخص ضمن الشروط والتحفظات والقيود التي تقررها .

المادة ٦ - تعدل المادة (٢٦) من القانون الاصيل على الوجه الاتي : -
أ - بالغاء ما جاء في الفقرتين (٢١) منها والاستعاضة عنه بما يلي : -

١ - لايحوز لاحد ان يبيع او ينتج تبعا مصنوعا او تبعا كالا لاجل البيع الا بموجب رخصة محررة حسب النموذج المقرر من قبل الوزير .

٢ - تحول الرخصة حاملها بيع التبغ المصنوع والتملك او اقتناءهما في اخل المعين فيها .

ب - بشطب كلمة (اذار) الواردة في الفقرة (٧) منها والاستعاضة عنها بعبارة (كانون اول) .

المادة ٧ - تعتبر الرسوم التي استوفيت عن السجائر بموجب القانون الاصيل كانتها استوفيت بموجب احكام المادة الثانية منه حسبا عدلت بهذا القانون ولا ترد ما لم يكن قد صدر بها حكم قطعي .

- ٣ -

السيد الرئيس :

هل يوافق المجلس الكريم على تعديلات اللجنة القانونية على القانون المؤقت رقم (٧١) لسنة ١٩٦٦ للمعدل لقانون التبغ ؟

الجميع : موافقون

السيد الرئيس :

الان يتلى القانون للموافقة عليه .

(فتلاه المقرر مادة مادة ووافق المجلس عليه بالشكل الذي عدته اللجنة وهذا هو نصه بالشكل الذي سيعاد فيه لمجلس النواب) .

هكذا من الأشهر

هكذا من أجل

اجراءات اللجنة القانونية جلس الاعيان	المادة كما وردت من جلس النواب	المادة كما وردت من المجلس	المادة المعمول بها الآن
انظر قرار اللجنة القانونية رقم (١٠) المؤرخ في ١٩٦٨/١/٢٩ البند (٣)	موافقة كما وردت من المجلس	معدلة رقم الفقرات (١ و ٢ و ٣) من المادة الرابعة بحيث تصبح (١) - مع مراعاة نص الفقرتين (٥ و ٦) من هذه المادة لا يسمح لشركات صنع التبغ والسجائر بزيادة انتاج حشائبا بأجودا مباشرة أو بواسطة أخرى ويعدل في ذلك أي ارتباط للتدخين مع أي شخص إذا كان ممن شائبا أن تتحكم الشركة ببيعها أو بأي جزء منه والسلطة أن تسحب الرخصة الصادرة لأي شخص إذا اقتضت بأنه يزرع بصورة مخالفة لهذه الفقرة وإن ترفض تجديدها فإنها ، ويؤقت على هذه المخالفة بالإضافة إلى ذلك بالمقررات المعمول عليها في هذا القانون .	نص الفقرات (١ و ٢ و ٣) من المادة (٤) :- ١ - كل من يرغب في زرع التبغ أن يقدم قبل الرابع طلبا على الترخيص الممنوح إلى مأمور الكون في المنطقة التي سيزرع التبغ فيها بين فيه مساحة الأرض التي يترى زرعها والكان الذي سيخزن فيه التبغ بعد نقله من المكان المزروع فيه وذلك للحصول على تصريح من سلطة الكون يعزز سلطة الكون أن ترفض إعطاء التصريح دون أن تكون مكلفة بإعلان سبب الرفض .
	المادة (٢) عبارة (يحدد مجلس الوزراء بناء على تسيب اللجنة الفنية) .	هـ - يحدد وزير الاقتصاد الوطني كل سنة المساحات التي تسمح السلطة بزيادةها بعد الاستئناس برأي شركات صنع السجائر ومقابل تعهد من الشركات ببراءة كانت حصول هذه المساحات من التبغ ويبلغ قواره إلى السلطة لاصدار الرخص اللازمة وله أن يعين الشروط التي يسمح للشركات بموجبها أن ترفض أي مبلغ للمزارعين ويؤقت على كل مخالفة لحده الشروط بالمقررات المعمول عليها في هذا القانون .	٢ - سلطة الكون أن تفسخ أي تصريح خاص لزراعة التبغ في مستيبت أو مثل مع مراعاة الأحكام المقررة .
		و - يستق من أحكام الفقرة (٥) من هذه المادة عمليات السلب الواسعة للفقير عليها بموجب خطة بين الشركات والمزارعين قبل إنشاء هذا القانون والتي يتم تسجيلها لدى وزارة الاقتصاد الوطني خلال ثلاثين يوما من تاريخ نشر هذا القانون في الجريدة الرسمية وشروط وزير الاقتصاد الوطني على تنفيذها وتحتفظات بصدرها استنادا إلى هذا القانون بالتشاور مع وزير الزراعة .	٣ - كل من يزرع دون الحصول على تصريح خاص يزرعه يعتبر مهربا ويعاقب بالإعراج بالحسب مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر أو بمرأه لا تزيد على خمسين دينار مع مصادرة التبغ .

اجراءات اللجنة القانونية جلس الاعيان	المادة كما وردت من جلس النواب	المادة كما وردت من المجلس	المادة المعمول بها الآن
انظر قرار اللجنة القانونية رقم (١٠) المؤرخ في ١٩٦٨/١/٢٩ البند (٣)	موافقة كما وردت من المجلس	معدلة رقم الفقرات (١ و ٢ و ٣) من المادة (٤) :- ١ - كل من يرغب في زرع التبغ أن يقدم قبل الرابع طلبا على الترخيص الممنوح إلى مأمور الكون في المنطقة التي سيزرع التبغ فيها بين فيه مساحة الأرض التي يترى زرعها والكان الذي سيخزن فيه التبغ بعد نقله من المكان المزروع فيه وذلك للحصول على تصريح من سلطة الكون يعزز سلطة الكون أن ترفض إعطاء التصريح دون أن تكون مكلفة بإعلان سبب الرفض .	نص الفقرات (١ و ٢ و ٣) من المادة (٤) :- ١ - كل من يرغب في زرع التبغ أن يقدم قبل الرابع طلبا على الترخيص الممنوح إلى مأمور الكون في المنطقة التي سيزرع التبغ فيها بين فيه مساحة الأرض التي يترى زرعها والكان الذي سيخزن فيه التبغ بعد نقله من المكان المزروع فيه وذلك للحصول على تصريح من سلطة الكون يعزز سلطة الكون أن ترفض إعطاء التصريح دون أن تكون مكلفة بإعلان سبب الرفض .
	المادة (٢) عبارة (يحدد مجلس الوزراء بناء على تسيب اللجنة الفنية) .	هـ - يحدد وزير الاقتصاد الوطني كل سنة المساحات التي تسمح السلطة بزيادةها بعد الاستئناس برأي شركات صنع السجائر ومقابل تعهد من الشركات ببراءة كانت حصول هذه المساحات من التبغ ويبلغ قواره إلى السلطة لاصدار الرخص اللازمة وله أن يعين الشروط التي يسمح للشركات بموجبها أن ترفض أي مبلغ للمزارعين ويؤقت على كل مخالفة لحده الشروط بالمقررات المعمول عليها في هذا القانون .	٢ - سلطة الكون أن تفسخ أي تصريح خاص لزراعة التبغ في مستيبت أو مثل مع مراعاة الأحكام المقررة .
		و - يستق من أحكام الفقرة (٥) من هذه المادة عمليات السلب الواسعة للفقير عليها بموجب خطة بين الشركات والمزارعين قبل إنشاء هذا القانون والتي يتم تسجيلها لدى وزارة الاقتصاد الوطني خلال ثلاثين يوما من تاريخ نشر هذا القانون في الجريدة الرسمية وشروط وزير الاقتصاد الوطني على تنفيذها وتحتفظات بصدرها استنادا إلى هذا القانون بالتشاور مع وزير الزراعة .	٣ - كل من يزرع دون الحصول على تصريح خاص يزرعه يعتبر مهربا ويعاقب بالإعراج بالحسب مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر أو بمرأه لا تزيد على خمسين دينار مع مصادرة التبغ .

کتابخانه

<p>اللائحة رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٨ مجلس الاعيان</p>	<p>المادة ١٠٠ مجلس الاعيان</p>	<p>المادة ١٠٠ مجلس الاعيان</p>
<p>المادة ١٠٠ مجلس الاعيان</p>	<p>المادة ١٠٠ مجلس الاعيان</p>	<p>المادة ١٠٠ مجلس الاعيان</p>

المادة ١٤ من اللائحة القانونية جلس الإسماعيل	المادة ٢٨ كما وردت من مجلس النواب	المادة ٢٩ ودرست من الحكومة بالتعديل الجديد	المادة ٣٠ من القانون
	موافقة كما أوردت من الحكومة	<p>تمسك المادة (٢٩) من القانون الأصلي بإضافة ما يلي الى الفقرة (٤) منها : -</p> <p>والسلطة أن تطلع على جميع قيد ووفايق الشركة المتعلقة بملاقاتها مع الزارعين تنفيذاً لاحكام هذا القانون»</p> <p>- تمسك المادة (٤٠) من القانون الأصلي بأضافة عبارة (أو يضي عليها) الى نهاية البند (١) من الفقرة (١) منبهاً .</p>	<p>نص الفقرة (٤) من المادة (٢٩) :</p> <p>٤) يجب على صاحب المعمل أن يسجل في سجل ينظم حسب التفويض المقرر ويحفظ في الممل ما تتطلبه سلطنة الحكومة من تفاصيل والسلطة ان تطلع على هذا السجل في أي وقت ترى لزوما له ولا يجوز لصاحب المعمل أن يعطل أي قسم من السجل أو يعمره أو أن يغير أي قيد فيه الا اذا كان ذلك بحجة تصحيح خطأ يريد اعتد موافقة السلطة .</p> <p>نص البند (أ) من الفقرة (١) من المادة (٤٠) : -</p> <p>أ - أنظمة يلغى أو يضيف أو يعطل بموجبها الرسوم المبينة في المادة الثالثة من هذا القانون .</p>

قانون مؤقت رقم (٧١) لسنة ١٩٦٦

قانون معدل لقانون التبغ

•••••

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون التبغ لسنة ١٩٦٦) ويقرأ مع قانون التبغ رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ، ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل ارقام الفقرات (١ ، ٢ ، ٣) من المادة الرابعة بحيث تصبح (أ ، ب ، ج) وتضاف اليها الفقرات التالية :

د - مع مراعاة نصوص الفقرة (هـ) من هذه المادة لا يسمح لشركات صنع التبغ والسجائر بزراعة التبغ لحسابها باسمها مباشرة أو بواسطة آخرين ويدخل في ذلك اي ارتباط للشركة مع اي شخص اذا كان من شأنها ان تتحكم الشركة بالحصول او باي جزء منه والسلطة ان تمنح الرخصة الصادرة لأي شخص اذا اقتضت بأنه يزرع بصورة مخالفة لهذه الفقرة ، وان ترفض تجديدهما نهائيا ، ويعاقب على هذه المخالفة بالإضافة الى ذلك بالعقوبات المنصوص عليها في هذا القانون .

هـ - يحدد مجلس الوزراء بناء على تنسيب اللجنة الفنية كل سنة المساحات التي تسمح السلطة بزراعتها بعد الاستئناس برأي شركات صنع السجائر ومقابل تعهد من الشركات بشراء كافة محصول هذه المساحات من التبغ وبيع قراره الى السلطة لاصدار الرخص اللازمة . وله ان يعين الشروط التي يسمح للشركات بموجبها ان تقرض اي مبلغ للمزارعين ويعاقب على كل مخالفة لهذه الشروط بالعقوبات المنصوص عليها في هذا القانون .

و - يسمح لشركات صناعة السجائر اقامة مشاغل لزراعة التبغ وذلك لتنمية اشتغال التبغ واجراء الابحاث العلمية عليها لتحسين الاصناف .

ز - كل تبغ وجد في حوزة المتزاع في غير المكان المصرح به في طلب تصريح الزراعة المشار اليها في الفقرة (أ) من المادة الرابعة من القانون الاصيل يعتبر مهربا ويعاقب عليه بالعقوبات المنصوص عليها في المادة (٣٣) من القانون الاصيل .

المادة ٣ - تعدل المادة (٤) من القانون الاصيل باضافة الفقرة التالية اليها برقم (أ) واعادة ترقيم الفقرات (أ ، ب ، ج ، د ، هـ ، و ، ز) منها بحيث تصبح (ب ، ج ، د ، هـ ، و ، ز ، ح)

أ - ١ - يحظر على وزارة المالية / الجمارك ، الاقتصاد الوطني ، الزراعة وموظفي وزاراتهم وكذلك موظفي مؤسسة الاقراض الزراعي والاتحاد التعاوني المركزي زراعة التبغ .

٢ - كما يشمل الحظر الاشخاص الذين ليس لديهم اراضى صالحة لزراعة التبغ او خبرة كافية تقررها اللجنة الفنية .

المادة ٤ - تعدل المادة (١٠) من القانون الاصيل باعتبار ما جاء فيها (فقرة أ) باضافة الفقرات التالية اليها :

ب - يؤلف مجلس الوزراء لجنة فنية من ممثلين عن وزارات المالية / الجمارك والاقتصاد الوطني والزراعة وعن مؤسسة الاقراض الزراعي والاتحاد التعاوني المركزي بالإضافة الى مندوب عن شركات السجائر ينسب وزير الاقتصاد الوطني ومنسوبة عن المزارعين ينسب وزير الزراعة وينسب تعيين هذه اللجنة الى مجلس الوزراء وزير الاقتصاد الوطني .

يكون النصاب قانونيا بحضور خمسة اعضاء من اللجنة وتصدر اللجنة قراراتها بالاجماع او بالاكثورية المطلقة للاعضاء الحاضرين على ان لا يقل عدد الاعضاء الذين يوافقون على القرار عن اربعة .

يرأس اللجنة العضو الاعلى درجة من بين ممثلي الوزارات ويكون مقرها في وزارة المالية / الجمارك .

ج - تخصص اللجنة الفنية بما يلي :

١ - التنسيب الى وزير الاقتصاد الوطني بتحديد المساحات التي تلزم لزراعتها للسوق المحلي على اساس حاجة شركات صنع السجائر والمساحات اللازمة للتصدير للخارج بحسب تقدير وزارة الاقتصاد الوطني .

٢ - تنسيب المناطق التي يسمح بالزراعة فيها في ضوء الاعتبارات الفنية التي تقتضيها الزراعة والصناعة .

٣ - وضع المواصفات التي تصنف الشركات بموجبها التبغ الذي تشتره من المزارعين على ان تحدد اضافة بأربع درجات فقط . ويتلف تحت اشراف السلطة اي تبغ يقدمه المزارع للشركات اذا كان دون مستوى الدرجة الرابعة .

٤ - النظر في الشكاوى التي تقدم اليها من المزارعين أو الشركات بشأن اي خلاف على تصنيف محصول المزارعين من التبغ ، وعلى اللجنة ان تصدر قرارها بهذه الشكاوى خلال اسبوعين من تسلمها . ويكون قرارها قابلا للاعتراض علية امام لجنة مؤلفة من وزراء الجمارك والاقتصاد الوطني والزراعة اذ زادت القيمة المختلف عليها عن (٥٠٠) دينار ويكون قرار الوزراء قطعا وملزما لطرفي النزاع .

هكذا من الأهل

٥ - التنسيب الى وزير الاقتصاد الوطني موسميا او عند الاقتضاء بتحديد سعر لكل درجة من أصناف التبغ المباع من المزارعين للشركات على اساس التكاليف الزراعية . ويقرر مجلس الوزراء هذه الاسعار بناء على تنسيب من الوزير .

المادة ٥ - تعدل المادة (٢٢) من القانون الاصلي باضافة مايلي الى الفقرة (٤) منها :
والسلطة ان تطلع على جميع قيود ووثائق الشركة المتعلقة بملاقاتها مع المزارعين تنفيذا لاحكام هذا القانون .

المادة ٦ - تعدل المادة (٤٠) من القانون الاصلي باضافة عبارة : أو يعفى عنها : الى نهاية البند (أ) من الفقرة (١) منها .

٤ -

الرئيس :

والآن ناتي الى بحث مشروع قانون ملكية الطوايق والشقق لسنة ١٩٦٧ فليفضل معالي الأستاذ احمد الاوزي بابداء ماعنده من ملاحظات حوله .

السيد الوزني : دولة الرئيس

قبل ان ياجأ المجلس للمصادقة على قرار اللجنة القانونية فان قانون ملكية الطوايق والشقق هو من اهم مشاريع القوانين التي تفرض لتعالج قضية هامة جدا بالنسبة للاسكان في هذا البلد اسوة بما يجري بكل بلد عربي مجاور . مازهدت اليه اللجنة من ان القوانين المرعية المعمول بها حاليا تعالج هذه الناحية ، أظن في الأسباب الموجبة للقانون التي تقدمت بها الحكومة قبل الحكومة الحالية تعرض بشكل تفصيلي لهذه الناحية ، اذ ان القوانين المرعية ليس فيها مايعالج هذه الناحية بشكل مباشر . في قانون تسوية الاراضي والمياه وقانون تسجيل الأراضي تعرض لشقة في طابق كامل بشكل طابق كامل يمكن تسجيلها . لكن الحقيقة الامانة والبلديات وجميع المواطنين الذين يهمهم امتلاك شقق في عمارات ، القوانين المرعية

الحالية تشكل عقبة ولا تعالج هذا الموضوع من حيث الأشياء المشتركة بين المالكين وتسهيل المعاملات خاصة بالمدن وخاصة عمان التي يهاجر لها الأثوف كل سنة .

ارجو المجلس الكريم ان يريث بها الناحية وان يصير الى دراستها دراسة دقيقة ولا مانع اذا وجد ان المرعية تعالج هذه القضية بشكل مفصل من ان تلجأ . . .

السيد المقرر

... معالي الأخ

انا اطلب منك حادثة واحدة حتى اتي لك بها حكمه قانوني موجود ، فلي مثلا حادثه بالقانون .

السيد الوزني :

انا من رأي قراءة القانون مادة مادة وتناقش كل مادة على اي اساس تريدون .

السيد المقرر

كل نقطة بهذا القانون منصوص عنها وانا سمعت ان أدلك عليها . . في الأموال الغير المنقولة وكل شيء . . . وانا وعبد الرحمن باشا درسته ماوجدنا حكمه فيه الا وموجود في القوانين .

السيد الرئيس :

مارأي وزير البلديات وامين العاصمة .

السيد وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية

دولة الرئيس ، حضرات الاعيان المحترمين .

ياسيدي ، بالنسبة لقانون الطوايق والشقق تعانينا عشرات المشاكل معالي المقرر وباعتبار القانون الحالي ان مدير الاراضي والمساحة لايعالج الا الطابق بسجل الطابق باعتبار كقسم يعني الارض وطابق اما لما تكون شقق يتطلب القانون المعمول فيه افراز الارض القانون التنظيمي السدي لا يزال يعتبر قانون مؤقت يعالج عدم تفتت الارض لا بالارث ولا بالتنظيم ، قانون الاراضي المعمول به حاليا يصرائه متى ما تفتت لفرقة تريد ان تسجيلها تأخذ السطح وتبني عليه اذا دخلت مثلا شقة . . مثل صلاح بك قصته وبعض الموجودين محتارين كيف يمكن تقسيم ملك آل الرشيدات وملك آل ماضي على اساس يصير القانون الحالي انك تنزل بالفرقة لحد الارض وتعطيه حصه من الارض معناه لم يعد عندي قطعة ارض ثابتة اصبح الدوم ٤ شقق او عشر شقق . ياسيدي القانون الحالي هو الذي يحل قضايا الناس ويصبح كل انسان يمكنه ان يسجل الملك باسمه ويعطى حصه من الارض دون أن تشتت تنظيمياً عمان بعد فترة لا يصبح ارث وتدخل الارض التقسيمات تصبح الارض (٥) امتار وعشر امتار وهذا ليس من صالح المدينة ولا من صالح التنظيم لذلك وبالنسبة لخبرتي المجدودة خلال اربع سنوات في امانة العاصمة والمشاكل التي اكون على رأسها يومياً لايعالجها الا هذا القانون ارجو بالخارج وليس لي والله ولا بيت ولا دونه الا لمصلحة المدينة ومصلحة

السيد المقرر :

قانون تقسيم الاموال غير المنقولة يخل كل هذه المشاكل .

السيد عطالله :

سواء كانت هناك نصوص بالجهة وقوانين الأراضي او لم يكن هناك . اعتقد ان اجازة القانون مفيدة للجميع .

على سبيل المثال اذكر ولا اعتقد بالرغم مما قاله السيد المقرر لا يوجد بالجهة شيء على تنظيم الشقق كجمعية او هيئة عامة تدبر العمارات الكبيرة اذا كانت العمارات الكبيرة اذا كان كل شخص يريد ان يمتلك شقة مثلاً هو القانون حتى الان بهم في ادارة العمارة وتنظيمها وصيانتها هذه مسائل مهمة جدا للمحافظة على صيانة الاموال والاشراك في النفقات وتقسيمها حتى اذا قلنا كل هذه الأشياء موجودة في القوانين المرعية . . مع انها غير موجودة ، لا ضرر من اجازة هذا القانون الذي ينظم الامور تنظيمياً صحيحاً لذلك اقترح اجازة هذا القانون والموافقة عليه .

هكذا من الأشغال

السيد المقرر:

معالي الاخ نحن لم نقل بالجلسة بل قلنا بقانون الاموال غير المنقولة . . اطلب من معالي الاخ ان يأتي بنص في هذا القانون غير موجود بالاموال غير المنقولة لماذا نكثر من القوانين وعندنا قوانين تعالج مثل هذه الامور .

(نسخة)

السيد وزير الداخلية لشؤون البلدية والقروية:

سيدي دولة الرئيس .

قد يكون قسما مما اوورده معالي المقرر وارد انما لاجد لامن ناحية فنية ولا من ناحية قانونية ان تجمع جميع المواد في عدة قوانين مرعية ان يجمعه في قانون واحد يمكننا الرجوع اليه . . فنحن نريد ان نبي بناء من ٢٠ شقة او اقل او اكثر توزع على الموظفين وتسجل باسمهم . . لذلك لا اري اي تعارض . .

السيد المقرر:

. . ياسيدي ، نحن كلجنة قانونية ماحرسناه الا على اسم ان قوانين البلد تميزه فاذا كنتم تريدون ان تعيده للجنة لاعادة النظر فيه لا مانع .

اصوات : موافقين على القانون

السيد الرئيس:

هل يوافق المجلس على قانون ملكية الطوابق او الشقق ؟

الجميع : موافقون

السيد الرئيس

اذن ارجو من معالي المقرر تلاوته مادة مادة للموافقة عليه

(فتلاه المقرر مادة مادة ووافق المجلس على كل مادة منه وعليه بمجموعة هذا هو نص بالصيغة التي سيرفع فيها للحكومة) .

قانون رقم () لسنة ١٩٦٨

قانون ملكية الطوابق والشقق

○○○○

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون ملكية الطوابق والشقق لسنة ١٩٦٨) ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للالفاظ والعبارات التالية الواردة في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك .

(الشخص) كل شخص حقيقي او معنوي ، يحق له امتلاك الاموال غير المنقولة بقتضى القوانين المرعية .

(الشقة) وحدة سكنية مستقلة من طابق .

(الطابق) وحدة سكنية او اكثر في مستوى اقي واحد .

(البناية) طابق او اكثر مقام على العقار الملبه له .

(القسم المشترك) ارض العقار ، واجزاء البناء المعدة للاستعمال المشترك او اي جزء آخر يسجل بهذا الوصف ، او تقتضي طبيعة البناء ان يكون مشتركاً فيه وتشمل بوجه خاص ما يلي : -

أ - الاساسات والجدران الرئيسية .

ب - الجدران الفاصلة المشتركة ، والجدران المعدة للمداخل ولحمل السقف .

ج - مجاري التهوية لبيوت الخلاء .

د - ركائز السقوف ، والقناطر والمداخل والبلاليم وانفاصها والممرات والدهاليز والمصاعد وغرف البوابين .

هـ - اجهزة التدفئة والتبريد وسائر انواع الانابيب والقساطيل والمزاريب والمجاري والتركيبات والتجهيزات المشتركة ، كمنبهات الانارة والمياه وملحقاتها الا ما كان منها داخل الطابق او الشقة .

المادة ٣ - ١ - لكل مالك ان يقيد لدى دائرة التسجيل كل طابق او شقة من البناء المنشأ على عتاره كجزء مستقل يجوز التصرف به على هذا الوجه وتعتبر عندئذ ارض العقار واجزاء البناء المعدة للاستعمال المشترك قسما مشتركا لجميع اصحاب تلك الطوابق والشقق .

٢ - يعطى هذا القسم المشترك رقما خاصا هو دوما الرقم (١) ويقيد على صحيفة العقار لدى دائرة التسجيل . ويعطى كل طابق او شقة مستقلة رقما متسلسلا اعتباراً من الرقم (٢) وتتبع هذه الأرقام في جميع الحالات رقم العتار الاسمي فيعرف كسل طابق او شقة بهذا الرقم مضافا اليه رقم الطابق او الشقة الخاص وتنظم دائرة التسجيل صحيفة اضافية لكل طابق او شقة تباينها الحقوق العينية الخاصة بها .

٣ - يعتبر كل طابق او شقة مؤلفة من (٢٤٠٠) سهم .

٤ - على طالب او طالبي التبدل . اذا تجاوز عدد الطوابق او الشقق الاربعة ان يبرزوا لدائرة التسجيل نظاما لادارة البناء موافقا لاحكام هذا القانون ومصدقا من الكاتب العدل مع خرائط البناء لكل طابق او شقة على حدة لحفظها في ملف العتار وتربط نسخ منها مطابقة للاصل بكل سند ملكية يتعلق بالعقار . واذا لم يتجاوز عدد الطوابق او الشقق الاربعة فسان وضع ذلك النظام والخرائط لا يكون الزاميا .

٥ - يجوز اضافة طابق او شقة على الاقل القسم المشترك المنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة الثالثة وذلك عند قيده في سجلات دائرة التسجيل او بقرار لاحق تتخذه الجمعية المنصوص عليها في المادة (١٢) من هذا القانون وبالاغلبية المذكورة في نظام ادارة البناء .

المادة ٤ - ١ - لا يقبل القسم المشترك المشار اليه في المادة الثالثة القسمة الرضائية او الجبرية ولا التصرف به او بيعه مستقلا عن الطوابق والشقق اذ ان حق كل مالك فيه يتبع حكما ملكية الشقق او الطوابق ولا ينفصل عنها في جميع الحالات ، غير انه يحق للجمعية ان تقرر افرز قسما من العقار غير المبني والتصرف به مستقلا وقتا لاحكام نظام ادارة البناء .

٢ - لا يقيد اي حق ارتفاق على القسم المشترك الا بقرار تصدره الجمعية بأغلبية ثلاثة ارباع الاصوات على الاقل .

٣ - تعتبر الجدران الفاصلة بين شقتين مشتركة بين مالكي هاتين الشقتين اذا لم تكن في عداد جدران القسم المشترك .

المادة ٥ - يحق لكل شخص ان يملك طابقا او شقة واحدة في البناء المقيد على الوجه المبين في المادة الثالثة او اكثر من طابق او شقة منه .

المادة ٦ - يحق لكل مالك ضمن شروط النظام المقدم لدائرة التسجيل ان يستعمل القسم المشترك فيما اعد له على ان لا يحول دون استعمال باقي المالكين ولا يجوز لاي مالك ان يقوم بأى عمل من شأنه ان يهدد سلامة البناء او ان يغير في شكله او مظهره الخارجي او اضافة ايسة ابنية عليه ، ولا يجوز احداث اى تعديل في القسم المشترك حتى عند تجديد البناء او في كل ما هو ضروري لتكوين وتناسق البناء وان كان مسن الاجزاء غير المشتركة كأبواب المداخل والشبابيك والبلكونات وسواها الا بقرار تصدره الجمعية بأغلبية ثلاثة ارباع الاصوات على الاقل .

المادة ٧ - على كل مالك ان يشترك في تكاليف حفظ القسم المشترك وصيانته وادارته ويكون نصيبه من هذه التكاليف بنسبة قيمة ما يملك في العتار كما هو مبين في نظام ادارة البناء . وكل مالك يسبب زيادة في النفقات المشتركة يكون مسؤولا عنها .

المادة ٨ - لكل شريك في طابق او شقة حق الافضلية لشراء الحصص الشائعة التي يراد بيعها بالتراضي من شخص غير شريك ولا ينشأ ذلك الحق اذا كان البيع بين الزوجين او الاصول او الفروع او الاخوة او الاخوات وفروعهم .

المادة ٩ - ١ - يستحق حق الافضلية اذا ابلغ البائع اسم المشتري وعنوانه وشروط البيع بواسطة الكاتب العدل الى الشركاء في الشقة او الطابق او البناية ولم يقبلوا بهذه الشروط خلال خمسة ايام من تاريخ التبليغ .

٢ - اذا قبل الشركاء الشروط المعروضة يجب عليهم ابلاغ ذلك الى البائع بواسطة الكاتب العدل وتنفيذ الشروط في دوائر التسجيل خلال يومين اعتبارا من تاريخ تبليغ قبول العرض الى البائع .

٣ - حق الافضلية لا يتجزأ ، فلا يجوز استعماله او اسقاطه الا بكامله فاذا تعدد اصحاب حق الافضلية استعمل كل واحد منه بنسبة الاسهم التي يملكها ، واذا اسقط احدهم او بعضهم حقه انتقل الحق الى الباقيين بالتساوي بالاضافة الى سهام كل منهم ، اما اذا تعدد المشترون فلاصحاب حق الافضلية ان يمارسوا هذا الحق تجاه بعضهم او جميعهم على الوجه المتقدم .

المادة ١٠ - اذا ثبت ان الشراء تم بشروط افضل من الشروط المبينة في الاشعار المرسل الى اصحاب حق الافضلية يكون البائع مسؤولا تجاه هؤلاء بطل وضرر يوازي على الاقل ربع قيمة المبيع وذلك دون حاجة الى انذار .

المادة ١١ - لا تطبق على العقارات المسجلة بمقتضى هذا القانون الاحكام المتعلقة بالشفعة وحق الرجحان او باي حق اخر مماثل .

هكذا من المأهول

المادة ١٢ - اذا تجاوز عدد الطوابق او الشقق الاربعة في الابنية المقيدة وفقا لاحكام هذا القانون فان اصحابها يشكلون حكما جمعية فيما بينهم لادارة العقار المشترك ويكون لهذه الجمعية الشخصية المعنوية ويمثلها امام القضاء او امام اية جهة اخرى المدير الذي يعين وفق احكام نظام ادارة البناء .

اذا اضاف المالكون الى القسم المشترك طابقا او شقة او اكثر وفقا لاحكام الفقرة الخامسة من المادة الثالثة من هذا القانون، فانه يحق للمدير الجمعية تأجير ذلك العقار او الشقة وقبض بدل الايجار وصرفه في سبيل ادارة العقار المشترك لحساب جميع المالكين .

المادة ١٣ - تخضع الجمعية للنظام المشار اليه في الفقرة الرابعة من المادة الثالثة من هذا القانون .

المادة ١٤ - يوضع ذلك النظام لتأمين حسن الانتفاع بالعقار المشترك وحسن ادارته وكيفية اداء الحساب سنويا لـ الاعضاء

المادة ١٥ - يتضمن ذلك النظام الامور التالية دون حصر او تحديد :-

- ١ - تحديد القسم المشترك من العقار وكل طابق او شقة بالتفصيل .
- ٢ - قيمة كل طابق او شقة بالنسبة لقيمة مجموع الطوابق او الشقق .
- ٣ - التعديلات الداخلية التي يجوز لكل مالك ان يجريها في الطابق او الشقة العائدة له وبيان شروط اجراء هذه التعديلات .
- ٤ - الاعمال والتركيبات التي لا يجوز لكل مالك او ان يقوم بها .
- ٥ - شروط استعمال القسم المشترك من العقار او البعض منه .
- ٦ - شروط ضمان العقار ضد الحريق وغيره من الاخطار وتحديد الاعباء المشتركة والالتزامات المتبادلة وتوزيعها بين المالكين بنسبة حصصهم .
- ٧ - شروط ادارة العقار من قبل جمعية ادارة المالكين وبيان كيفية تعيين المدير وعزله وبيان واجباته وحقوقه وبيان حق الجمعية باجراء بعض الاعمال والاضافة للقسم المشترك التي تزيد في قيمة العقار كله او بعضه على نفقة جميع الشركاء على اساس ما تضعه الجمعية من شروط على الشركاء او على بعضهم لمصلحة البعض الآخر .
- ٨ - بيان واجبات وحقوق كل مالك لحضور جلسات الجمعية العادية وغير العادية وطريقة دعوتها اليها وشروط تمثيل البعض الاخر وبيان النصاب الواجب حصوله لانعقاد الجلسات بصورة قانونية مرة بعد مرة وبيان اغليات الاصوات اللازمة لاتخاذ مختلف القرارات على ان يمثل اصحاب كل طابق او شقة بصاحب النصيب الاكبر فيها وعند تساوي الانصبة باكثرهم سنا وعلى ان يكون لكل صاحب طابق او شقة عدد من الاصوات يوازي قيمة ما يملك كما هو مبين في نظام ادارة البناء المبرز الى دائرة التسجيل .

٩ - بيان كيفية مسك حسابات الادارة وتقديمها الى اعضاء الجمعية وتدقيقها وتسديدها سنويا .

١٠ - بيان طريقة فصل الخلافات الممكن حصولها بين اصحاب الطوابق او الشقق او بينهم وبين مدير الجمعية .

١١ - بيان شروط تمثيل الجمعية امام الحاكم والدوائر ونجاء الغير .

١٢ - الاصول الواجب اتباعها لتعديل نظام ادارة البناء على ان تبرز التعديلات مصدقة من الكاتب العدل الى دائرة التسجيل لضمها لملف النفاذ تحت طائلة بطلانها حتى بين اصحاب العلاقة .

المادة ١٦ - اذا لم يدفع المالك حصته من النفقات المشتركة او لم ينفذ بالتزاماته وتعهدهاته تجاه جمعية المالكين رغم الانذار الموجه اليه بواسطة الكاتب العدل يعتبر الانذار المذكور بمثابة سند خطي يثبت لمدير الجمعية بعد مرور (١٥) يوما على تاريخ تبليغ الانذار ان يراجع دائرة الاجراء ويطلب تمثيل تلك النفقات من ذلك المالك وفقا لاحكام قانون الاجراء .

المادة ١٧ - اذا هلك البناء بحريق او بسبب اخر على اصحابه ان يلتزموا مسن حيث اعادة تشييده بمسما تقرر الجمعية باغلبية ثلاثة ارباع الاصوات على الاقل فاذا قررت الجمعية تجديد البناء خصص ما قد يستحق مسن تعويض بسبب هلاك البناء لاعمال التجديد واذا رفض احد المالكين الاذعان لقرار الجمعية فانه يكون ملزما ببيع حقوقه لباقي المالكين او بعضهم بالتراضي الذي تقرر المحكمة المختصة بناء على طلب يقدمه مدير الجمعية ينظر فيه بصفة الاستعجال .

المادة ١٨ - كل قرض تمنحه جمعية المالكين او بعض اصحاب الطوابق او الشقق الى البعض الآخر لتمكينه من القيام بالتزاماته يكون مضمونا بامتياز على ما يملكه في العقار وعلى حقه في القسم المشترك من العقار ويسجل هذا الامتياز في سجل دائرة التسجيل وتحسب مرتبته من يوم تسجيله .

المادة ١٩ - يستوفى رسم قدره واحد بالالف من قيمة العقار اذا اراد اصحاب البناء المسجل لدى دائرة التسجيل قيده وفقا لاحكام هذا القانون ولا يستوفى الا رسم الانشاءات الجديدة اذا طلب اصحاب البناء قيده الانشاءات او الطوابق او الشقق في آن واحد .

المادة ٢٠ - تلغى احكام اي تشريع آخر الى المدى الذي تتعارض فيه مع احكام هذا القانون .

المادة ٢١ - رئيس الوزراء والوزراء المختصون مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

هكذا من المجلد

السيد جمعة دولة الرئيس
هناك نقطة احب ان اشير اليها قبل ان ينتهي
الاجتماع .

في صدد قانون الماعز الذي قرر المجلس رده
والموافقة على قرار اللجنة .. اعتقد ان هذا الحدث
لا يجوز ان يمضي قبل ان نقول فيه كلمة بشأن
القوانين المؤقتة .

هذا القانون وضع ووضع التطبيق مدة طويلة
وقد يكون فيه آراء سديدة وجيهة تخدم البلد ، لكن
الذي ذكره الاخوان من ناحية من ناحية تطبيقه ،
هذا القانون واضرارته بالمواطنين من خلاله ، يجعلنا
نؤكد مرة اخرى وقد اؤكد قبل هذا الوقت مرات
عديدة في هذا المجلس ان تسهل الحكومة في ارسال
القوانين المؤقتة للمجلس مخالفه لنصوص الدستور
الواضحة التي لا تجيز اصدار قوانين مؤقتة الا في
الحالات الاضطرارية جدا ولا اعتقد ان قانون حظر
تربية الماعز من هذه الحالات الاضطرارية .

لذلك اقترح على المجلس الكريم الموافقة في حالة
رد هذا القانون ان يتفضل دولة رئيس المجلس ويلفت
نظر الحكومة الى ضرورة التقيد بمنطوق الدستور (المادة

(١) المادة ١/٩٤

(١/٩٤) وعدم التسهيل في تدبير القوانين وارسالها
للمجلس دون ان يكون هناك حاجة ماسة الى وضع
مثل هذه القوانين .
(اصوات ثنائية)

السيد الرئيس

صح يا سعد بك . هذا الموضوع بحث مرارا
وتكرارا في مجامع الاعيان والنواب ولكن الحق كله
على مجلس النواب الذي يجيز لمجلس النواب ان (٢)
ان يقرأ القانون مع الاسباب الموجبة ثم يقرر حالته
للجان فيما اذا كان هناك ضرورة لوضع مشروع من
هذا النوع .. نحن عندنا الحالة تختلف الصلاحية لا
توجد لمجلسنا .

السيد جمعة

رئيس مجلس الامة اعتقد من حق ان يلتفت
نظر الحكومة وكل الحكومات في هذا البلد الى
ضرورة التقيد بالمطابق بنصوص الدستور .

السيد الرئيس

صح ، ولكن مجلس النواب ايضا يجب ان
يرى اولا ان كان هناك لزوما لوضع هذا القانون او
لا لان له الحق ان يرد مباشرة دون البحث في
المشروع .

عندما يكون مجلس الامة غير متفقد او متحلا بين مجلس الوزراء بموافقة الملك ان يضع قوانين مؤقتة في الامور التي تستوجب
تغلا تدابير ضرورية لا تحتل التأخير او تستدعي صرف نفقات مستحقة غير قابلة للتأجيل ويكون هذه القوانين المؤقتة التي يجب ان لا
تتألف احكام هذا الدستور قوة القانون على ان تعرض على المجلس في اول اجتماع بعده والمجلس ان يقر هذه القوانين او يعدلها ، اما
اذا رفضها فيجب على مجلس الوزراء بموافقة الملك ان يعلن بطلانها اورا ومن تاريخ ذلك الاعلان يزول مفعولها صلا ان لا يؤثر ذلك
في العقود والحقوق المكتسبة .

(٢) المادة (٤٠) من النظام الداخلي لمجلس النواب تنص :
« بعد مرور المدة المحددة في المادة السابقة يقرأ لتفريع القانون علنا في المجلس ثم يجري المصادقة ، فاذا رأى المجلس ان هناك حاجة
لمثل هذا القانون لعل الرئيس ان يضع امر اجتهاد اللجنة المختصة في الرأي واذا قرر ان لا حاجة لمثل هذا القانون فيجوز لمجلس الاعيان .

السيد جمعة

اعني القوانين المؤقتة التي تطبقها الحكومات
قبل وصولها الى مراحلها الدستورية النهائية قد يكون
فيها اضرار بالمواطنين .

السيد الرئيس :

الحكومة ممثلة بهذه الجلسة وهي تسمع

السيد وزير المالية :

ما تفضل به دولة العين وارد ، وكم وكم شكونا
من القوانين المؤقتة ، وكم طلبنا ان نقيدهم بالدستور
ولا تصدر اي قانون مؤقت الا اذا كانت الضرورة
القضوية تقتضي ذلك ، لكن مع الاسف جميع
الحكومات تجاوزت عن هذا واصدرت قوانين مؤقتة
كان بالامكان تاجيلها .

واذكر على سبيل المثال في زمن بعض الوزارات
السابقة كان لاجتماع مجلس النواب عشرة ايام فقط
وصدر فيها قانون مؤقت .

فهذا الموضوع انا مع دولة العين بانه يجب ان
يوضع له حد ، لان القوانين المؤقتة لها اضرارها .

دولة الرئيس

لقد قاسينا من القوانين المؤقتة ما قاسينا فلك
ان القانون المؤقت عندما يصدر يطبق وتصدر هنالك
احكام تشمل المواطنين في المملكتة ثم ياتي هذا القانون
للمجلس ويناقش ويرد فتكون هنالك قضايا قد
استحكمت وقضت فيها ثم انتقلنا الى مرحلة عدم
القضاء فيها .

ولذلك انا اؤيد هذا الرأي وارجو ان تتقيد
كل حكومة في هذا .

السيد المقرر :

سيدى الرئيس

كل ما قاله دولة الاخ سعد بك صحيح ومع
الاسف كل الحكومات المتعاقبة حتى حكومتنا
الحاضرة مع الاسف الذي معالي وزير المالية عضوا
فيها اصدرت قانون مؤقت وبعد على افتتاح المجلس
عشرة ايام حتى يتعقد وهو القانون الذي اعطى
صلاحية تعيين وزير في الدولة من عاصمه مع انه لغاية
الان لم يعين . يعني القانون صدر في ١٦/١٠/٦٧
والمجلس انعقد في ١١/١١/٦٧ . انا اقترح ان يوجه
مجلس الاعيان النظر اكافة الحكومات او الحكومة
الحالية التقيد باحكام الدستور . الدستور يقول الا
في حالات اضطرارية والكوارث وتأتي الحكومة
وتعدل قانون حكام الصلح ... !

وزير المالية :

دولة الرئيس

ما قصدت في كلامي ان ابري الحكومة الحاضرة
اي فرد اوية حكومة سابقة انما اطلقتها احلاقا .

واكن لا بد لي من التعليق على ماورد بكلمة
معالي المقرر . القانون الذي اشار اليه كان تنفيذا
لارغبة الملكية السامية . ولم يكن هناك احتمال لاجتماع
مجلس النواب في نصايه القانوني في ذلك الوقت ،
كانت الامور ان جميع نواب الضفة الغربية موجودين
هناك ، والمجلس الكريم يدرك بان الحكومة السابقة
والحالية بذلت كل جهد لان يكون من بعض نواب
الضفة الغربية اشخاص موجودين هنا ليتم التصاب
القانوني هذا هو الموضوع وما قصدت ان ادافع عن
حكومة مدنة .

هكذا من المأهول

السيد المقرر :

انا كنت وزير في حكومة اشتركت في اصدار قوانين مؤقتة . انا ادافع ولا انتقد ابدأ كل الحكومات ..

السيد جمعة :

.. وافق الاخوان وانتهى (١)

السيد الرئيس :

انا سابلج الحكومة خطياً غية المجلس في هذا المونسوع

السيد التل :

ياسيدى . ايضاً انا اخالف هذا الراي حق واضح في الدستور ونوقش طويلاً تقدير الضرورة يعود للسلطة التنفيذية وما تمتد السلطة التنفيذية انه ضروري فهو ضروري .

السيد جمعة :

الاقتراح الثاني بصدد الدوان اليهودي الاخير ، اقترح على المجلس الكريم توجيه رسالة شكر الى جلالة الملك ومن جلالاته الى قواتنا المسلحة بالاسلة على الموقف الشجاع الذي وقضته في رد العدوان .

السيد الرئيس :

انا ارسلت برقية باسمكم الى جلالة الملك امس والى رئاسة الاركان . وشكراً .

٧ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة

السيد الرئيس :

انتهت اجنات جلسة اليوم وارفع الجلسة على ان تعقد في موعد اعينه لكم فيما بعد .
(وانتهت الجلسة)

(١) انظر كتاب المجلس في الوقائع بآخر هذا العدد .

امين عام مجلس الامة

هاني مبر

رئيس مجلس الاعيان

سعيد المفتي

تعريف

- ١ - اعد وروپ هذا العدد واشرف على تنظيم ضبطه الامين العام : الاستاذ هاني مبر
- ٢ - قام بتنظيم هذا المحضر : السادة محليل عصفور وعدنان بعبون وناظم مرزوق
- ٣ - قام بالاشراف على طباعة هذا العدد وتدقيقه في المطبعة مأمور المجلة : السيد وليد التجداوي

وقائع العدد

(٦)

○○○○

الرقم ٢٦٣/٢٩/٧

التاريخ ١٩٦٨/٢/٢٤

دولة رئيس الوزراء الافخيم

في الجلسة السادسة من الدورة العادية الاولى المنعقدة بتاريخ ١٨/٢/١٩٦٨ دار بحث حول اصدار الحكومة لقوانين المؤقتة ، وبعد مناقشة مستفيضة لهذا الموضوع تقرر ابلاغ الحكومة رغبة مجلس الاعيان بالمد من اصدار لقوانين المؤقتة وعدم اللجوء اليها الا في الحالات الاضطرارية التي تنص عليها الدستور . فأرجو أن احيط دولتكم علماً بذلك .

واقبلوا فائق الاحترام

رئيس مجلس الاعيان

سعيد المفتي